رؤى المستقبل

مجلة شهرية منوعة تصدر عن مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات

فبراير 2026 م - شعبان 1447 هـ

36
2025

February 2026

العراق بيتنا

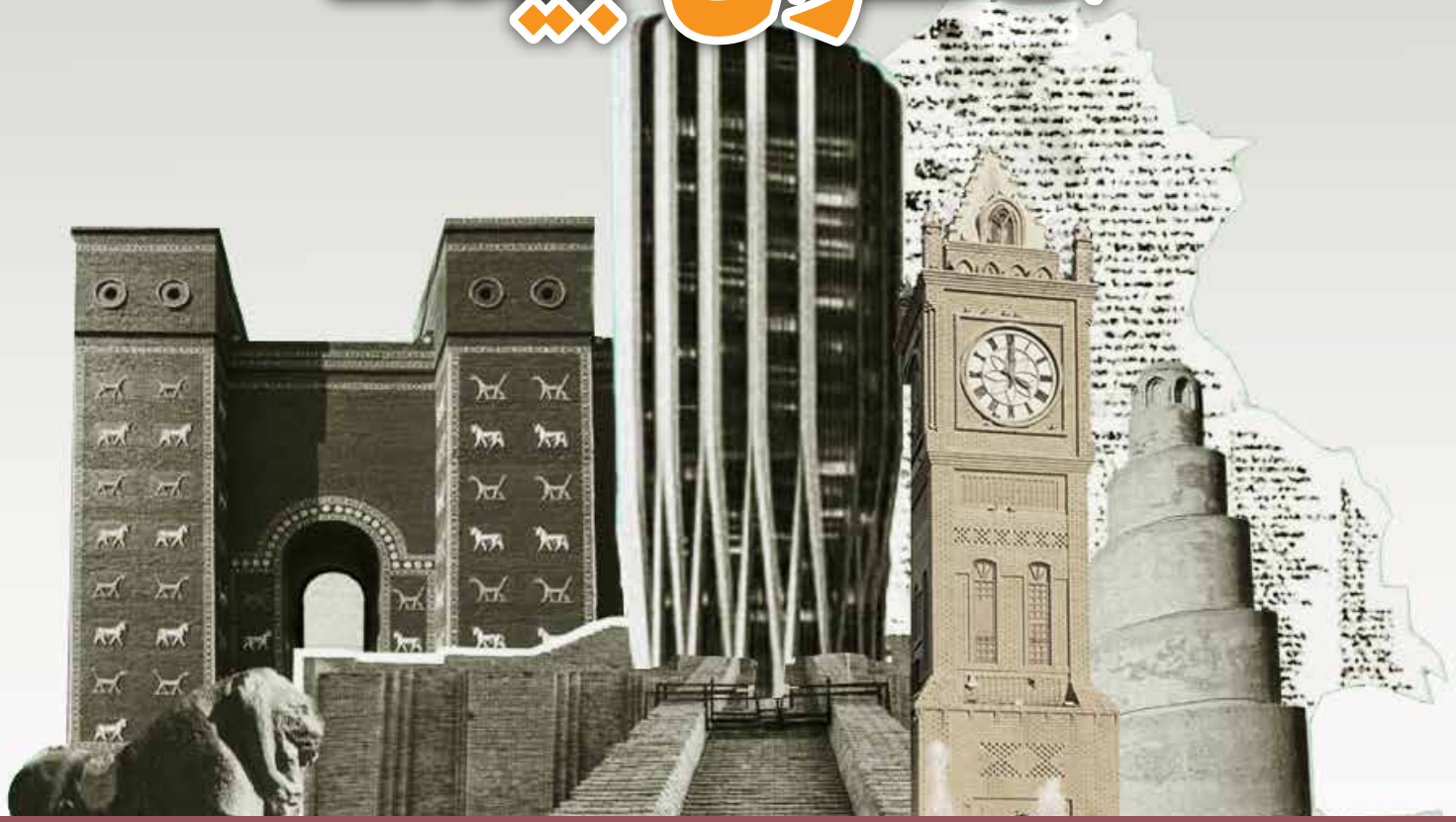

كيف تسيطر الولايات المتحدة على عائدات النفط العراقي؟

اقرأ أيضاً:

- ما هي السجون التي استقبلت سجناء «داعش» في سورية؟
- هل يتحول العراق إلى «مستودع الإرهاب العالمي»؟
- لماذا خرجت نصف الأراضي الزراعية من الاستثمار؟
- كيف تعود العشيرة إلى دورها الإنساني في العراق؟

عادل عبد المهدي

مجلس السلام.. «غرغرينا» تبتر اقدام نظام الهيمنة العالمي

العدد 36 - عام 2025

صاحب الامتياز
ورئيس التحرير:
د. سعد الهموندي

هيئة التحرير

حسام الغزالي
د آراس اسماعيل
د. هاوزين عمر
د.نازدار علاء الدين سجادي
د. مهدي نور الدين محمد
د. كاوه ياسين سليم
فراس النجماوي

التدقيق اللغوي

د. هشام فالح حامد

العلاقات العامة

أحمد حسين الجاف
د نادية طلعت سعيد
د. آشنا بابان
امنة فاضل القوج
هاجر هيثم محمد

ترسل المقالات على الايميل:
www.ruaafoundation.com
ceo@ruaafoundation.com
info@ruaafoundation.com
009647502471973

مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية

مؤسسة مستقلة تعمل على مواكبة الرؤى التنموية الطموحة في العراق ومنطقة الشرق الأوسط، ودعم السياسات العامة واستشراف المستقبل في ظل التطورات المتسارعة من أجل التنبؤ السليم لمستقبل أفضل يُعنى أيضاً بإجراء الدراسات والبحوث في النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية للقضايا التي تهم المنطقة وتؤثر في مستقبلها، إضافة إلى إجراء استطلاعات الرأي بهدف تزويد الباحثين وصانعي القرار بالبيانات والمعطيات المطلوبة، وتنظيم الفعاليات والأنشطة مثل الندوات والمؤتمرات.

مرخصة من قبل حكومة إقليم كوردستان العراق
رئاسة مجلس الوزراء - رئاسة الديوان - دائرة المنظمات
غير الحكومية، رقم -5760- تاريخ 31/10/2022

هيئة المستشارين

د. همام الشماع
د. غازي فيصل
د. هدى النعيمي
د.سلامة الخفاجي
د. فارس الخطاب
د أميرة جعفر شريف
هيوا سعاد
د. فرهاد كاكائي
د.عائد الهلالي
د.عمر الناصر
د.أمل القاضي
حسين الجاف

العمليات الفنية: مؤسسة مورول

جميع المقالات تعبر عن رأي كاتبها

العـــراق بيتنـــا

صاحب الامتياز
رئيس التحرير

في زمن تتكاثر فيه الجدران أكثر مما تتكاثر الجسور، وفي لحظة عراقية يتداخل فيها الألم بالأمل، والانقسام بالحلم، تعود العبارة الأصدق والأبسط إلى أذهان كل العراقيين "العراق بيتنا"، ليست هذه جملة عاطفية للاستهلاك، ولا شعاراً موسمياً يُرفع عند الأزمات ثم يُنسى، بل هي الحقيقة السياسية والأخلاقية الكبرى التي يجب أن تُقال كل يوم...

لماذا... لأن العراق ليس ساحة للتصفيات الخارجية، وليس لفئة واحدة دون غيرها، العراق بيت الجميع، والبيت لا يكبر ولا يعيش بسلام إلا إذا صار للجميع.

فحين نقول "العراق بيتنا" فنحن نعلن مبدأ لا يقبل التفاوض، وهو أن العراق ليس لطائفة وحدها، ولا لقومية وحدها، ولا لحزب وحده، أو سلطة لوحدها، العراق ليس مشروعاً لفئة، ولا غنيمة لصراع، ولا مساحة تُدار بالنيابة، إنه وطنٌ كامل، بيتٌ كبير،

لا يقوم إن شعر أحد أبنائه أنه ضيفٌ فيه، وأقول هنا بصريح العبارة إن البيت الذي يُبنى بالإقصاء، يسقط بالإقصاء، والدولة التي تدار بمنطق الغلبة، تنهار بمنطق الغلبة.

لذلك علينا جميعاً أن لا ننكر أن العراق يعيش اليوم بسبب عملية الإقصاء لبعض الأطراف أوعملية الغلبة لمكون على آخر، في قلب صراع إقليمي معقد، والخطر هنا ليس مجرد خطر على الحدود، بل قدر مفتوح قد ينفجر في أي لحظة، والخطر الأكبر ليس في التدخلات وحدها، بل في أن يتحول الداخل إلى تابع دائم.

فحين تصبح القوى السياسية منفذة لأجندات خارجية لا صانعة قرار، نكون في خطر لإنهيار البيت.

وحين يصبح الولاء لمحور خارجي أكثر من الولاء للعراق نكون في خطر تفكك البيت.

وحين يتحول البرلمان إلى انعكاس لصراع الآخرين، لا لصوت العراقيين، نكون أمام تفسخ البيت.

عندها يفقد العراق معناه، ويتحول من وطن إلى ساحة، ومن بيت إلى ممر، ومن دولة إلى واجهة.

فالسيادة ليست خطبة، السيادة ممارسة يومية، في الأمن والاقتصاد، وفي القرار، وفي هوية الدولة.

وهذا كله يأخذنا إلى أولى دعامات البيت وهو "الشراكة الوطنية" وهنا أقولها: العراق لا يكتمل إلا بالجميع، العراق لا يمكن أن يُدار بالإلغاء، فلا بغداد تكتمل دون أربيل، ولا الجنوب يكتمل دون الغربية، ولا الدولة تقوم دون توازنها.

فالتجربة العراقية أثبتت أن الوطن ليس نصراً لطرف، بل قدرة على احتواء الجميع.

الكورد شريكٌ في البيت، والسنة شريكٌ في البيت، والشيعة شريكٌ في البيت.

وكل المكونات من تركمان ومسيحيين وصابئة وإيزيديين هم جزء من المعنى الكامل للعراق.

فالدولة الحقيقية ليست التي تنتصر لفئة، بل التي تمنح الجميع شعور الانتماء.

العراق أولاً، يعني العراق بيتنا، العراق أولاً ليست عبارة ضد أحد، بل وعدٌ للجميع.

وهي تعني ببساطة: لا عاصمة بديلة عن بغداد، لا ولاء فوق الولاء للعراق، ولا سلاح يعلو على الدولة، ولا مشروع يسبق مشروع الوطن.

العراق بيتنا، يعني أن نعيد تعريف السياسة لا كصراع دائم، بل كمسؤولية وطنية.

يعني أن نحمي البيت من الخارج، ومن الداخل بذات السوية، أن نحميه من الفساد، ومن التبعية، ومن الانقسام.

والمطلوب اليوم ليس اتفاقاً هشاً بين الأحزاب، بل عقداً وطنياً جديداً بين العراقيين:

لا مركز يبتلع الأطراف، لا طائفة فوق الوطن، لا قومية خارج البيت، لا حزب يستبدل العراق بمشروع آخر.

العراق بيتنا... فلنحافظ عليه معاً.

لأن العراق ليس ملك جيل واحد، ولا طرف واحد، ولا مرحلة عابرة.

العراق وطنٌ كامل، وبيتٌ لا بديل عنه.

العراق بيتنا، لكي يبقى العراق بيت الجميع.

06
ما هي السجون التي استقبلت سجناء «داعش» في سورية؟

10
«مجلس السلام» .. «غرغرينا» تبتر اقدام نظام الهيمنة العالمي

كيف تسيطر الولايات المتحدة على عائدات النفط العراقي؟
16

الحرب على إيران أم تعديل سلوك؟
20
العراق يواجه هشاشة مالية متزايدة
24

فجوة الأجيال وتصدّع العائلة العراقية
28

روح آفا... حين انتصر الكرد في الحرب وخسروا في السياسة
40
المهـن الجوّالة في العراق فرص عمل بلا رأس مال
32
هل يتحول العراق إلى «مستودع الإرهاب العالمي»؟
36

48 الدولار كسلاح سياسي جديد

القانون والغلبة أيهما ينتصر في 2026؟ 44

من منظور «قانون السيرك» 88

إيران بين الثورة والحرب 58

القوة والدبلوماسية المعادلة الغائبة في الوعي العربي 64

الاقتصاد العراقي بين ريعية النفط وثقل الدولة 70

«الاستثمار في رأس المال الشبابي المعرفي ثروة الأمم الحقيقية» 98

العزوف عن الرياضيات أزمة حضارية صامتة 72

مواقع التواصل تلاحق المتحرشين في العراق 78

ما هي السجون التي استقبلت سجناء «داعش» في سورية؟

تسلّم العراق، دفعات متتالية من معتقلي تنظيم «داعش» من سجون محافظة الحسكة شمال شرقي سورية، وذلك ضمن سلسلة دفعات بواسطة طائرات أميركية وإجراءات أمنية مشدّدة. وبحسب مصادر عراقية خاصة تحدثت لرؤى المستقبل، فإن الدفعات وصلت من خلال طائرات نقل مروحية أميركية، وبمحضر تسليم رسمي للجهات العراقية من قبل الأميركيين، وتشمل جنسيات أوروبية وآسيوية وعربية مختلفة.

تحقيق صادر عن مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية

وأكدت المصادر نفسها أن سجوناً ومعتقلات عراقية لم تُهيأ لاستقبال سجناء «داعش» من سورية، لكن جرى تحضيرها سريعاً لأجل هذا الهدف، وهي سجن سوسة في السليمانية، وسجن الحوت في الناصرية (مركز محافظة ذي قـار)، وسجن المطار (كروبر) المجاور لمطار بغداد الدولي، مبينةً أن «السلطات العراقية خصّصت أجنحة لقادة التنظيم، وأخرى للعناصر، وأخرى للأفراد الأقل خطورة». وأضافت المصادر التي تعمل على مقربة من آليات استلام سجناء «داعش» أن «هذه السجون لن تكفي الأعداد التي يجرى الحديث عنها، وهي أقل من ٧ آلاف، وقد تلجأ السلطات إلى الاستعانة بسجون جديدة أو إيجاد آليات لمنع الاكتظاظ، بما فيها إعادة العمل في سجن أبو غريب الـذي أغلقته السلطات قبل سنوات طويلة، ثم حولته إلى إصلاحية ومركز احتجاز للمتورطين بجرائم المخدرات والممنوعات.

تضمنت الدفعة الأولى ١٥٠ معتقلاً من جنسيات عراقية وأجنبية وعربية مختلفة، لكن الأرقام تتحدث عن سجناء بالآلاف

ووفـقـاً لإعلان رسمي عراقي صـدر عن المتحدث العسكري باسم رئيس الحكومة محمد شياع السوداني صباح النعمان فقد تسلّم العراق دفعات كبيرة من معتقلين من جنسيات عراقية وأجنبية وعربية مختلفة، كانوا محتجزين في السجون السورية التي كانت تـديرها «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد). وأكد النعمان أن خطوة تسلم سجناء «داعـش» جـاءت بقرار من «مجلس الأمن الوطني» الذي يضم رئيس الوزراء وقادة الأمن ووزيري الدفاع والداخلية في العراق. وأوضح أنه «بالتعاون مع التحالف الدولي، تم الاتفاق على استلام العراق الإرهابيين من الجنسية العراقية ومن الجنسيات الأخرى المعتقلين في السجون التي كانت تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية، وإيداعهم المؤسسات الإصلاحية الحكومية».

ازدياد عمليات «داعش» في سورية... رسالة لإثبات الوجود

قبل ذلـك، أعلنت القيادة الوسطى في الجيش الأميركي «سنتكوم» عن البدء بنقل آلاف المعتقلين من تنظيم داعش من سورية إلى العراق. وقالت «سنتكوم» في بيان لها: «بدأنا مهمة جديدة لنقل معتقلي تنظيم داعش من شمال شرق سورية إلى العراق، وذلـك لضمان بقاء الإرهابيين في مراكز احتجاز آمنة»، مضيفة أن «مهمة النقل بدأت بالتزامن مع نجاح القوات الأميركية في نقل ١٥٠ مقاتلاً من داعش كانوا محتجزين في مركز احتجاز في الحسكة، سورية، إلى موقع آمن في العراق، ومن المتوقع أن يصل

إجمالي عدد معتقلي داعش الذين سيجرى نقلهم من سورية إلى مراكز احتجاز خاضعة للسيطرة العراقية إلى ٧ آلاف معتقل".

اعتراضات ومخاوف

وخلال الأيام الماضية، شهد العراق موجة تساؤلات ومخاوف من مصير الآلاف من سجناء «داعش» في شمال شرق سورية، بعدما استولت القوات الحكومية على مساحات شاسعة من الأراضي التي كانت تسيطر عليها لفترة طويلة القوات الكردية التي كانت تحرس السجون التي تضم الآلاف من معتقلي التنظيم وعائلاتهم من عشرات الدول. مع العلم أنه لا يزال كثير منهم في وضع قانوني غير مستقر بعد أن رفضت حكوماتهم الأصلية إعادتهم إلى أوطانهم.

وعلى الرغم من بعض الاعتراضات التي صدرت عن سياسيين وأعضاء في البرلمان العراقي، والتي تلخصت في اعتبار هذه التطورات «خرقاً للسيادة العراقية» والمخاوف من تسرّب المتطرفين والمنتمين لـ«داعش»، إلا أن الحكومة العراقية أعلنت، على لسان مستشار رئيس الوزراء حسين علاوي، عن سبب موافقتها على استقبال معتقلي «داعش»، بأنه «يهدف إلى منع أي محاولة لإعادة المأساة التي مرّ بها العراقيون، وأن العراق شريك دولي متقدم في مجال مكافحة الإرهاب وفي مجال تنفيذ العدالة الجنائية تجاه هؤلاء الإرهابيين".

وبحسب مصادر أمنية وعسكرية عراقية تواصلت معها «مؤسسة رؤى»، فإن «عمليات نقل دفعات المعتقلين لن تكون بجهود عراقية فقط، بل بمشاركة سورية وأميركية، لمنع أي حالة هروب أو إخلال بالاتفاق الثلاثي بين بغداد ودمشق وواشنطن». كما أعلنت وزارة الخارجية السورية أنها «تلتزم بتقديم الدعم اللوجستي والأمني اللازم لإنجاح عملية نقل السجناء، بما يسهم في الحد من المخاطر الأمنية المرتبطة بوجودهم داخل الأراضي السورية». وسبق أن أعلنت «قسد» أنها «تعتقل ١٠ آلاف عنصر من داعش». لكن المصادر العراقية قالت إنهم «لا يتجاوزون ٦ آلاف و٢٠٠ فرد".

ومن المقرر أن يبدأ القضاء العراقي بمحاكمة العراقيين والأجانب من المعتقلين، وفق القانون العراقي باعتبارهم نفذوا عمليات و«جرائم» داخل الأراضي العراقية خلال السنوات الماضية، وأكد مجلس القضاء الأعلى في العراق، إنه «سيتم اتخاذ إجراءات قضائية بحق المتهمين من عناصر داعش الذين تمّ نقلهم من سورية»، مضيفاً أن «جميع المتهمين الذين سينقلون من سورية خاضعون لسلطة القضاء العراقي». ويرى مراقبون أن «العراق قادر على التواصل مع بعض الدول التي ينتمي إليها بعض المعتقلين من أجل الحصول على الدعم المادي مقابل تخليصهم من الإرهابيين، أو الحصول على مصاريف محاكمتهم على أقل تقدير، وهو إجراء معمول به في مثل هذه الحالات".

بدوره، أشار الباحث في الشأن الأمني مخلد حازم إلى أن «المعلومات بخصوص الاتفاق العراقي على نقل عناصر داعش إلى العراق لا تزال شحيحة وقد تبقى على هذه الحال، لمنع أي محاولة للهروب أو التجاوزات على الاتفاق»، مبيناً أن «الاتفاق كبير ويحتاج إلى تهيئة وتحضيرات وأمور لوجستية، وهناك مجموعة تساؤلات لا بد من الوصول إلى إجابة حكومية منها، تتعلق بأعداد العراقيين والأجانب، والأماكن التي سيكون فيها هؤلاء المعتقلون، بالإضافة إلى الوقوف عند الجهة التي تحمي المعتقلات والسجون وإمكاناتها في هذا الأمر".

وأكمل حازم بأن «الحدود العراقية السورية منذ العام ٢٠١٧ أخذت الأولوية ضمن العمل الحكومي العراقي»، لافتاً إلى أنها «لا تحتوي على أي ثغرات عدا منطقة قريبة من سنجار بواقع ٣٠ كيلومتراً، لأن تلك المنطقة خاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية، لكن ما يرتبط بالشريط الحدودي ضمن المناطق الخاضعة لسيطرة الجيش العراقي، فلا يمكن عبور أحد من دون رصده»، موضحاً أن «أزمة الإرهابيين العراقيين الذين كانوا في معتقلات قسد لا بد أن تنتهي، وكذلك ملف الإرهابيين الأجانب، لأن بقاءهم في المخيمات والسجون أمر يبقى حالة مقلقة للدول والمجتمعات".

عادل عبد المهدي

رئيس مجلس الوزراء
العراقي الأسبق

«مجلس السلام»

«غرغرينا» تبتر اقدام نظـــ

بتاريخ 19 أيلول/سبتمر 2025، وصلت الحرب على غزة الى طريق مسدود. فلا «حماس» قادرة على حسم القتال ودفع الكيان الصهيوني لايقاف الحرب، ولا الكيان بقادر على انهاء وجود "حماس" واسترجاع أسراه، او دفع سكان غزة، الى ترك ارضهم وقبول سياسة التهجير، رغم الإبادة والقتل والدمار. فكان لابد ان تتدخل الولايات المتحدة لإيقاف الحرب، سواء بطلب من الكيان، او ادراكاً منها على إنسداد مشروع الكيان. فطرح الرئيس ترامب في 29 أيلول/سبتمبر 2025 خطة سلام من عشرين نقطة. وفي النقطة التاسعة، تم طرح ما اسماه «مجلس السلام». ليكون هيئة انتقالية دولية تشرف على اللجنة الفلسطينية التكنوقراطية المشكلة لادارة القطاع. وأن يتراس الرئيس ترامب «مجلس السلام». و"أن يشارك فيها لاحقا رؤساء دول يتم الاعلان عنهم لاحقاً. وأن تضع هذه الهيئة الإطار العام لإعادة إعمار غزة وتمويلها إلى حين

ـام الهيمـــنة العـــالمي

إستكمال السلطة الفلسطينية برنامجها الإصلاحي، على النحو المحدد في المقترحات السابقة»، وذلك كله كما ورد في نص الوثيقة. وفي 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2025 اعتمد مجلس الأمن الدولي قراراً (رقم 2803) مقدما من الولايات المتحدة، يأذن بإنشاء «قوة دولية مؤقتة لتحقيق الاستقرار في قطاع غزة». ورغم امتناع روسيا والصين عن التصويت، صدر القرار الذي يرحب بخطة الرئيس الامريكي المكونة من 20 نقطة لانهاء النزاع في غزة. وإنشاء «مجلس السلام» باعتباره «هيئة إدارية انتقالية ذات شخصية قانونية دولية تتولى وضع إطار العمل وتنسيق التمويل لإعادة تنمية غزة وفقاً للخطة الشاملة.. بما في ذلك خطة السلام التي قدمها الرئيس ترامب عام 2020 والمقترح السعودي/الفرنسي..”، كما ورد في القرار الاممي. فأضفى مجلس الأمن شرعية قانونية دولية على «مجلس السلام».

في غزة، بدأت المرحلة الاولى بوقف اطلاق النار، وتبادل الاسرى والجثامين. كان الالتزام كاملاً من الجانب الفلسطيني أما الاسرائيلي، فاستمرت انتهاكاته بشكل يومي

وهكذا بات الرئيس الامريكي يقترح، ويدخل في مشاريعه من يريد. ويخرج منها من يريد. ويفسر كما يريد. ويمدح من يريد، ويقدح من يريد. فهو كالقيصر. أو أعلى. يقول أنا العالم، والعالم أنا. يقف فوق كل شيء. حتى أمام مؤسساته الوطنية الدستورية، ودور دولته في العالم. وهذه الكلمات التي نقولها لا ننفرد بها. بل اصبحت لسان حال كبار المعلقين والمحللين ومنهم «توماس فريدمان» وافتتاحياته في «النيويورك تايمز». فلننظر عن قرب الى مسارات هذه العملية.

في غزة، بدأت المرحلة الاولى بوقف اطلاق النار، وتبادل الاسرى والجثامين. كان الالتزام كاملاً من الجانب الفلسطيني. أما الاسرائيلي، فاستمرت انتهاكاته بشكل يومي. بحيث قُتل من الفلسطينيين بعد وقف اطلاق النار ليومنا هذا - وفق ما استقبله مستشفى شهداء الاقصى فقط- ما يزيد على ٥٠٠ شهيد وحوالي ٣٠٠٠ مصاب. لتبدأ المرحلة الثانية. التي تشمل تشكيل «مجلس السلام».

بتاريخ ٢٠٢٦/١/٢٢ اعلن الرئيس ترامب -من منتدى دافوس- عن تشكيل "مجلس السلام" برئاسته. ودعى اليه ٦٠ رئيس دولة، مقابل مليار دولار لكل مقعد. «مجلس» وسع مهامه لما هو ابعد من غزة. ليكون هيئة دولية. بقرار صادر من مجلس الأمن.

اعلنت معظم دول الاتحاد الاوروبي الأساسية عدم حضورها. كذلك الصين. وتملصت روسيا بحجة أخذ المليار دولار من الاموال الروسية المجمدة. فكان معظم الحاضرين هم من الدول العربية والاسلامية، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية.

ترافق تأسيس «المجلس» مع توقيع الرئيس ترامب في شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٦ أمر تنفيذي لإنسحاب الولايات المتحدة من ٦٦ منظمة واتفاقية دولية، ويشمل الانسحاب ٣١ منظمة تابعة للأمم المتحدة. منظمات ساهمت هي في تأسيس وتمويل معظمها. فـ"مجلس السلام"، هو البديل. وان الولايات المتحدة ستستخدم المنظمة الدولية ومؤسساتها المتبقية، بما يعفيها من الاعباء، ويلبي مطالبها فقط. وتستعيض عنها باطارات، كـ «مجلس السلام»، عندما تتعارض معها. مستغلة القرار ٢٨٠٣ لمجلس الأمن. وان الأزمة المالية للأمم المتحدة واعتمادها على الولايات المتحدة، وتركيبتها غير العادلة. وفشلها وعجزها خصوصاً في الازمات الحقيقية الكبرى. والفساد المستشري فيها يجعل الدفاع عنها، أو إصلاحها من الداخل امراً صعباً. هذا الوضع المتهرىء سمح لممثل الكيان بتمزيق ميثاق الامم المتحدة من على منصتها. خصوصاً بعد تصويت الجمعية العامة بـ(١٦٤ دولة في كانون الاول/ ديسمبر ٢٠٢٥ لصالح حق تقرير المصير الفلسطيني)، وبعد تصاعد الكثير من الاصوات، خصوصاً من الدول الاربع الدائمة العضوية الاخرين، لادانة حملات الابادة، في غزة وجرائم الحرب المرتكبة فيها.

بدأت كثير من الدول الوازنة في معظم القارات باتخاذ مواقف من هذا التطور الخطير. الذي يعطل تماماً القانون الدولي

اعلن ترامب عن تشكيل "مجلس السلام" برئاسته ودعى اليه 60 رئيس دولة، مقابل مليار دولار لكل مقعد «مجلس» وسع مهامه لما هو ابعد من غزة ليكون هيئة دولية

والمؤسسات والاعراف الدولية.

والتي واجهت بدورها الكثير من الطعونات بسبب المعايير المزدوجة التي اضعفت كثيراً من فعاليتها. وجعلت تجاوزها امراً يفكر فيه اصحاب الطموحات الكبرى. وهو امر سبق ان عاشه العالم بين الحربين العالميتين الاولى والثانية.

أمام هذه التطورات الدراماتيكية ستنقسم دول العالم في اصطفافاتها، وقربها او بعدها عن مشروع الرئيس ترامب، الى عدة اقسام، ليست واضحة الحدود. بل هي متداخلة احياناً في شؤون، ومنفصلة احياناً في شؤون اخرى:

الدول "الوظيفية": التي تحددت مصالحها بشكل عميق مع الولايات المتحدة الامريكية، ومثالها الابرز الكيان الصهيوني. حيث تفرض أمريكا العقوبات على قضاة المحاكم الدولية. وهي المحاكم التي ساهمت الولايات المتحدة بتأسيسها (محكمة العدل، ومحكمة الجنايات التي انسحبت منها لاحقاً)لادانتهم عمليات الابادة الجماعية التي تقو م بها «اسرائيل»، وجرائم الحرب، وانتهاكات حقوق الانسان والقوانين الدولية. اضافة لبعض دول شرق اوروبا، وبعض دول امريكا اللاتينية والجزر الصغيرة التي تحول بعضها من قواعد عسكرية الى دول تكاد لا تجدها على الخارطة.

دول "المناورة" و"التبعية" التقليدية اقتصادياً وسياسياً: دول لها ادوار ومطامح اقليمية تسعى للمناورة واستغلال الثغرات الموجودة في إدارة ترامب، كما هو حال تركيا مثلاً. أو دول تابعة ومرتبطة مصالحها بالولايات المتحدة، كما هو حال معظم الدول العربية والاسلامية. والجدير ذكره ان تناقضات كثيرة تسود بين هذه الدول، كما هو حال تركيا و"اسرائيل".

ولعل احدى مؤشرات تفكك النظم الأقليمية والدولية هو الاختلاف في مقاربات الاوضاع بين «اسرائيل» والولايات المتحدة. فالأخيرة ستحتاج احياناً الى تركيا وقطر ومصر لتنفيذ خطة ترامب اكثر مما ستحتاج لـ«إسرائيل". التي ستربكها هذه التوجهات. كذلك الامر في سوريا مثلاً. فالقضاء على مؤسسات وكيانات «قسد» قد يرضي تركيا وقطر. لكنه سيقلق اسرائيل وبقية حلفاء امريكا في المنطقة. فامريكا و«اسرائيل» قد يمتلكان قدرات القوة والاجتياح، لكنهما فقدا الكثير من مقدرات السيطرة الطبيعية الانسيابية التي كانا يملكانها قبل عقدين او ثلاثة. بل إن «اسرائيل» فقدت قدرة الهجوم بمفردها كما فعلت في حرب ١٩٦٧ او ١٩٧٣ ولو بدعم امريكي، وباتت تحتاج الى وجود امريكي مباشر ليس فقط لعملياتها الهجومية، بل الدفاعية أيضاً، كما تشهد على ذلك العمليات التي جرت بعد «طوفان الاقصى» في ٧ تشرين الاول/اكتوبر ٢٠٢٣. وهو ما يتطلب الاستعانة بالحلفاء/الاعداء لمواجهة التحديات التي تعيشها المنطقة.

الدول "الوسطى" الحليفة: مثل اوروبا وكندا واستراليا ونيوزيلندا، بحيث يهدد التفرد الامريكي بالقضاء على حلف الناتو، والتخلي عن اوروبا وعدد كبير من الدول

العالم يسير نحو تفكك، ومناطق فراغ متعددة. تزداد فيها الفوضى والصراعات الاقليمية لملىء تلك المساحات المتنازعة، وفرض السلطات الجديدة فيها.

التي كانت الى اشهرقريبة تعتبر من اقرب المتماهين مع السياسات الامريكية. ويعكس خطاب رئيس وزراء كندا "مارك كارني" امام منتدى "دافوس" ما يفكر به هذا التيار.

وهذه فقرات مما قاله: «ان النظام العالمي انتهى ولن يعود».. و«أن قوة النظام لا تأتي من حقيقته، ولكن من استعداد الجميع للتصرف كما لو كان صحيحاً».. و«إن القوي يستطيع أن يفعل ما بوسعه والضعيف يجب ان يعاني».. «وأن دولاً ككندا ازدهرت في ظل ما نسميه النظام الدولي القائم على القواعد.. انضممنا الى مؤسساتها، واثنينا على مبادئها، واستفدنا من إمكانية التنبوء بها. كنا نعلم ان قصة النظام الدولي القائم على القواعد كانت خاطئة جزئياً. أن الاقوى سيعفي نفسه عندما يكون ذلك مناسباً.. وكنا نعلم ان القانون الدولي ينطبق بصرامة متفاوتة، اعتماداً على هوية المتهم أو الضحية. كان هذا الحال مفيداً. وساعدت الهيمنة الاميركية على وجه الخصوص بتوفير المنافع العامة.. تشاركنا في الطقوس. وتجنبنا الى حد كبير ذكر الفجوات بين البلاغة والواقع. هذه الصفقة لم تعد تعمل»، و"نحن في خضم تمزق وليس مرحلة انتقالية" و"لا يمكنك العيش ضمن كذبة المنفعة المتبادلة من خلال التكامل، عندما يصبح التكامل مصدر التبعية». و«ان الدولة التي لا تستطيع إطعام نفسها أو تزويد نفسها بالوقود او الدفاع عن نفسها، لديها خيارات قليلة. عندما لا تحميك القواعد عليك حماية نفسك». و«الكنديون يعرفون ان افتراضاتنا القديمة والمريحة بان جغرافيتنا وعضويتنا في التحالف تمنح الرخاء والأمن تلقائياً لم تعد صالحة». و«ازعم ان القوى الوسطى يجب ان تعمل معاً لأننا إذا لم نكن على الطاولة فنحن على قائمة الطعام».. «نحن نعلم ان النظام القديم لن يعود. لا يجب ان نحزن عليه. الحنين ليس استراتيجية».

الدول "المنافسة" و"المعارضة": وهي دول "بريكس" و"شنغهاي" وغيرها، التي تدعو منذ مدة لنظام دولي جديد. يقوم على قواعد اكثر عدلاً. هذه الدول مجتمعة باتت تنافس، إن لم نقل تتقدم على الهيمنة الغربية السابقة عسكرياً واقتصادياً وتكنولوجياً، ناهيك عن تفوقها الديموغرافي والجغرافي الكبيرين. والتي من اهم مزاياها التي تختلف فيه عن مراحل التعاقب التاريخية الماضية، كما جرى بعد الحربين الاولى او الثانية، انها تمثل دول المستعمرات القديمة. والمثير توجه الدول خارج «البريكس» و«شنغهاي» نحو الصين وأصدقائها. كما فعل الاتحاد الاوروبي، وكما تشي بذلك زيارة رئيس الوزراء البريطاني للصين ايضاً.

"مجلس السلام": آخر المبادرات المتهرئة لإنهاء القديم، وظهور طلائع الجديد

العالم يسير نحو تفكك، ومناطق فراغ متعددة. تزداد فيها الفوضى والصراعات الاقليمية لملىء تلك المساحات المتنازعة، وفرض السلطات الجديدة فيها.

في هذا العالم، يزداد تراجع الولايات المتحدة وانسحابها من اكثر من نصف العالم، لتنكفىء على نصفه الشمالي الغربي -كما يرد في «الاستراتيجية الأمنية

الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية الصادرة عن البيت الابيض في نوفمبر٢٠٢٥"، و"استراتيجية الدفاع الوطني» الصادرة عن البنتاغون في ٢-٣ كانون الثاني/يناير٢٠٢٦".

وينتفض العالم القديم، وتظهر طلائع العالم الجديد امامنا. وان مشروع «مجلس السلام» هو ليس انتقالة لنظام ارقى. بل هو من أعراض تراجع نظام الهيمنة العالمي بكل مركباته. لتظهر على سطحه قيادة مغرورة، دكتاتورية، أنوية، مغامرة، غير صادقة، تمتلك جرأة الكلام، وتضخيم الذات، وعمليات الغدر، والمباغتة والاغتيال والخطف، لكنها لا تمتلك جرأة تحمل المسؤوليات، والمعارك الطويلة والمواجهات الميدانية. قيادة تطرح اعلى السقوف ثم تتراجع بشكل مخجل. قيادة تعيش الاوهام، وتتصرف بعقلية أن الأوطان ممتلكات عقارية، وتعتقد انها تستطيع ان تستعيد قوة منظومتها عبر التهديد بالقوة، والعقوبات، والتعرفات الجمركية، واحتلال اراضي الاخرين.

"مجلس السلام» بديلٌ، يلد ميتاً بالمعنى التاريخي. فهو يعتمد على رئيس نصب نفسه رئيساً مدى الحياة. وهو لديه في بلاده اشكالات معقدة دستورياً وقضائياً تهدد مستقبله بالكامل. وسواء حسبنا عمره البيولوجي او السياسي فان افاق غيابه عن المسرح ليست بعيدة. هذا المشروع لا توجد فيه اية فكرة مؤسساتية. لا امريكية ولا عالمية. فهذا المشروع ولد ميتاً فلسطينياً وغزاوياً، وولد ميتاً كنظام عالمي او حاكمية عالمية جديدة. وسيقود انهيار «المجلس» ذاته الى تفكك جدي لنظام الهيمنة العالمي. لتنفتح مسارات العالم نحو نظام جديد.

نظام جديد لا تغيب عنه الشعوب والحضارات. لكن تغيب عنه المضامين الاستعمارية والاحتلالية وعناصر الهيمنة والنهب والمركزية الغربية.

نظام ستتقدم فيه القوى الصاعدة التي تضمها الان «بريكس» و«شنغهاي» التي تمتلك القدرات الاقتصادية والعلمية والثقافية والمجتمعية الاكثر حيوية والاكثر عدالة. والتي تمثل مباشرة او تتمحور حولها دول المستعمرات السابقة في افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية.

نظام ستتفكك فيه عوامل التبعية التقليدية، وسيشجع تقدم القوى الصاعدة، الدول الخائفة او المختنقة لتتحرر -ولو تدريجياً- من عوامل الخضوع والتبعية. فعوامل التدخل والهيمنة والنهب الخارجي ستضعف. وستزداد التعاملات المتكافئة. مما سيولد دورات انتاج مفاهيمية وقيمية واقتصادية واجتماعية وعلمية وتنظيمية، تُحدث التراكمات الايجابية التي من شأنها احياء مرتكزات حضاراتها وانجازاتها.

نظام تعيد أمريكا والدول الوسطى -او ما يسمى اليوم بالغرب- عملية تجديد الذات. فالغرب بمنجزاته الكبيرة، وبعد تحرره من النزعات الاستعمارية والعنصرية والاستعلائية والاستيطانية والصهيونية، شريك طبيعي لبقية القارات والحضارات والشعوب ومناطق ودول العالم الاخرى.

كيف تسيطر الولايات المتحدة على عائدات النفط العراقي؟

تسيطر الولايات المتحدة فعلياً على عوائد النفط العراقي بالدولار منذ الغزو الذي شنته عام 2003، ما يمنح واشنطن نفوذاً استثنائياً للتدخل في شؤون بغداد، مع تأثيرات تمتد إلى التوازنات الإقليمية المتعلقة بإيران.

كيف تسيطر الولايات المتحدة على عائدات النفط العراقي حالياً؟

تأتي سيطرة الولايات المتحدة على عائدات النفط العراقي أساساً من إدارتها لهذه العائدات عبر بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك. فبعد غزو العراق عام 2003، دشنت سلطة الائتلاف المؤقتة، بقيادة الولايات المتحدة، صندوق العراق للتنمية، الذي كان مقرّه في بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك. وصُمم هذا الصندوق لجمع عائدات النفط العراقي واستخدامها في إعادة إعمار البلاد وتنميتها ولحماية هذه العائدات من الدعاوى القضائية والمطالبات المرتبطة بولاية الرئيس الراحل صدام حسين.

النظام ساعد في ترسيخ الاستقرار المالي للعراق وحماية المالية العامة للدولة، وتوفير ثقة دولية في إدارة عائدات النفط، ويسهل الوصول السلس إلى الدولار الضروري في التجارة والواردات

ووقّع الرئيس الأميركي آنذاك، جورج بوش الابن، أمراً تنفيذياً، جدده جميع الرؤساء اللاحقين، يرسي هذا النظام. وفي نهاية المطاف، أصبح صندوق العراق للتنمية حساباً تابعاً للبنك المركزي العراقي في بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، وهو الوضع القائم حتى اليوم.

ما هو النفوذ التي تتمتع بها واشنطن على العراق؟

يعد النفط أهم مصادر دخل العراق، إذ يشكّل نحو ٩٠% من ميزانية الدولة، ما يمنح واشنطن نفوذاً كبيراً على استقرار البلاد الاقتصادي والسياسي. وعندما طلبت الحكومة العراقية من القوات الأميركية الخروج من البلاد عام ٢٠٢٠، هددت واشنطن بحرمان العراق من الوصول إلى عائداتها من النفط في بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، ما دفع بغداد في نهاية المطاف إلى التراجع.

ورغم أن الحكومة العراقية اكتسبت مزيداً من السيطرة على شؤونها المالية منذ السنوات الأولى للاحتلال الأميركي، فإنّ استمرار هذه العلاقة بين البلدين يسلط الضوء على النفوذ الأميركي المستمر على المشهد الاقتصادي العراقي، حتى في الوقت الذي تسعى فيه البلاد إلى تأكيد سيادتها واستقلالها.

لماذا استمر هذا الترتيب لفترة طويلة؟

قال مسؤولون حكوميون عراقيون، تحدثوا لوكالة رويترز شريطة عدم الكشف عن هويتهم، إن النظام ساعد في ترسيخ الاستقرار المالي للعراق وحماية المالية العامة للدولة، وأضافوا أنه يوفر ثقة دولية في إدارة عائدات النفط، ويسهل الوصول السلس إلى الدولار الضروري في التجارة والواردات، ويحمي الإيرادات من المطالبات الخارجية والصدمات المالية، من بينها مطالبات الدائنين والدعاوى القضائية.

ويدعم هذا الترتيب أيضاً استقرار سعر

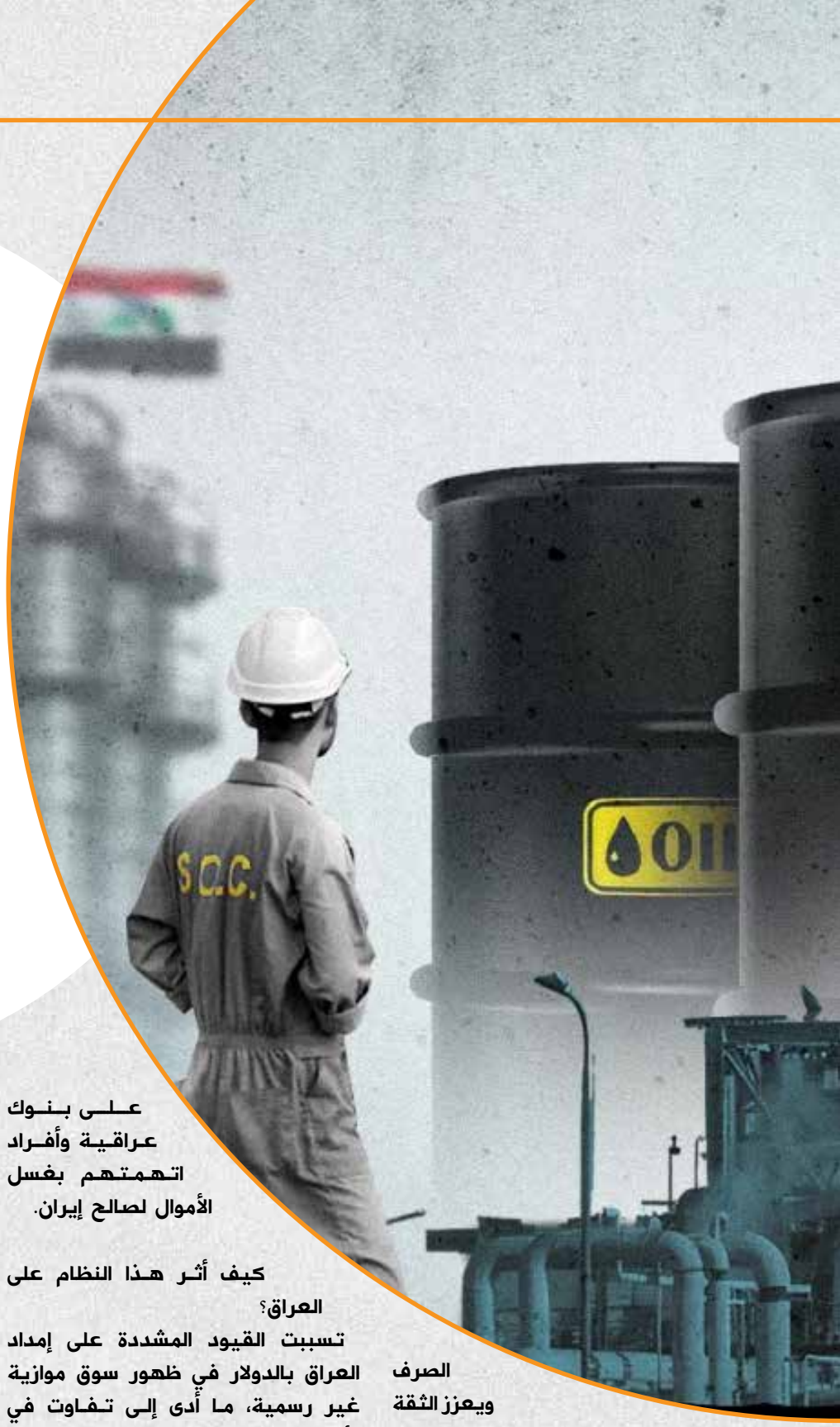

لا تزال عائدات النفط العراقي خاضعة لإشراف بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك واعتمد البنك المركزي العراقي تاريخياً على مزادات الدولار، المعروفة رسمياً باسم مزاد العملة الأجنبية، كآلية رئيسية لتوفير الدولار

الصرف
ويعزز الثقة
في الاقتصاد العراقي،
ويعزز في الوقت نفسه المؤسسات المالية المحلية والسيادة الاقتصادية. ويتيح النظام أيضاً للحكومة التصدي لبعض الجهات، من بينها الجماعات المتحالفة مع إيران، التي تسعى إلى تخفيف القيود على الوصول إلى الدولار، وكانت الولايات المتحدة فرضت العام الماضي عقوبات

على بنوك عراقية وأفراد اتهمتهم بغسل الأموال لصالح إيران.

كيف أثر هذا النظام على العراق؟

تسببت القيود المشددة على إمداد العراق بالدولار في ظهور سوق موازية غير رسمية، ما أدى إلى تفاوت في الأسعار بين سعر الصرف الرسمي الذي يحدده البنك المركزي وسعر السوق السوداء. ويمثل هذا التفاوت في الأسعار في جوهره علاوة مخاطرة للتعامل خارج النظام الرسمي. ومنذ تولي الرئيس الأميركي دونالد ترامب منصبه في ولاية ثانية، شن حملة «أقصى الضغوط» على إيران، وغالباً ما يجد العراق نفسه في مرمى النيران، إذ تتعامل طهران معه باعتباره شرياناً حيوياً لاقتصادها.

ما هو الوضع الحالي لإدارة عائدات النفط في العراق؟

لا تزال عائدات النفط العراقي خاضعة لإشراف بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك. واعتمد البنك المركزي العراقي تاريخياً على مزادات الدولار، المعروفة رسمياً باسم مزاد العملة الأجنبية، كآلية رئيسية لتوفير الدولار. وكان بإمكان البنوك الخاصة وشركات الصرافة تقديم عروض يومية للحصول على الدولار من خلال شرائه بالدينار العراقي. وأنهى العراق رسمياً نظام المزادات في مطلع عام ٢٠٢٥ بعد ضغوط مكثفة من واشنطن في إطار حملة واسعة النطاق لمكافحة ما أثير عن تهريب الدولار إلى كيانات خاضعة للعقوبات، ولا سيما إيران.

الحـــرب علـــى إيـــ
معضـــلة الخيـــ

د. ناصيف حتي

سفري لبنان والمتحدث الرسمي باسم جامعة الدول العربية
عمل رئيس بعثة جامعة الدول العربية في فرنسا

لا تتحرك الحروب دائمًا من منطق الانفجار، بل كثيرًا ما تولد من توازنات دقيقة بين الردع والاحتواء. وفي الحالة الإيرانية، يبدو أن الصراع لا يدور حول إسقاط النظام بقدر ما يتمحور حول تعديل سلوكه الإقليمي والسياسي. فالتوتر القائم اليوم هو تعبير عن صراع إرادات طويل الأمد، تتداخل فيه الملفات النووية والصاروخية ودور الوكلاء، في ظل متغيرات إقليمية أضعفت موقع طهران دون أن تُخرجها من اللعبة.

ـــــران أم تعديل سلوك؟
ـــــارات الأميركية

كان هنالك توقّعٌ واسعٌ بأنَّ الضربة الأميركية الإسرائيلية على إيران في طريقها إلى الحصول، ولكن الأمور همدت قليلاً الآن. وكانت التساؤلات حول حجم الضربة وتوقيتها. فهل تكون بمثابة رسالة ردعية لإيران للضغط باتجاه إحداث تغيير في سياساتها في المنطقة؟ أم أن الهدف كما يتصور البعض الآخر قد يكون العمل عبر حرب مفتوحة وواسعة لإسقاط النظام؟

وهـذا السيناريو، إسقاط النظام بالضربة القاضية، يبقى من الأمور المستبعدة، نظراً لتركيبة النظام وبنيته العقائدية السياسية والأمنية، ولو أن ما يمكن أن يحصل هو إضعاف للنظام وإحـداث ارتبـاك داخلي في صنع القرار بين القوى المؤثرة، مما يُسهم في مزيد من إضعاف النظام.

التغييرات الإقليمية وأهمها دون شك التغيير في سوريا الذي أسقط ورقـة أساسية من يد طهران وأثّر بشكل كبير في إضعاف موقعها، وبالتالي تأثيرها الاستراتيجي «في لعبة القـوى» في المشرق العربي.

أضـف إلـى ذلـك بالطبع تداعيات الحرب الإسرائيلية، حرب الاستنزاف، على لبنان التي يبدو أنها ما زالت مفتوحة فـي الـزمـان والـمـكـان مع الخسائر الباهظة في مختلف المجالات التي دفعها ويدفعها لبنان. أضف أن التغيرات التي حصلت في لبنان: السلطة الجديدة (رئاسة وحكومة) تؤكد بشكل مستمر على أولوية تحقيق حصرية السلاح في إطار إعادة الدولة إلى دورها الطبيعي: الطرف الـوحـيـد والـحـصـري والـمـسـؤول عن قرارات الحرب والسلم. ورغم صعوبة تحقيق ذلك، مع حصول تقدم في هذا المجال، فإنه يبقى هدفاً يحظى بالأولوية عند السلطة وبدعم شعبي واسع، تحت عنوان الذهاب نحو إعادة إحياء وتفعيل اتفاقية الهدنة لعام ١٩٤٩، حتى لا يبقى لبنان بمثابة «صندوق بريد» في صراعات المنطقة يستفيد منه هذا الطرف أو ذاك في لحظة معينة.

فـي الـعـودة إلـى سـيـنـاريـوهـات الحرب على إيـران يبدو أن الهدف الأميركي يبقى في إحـداث تغيير في السياسات الإيـرانـيـة، وتحديداً في الشأن الخارجي السياسي والأمني، وبشكل خـاص الإقليمي، وهـذا هو الأهم للقوى الدولية المتصادمة مع سياسة طهـران أكثر مـن القضايا الداخلية: الانتفاضة الشعبية التي حصلت في إيران والتي كانت بمثابة جرس إنذار حول التحديات الداخلية الاقتصادية والحياتية بشكل خاص. التحديات التي على السلطة التعامل معها بواقعية للعودة إلى مسار بناء الاستقرار وليس عبر التنكر لهذا الـواقـع حتى لو تم احـتـواؤه لفترة قـصـيـرة، وليست دائـمـةً، مـا دامـت مسببات التوتر الداخلية المجتمعية دون معالجة جذرية.

أطـراف عربية وإقليمية عديدة معنية بالاستقرار في الخليج وفي الشرق الأوسـط تـعـمـل على التوسط لاحـتـواء الموقف ووقـف التصعيد وتلافي الحرب التي قد تكون مفتوحة

> **أطراف عربية وإقليمية عديدة معنية بالاستقرار في الخليج وفي الشرق الأوسط تعمل على التوسط لاحتواء الموقف ووقف التصعيد وتلافي الحرب التي قد تكون مفتوحة على احتمالات عديدة.**

على احتمالات عديدة.

ثلاثية «النووي» و«الصواريخ الباليستية» ودور «الوكلاء» في حروب المنطقة وصراعاتها هي العناوين الثلاثة للمفاوضات التي عرفت بالـ«٥+١»، رغم أن «عنوانها» الرسمي كان «النووي» والتي تعثرت وتوقفت ثم أخذت بالعودة بأشكال وصيغ مختلفة مباشرة وغير مباشرة.

في هذه المرحلة الحساسة من تطور المواجهة واحتمالاتها المتعددة هنالك سباق بين العودة للحوار وبين اشتعال الجبهة الإيرانية. من الأمور شديدة التعقيد على طاولة الحوار إذا ما عادت هذه الأخيرة إلى دورها السابق، إصرار الرئيس ترمب على «صفر تخصيب نووي» بالنسبة لإيران، وهو ما ترفضه كلياً الأخيرة وتصر على حقها بالتخصيب حسب شروط وقواعد اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، مع التذكير أن إيران صارت تملك من اليورانيوم المخصب، «المحفوظ جانباً» ما يكفي للذهاب خلال أشهر، في عملية زيادة مستوى التخصيب (الوصول إلى نسبة ٩٠ في المائة) نحو دخول النادي النووي.

الطرح الأميركي بإقامة مركز تخصيب إقليمي في الخليج تشارك فيه إيران بديلاً عن التخصيب على الأراضي الإيرانية أمر ترفضه طهران كلياً. أضف العامل الإسرائيلي ومدى قدرته في هذه اللحظة الإقليمية شديدة التعقيد في دفع واشنطن نحو حرب مع إيران، في ظل الأولويات الأميركية المختلفة من حيث التعامل معها في الإقليم.

هذه المسائل كافة تبقى على طاولة المفاوضات غير المباشرة وكذلك المباشرة، وهي مترابطة بعضها مع البعض الآخر. فهل يذهب التوتر المتزايد، مع إشارات تهدئة ضرورية ولو غير كافية تظهر بين الحين والآخر، نحو الاحتواء والعودة التدريجية نحو التفاوض كخيار وحيد أم نشهد «حروباً محدودة» في الزمان والمكان، تكون بمثابة رسائل تهديد عبر التصعيد المقيد، أم نشهد حرباً مفتوحة، قد تنزلق إليها الأطراف المعنية.

حرب قد تتخطى المسرح الجغرافي الاستراتيجي الإيراني المباشر بتداعياتها ولو بدرجات مختلفة، ربما للعودة بعد ذلك إلى التفاوض، أياً كانت الصيغ التي سيتم ضمنها هذا التفاوض. كلها أسئلة وتساؤلات ستجيب عنها الأيام المقبلة القريبة والأبعد.

اقتصاد الريع يعود للواجهة

العراق يواجه هشاشة مالية متزايدة

تتزايد الضغوط على المالية العامة في العراق بصورة لافتة، في ظل ارتفاع النفقات العامة مقارنة بالإيرادات، وفق بيانات صادرة عن البنك المركزي العراقي تغطي الأشهر العشرة الأولى من عام 2025.

وتشير هذه الأرقام إلى اختلال متنامٍ في هيكل الإنفاق الحكومي، وتحديات جدية تتعلق بالاستدامة المالية وقدرة الدولة على إدارة التزاماتها التشغيلية في ظل اقتصاد يعتمد بشكل شبه كامل على النفط.

وبحسب البيانات الرسمية، بلغت الإيرادات العامة نحو 104 تريليونات و434 مليار دينار (ما يعادل قرابة 80.3 مليار دولار)، في مقابل نفقات عامة وصلت إلى 115 تريليوناً و535 مليار دينار، ما يعكس فجوة مالية واضحة تتجاوز حدود الإنفاق الاعتيادي.

وتظهر تفاصيل الإنفاق أن النفقات الجارية استحوذت على النصيب الأكبر، إذ بلغت نحو 96 تريليوناً و378 مليار دينار، مقابل نفقات استثمارية لم تتجاوز 19 تريليوناً و157 مليار دينار.

ويعيد هذا التفاوت فتح النقاش حول طبيعة السياسة المالية العراقية التي ما زالت تميل إلى تمويل الرواتب والخدمات التشغيلية أكثر من توجيه الموارد نحو مشاريع التنمية والإنتاج.

تحقيق اقتصادي صادر عن مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية

قدرة الإيرادات النفطية على تغطية الالتزامات الشهرية تمثل معياراً حاسماً في قياس متانة الاستدامة المالية، خصوصاً فيما يتعلق برواتب الموظفين والمتقاعدين وإعانات الرعاية الاجتماعية

عجز متصاعد وهيمنة الإنفاق التشغيلي

وفي تعليق لافت، أكد مرصد إيكو عراق أن العجز المالي حتى شهر أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٥ بلغ نحو ٢٤ تريليوناً و٦٨٠ مليار دينار (قرابة ١٩ مليار دولار)، مشيراً إلى أن النفقات الجارية، ولا سيما الرواتب وتقديم الخدمات الأساسية، تستحوذ على ما يقارب ٧٥% من إجمالي الإنفاق العام.

وأوضح المرصد أن تصاعد العجز يرتبط بعدة عوامل، أبرزها تراجع أسعار النفط في بعض أشهر العام، إلى جانب استمرار مستويات الإنفاق المرتفعة دون تعديل هيكلي حقيقي، لافتاً إلى أن الإيرادات غير النفطية لا تزال محدودة مقارنة بحجم الالتزامات التشغيلية، رغم الإجراءات الحكومية المتعلقة بالضرائب والتعرفة الجمركية.

وأضاف أن هيمنة الإنفاق الجاري تقلص مرونة السياسة المالية وتحدّ من قدرة الدولة على توسيع الإنفاق الاستثماري، داعياً إلى ضبط النفقات التشغيلية وتعزيز الإيرادات البديلة لضمان استقرار مالي أكثر تماسكاً في السنوات المقبلة.

النفط معيار الاستدامة... والخطر في تقلباته

وفي هذا السياق، شدد المستشار المالي لرئيس الوزراء العراقي مظهر محمد صالح على أن قدرة الإيرادات النفطية على تغطية الالتزامات الشهرية تمثل معياراً حاسماً في قياس متانة الاستدامة المالية، خصوصاً فيما يتعلق برواتب الموظفين والمتقاعدين وإعانات الرعاية الاجتماعية.

وبيّن صالح، في حديث لـ مؤسسة رؤى، أن الإنفاق التشغيلي الثابت للدولة يصل إلى نحو ثمانية تريليونات دينار شهرياً، دون احتساب أعباء إضافية تشمل الدعم الحكومي وخدمة الدين والالتزامات التعاقدية، ما يوضح حجم الضغط المستمر على الموازنة العامة.

وأشار إلى أن تغطية هذه الالتزامات تبقى ممكنة في حال استقر متوسط سعر النفط السنوي عند مستوى لا يقل عن ٦٠ دولاراً للبرميل، مع استمرار الصادرات عند حدود ٣,٤ ملايين برميل يومياً.

غير أن صالح حذّر من أن أي انحراف عن هذه الفرضيات قد يؤدي إلى اختلال مالي شهري واضح، مؤكداً أن مواجهة هذا السيناريو تتطلب نهجاً احترازياً يقوم على تنويع الإيرادات

استمرار هذا النمط من الإنفاق دون إصلاحات بنيوية قد يفرض ضغوطاً إضافية على الاستقرار المالي، داعياً إلى إعادة هيكلة الإنفاق العام وتوجيه جزء أكبر منه نحو الاستثمار المنتج

وكبح التوسع في الإنفاق التشغيلي وتحسين كفاءة إدارة الموارد العامة.

اختلال هيكلي وغياب التنويع الاقتصادي

من جانبه، يرى الباحث الاقتصادي أحمد صباح أن بيانات البنك المركزي الأخيرة تعكس اختلالاً هيكلياً مستمراً في المالية العامة، يتمثل بارتفاع النفقات العامة بوتيرة أسرع من نمو الإيرادات.

وأوضح صباح أن الاعتماد العالي على النفقات الجارية، ولا سيما الرواتب والدعم والخدمات، يحدّ من قدرة الدولة على امتصاص الصدمات المالية، خصوصاً في ظل تقلب أسعار النفط وتراجع الإيرادات النفطية خلال بعض أشهر العام.

ولفت إلى أن ضعف الإيرادات غير النفطية ما زال يمثل إحدى أبرز نقاط الضعف في السياسة المالية العراقية، مشيراً إلى أن هذه الإيرادات لا تزال غير قادرة على موازنة حجم الالتزامات التشغيلية للدولة.

وأضاف أن استمرار هذا النمط من الإنفاق دون إصلاحات بنيوية قد يفرض ضغوطاً إضافية على الاستقرار المالي، داعياً إلى إعادة هيكلة الإنفاق العام وتوجيه جزء أكبر منه نحو الاستثمار المنتج، بالتوازي مع تحسين كفاءة الجباية وتعزيز التنويع الاقتصادي لتقليل الاعتماد على النفط كمصدر شبه وحيد للإيرادات.

نحو إصلاحات ضرورية

وتشير المعطيات الاقتصادية إلى أن العراق يقف أمام مفترق طرق مالي حرج: فإما الاستمرار في نموذج الإنفاق التشغيلي المرتفع المعتمد على النفط، أو الانتقال نحو إصلاحات جذرية تشمل:

- تقليص التوسع في التوظيف الحكومي
- رفع كفاءة الجباية الضريبية والجمركية
- توسيع القطاع الخاص والإنتاج المحلي
- تعزيز الاستثمار في مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة
- بناء سياسة مالية أكثر مقاومة لتقلبات السوق النفطية

وبينما تمثل العوائد النفطية ركيزة الاقتصاد العراقي منذ عقود، فإن استمرار الاعتماد شبه الكامل عليها، مع تصاعد النفقات التشغيلية، يضع المالية العامة أمام هشاشة متزايدة، ما يجعل الإصلاح الاقتصادي ضرورة لا خياراً.

فجوة الأجيال وتصـــ

لا تعيش العائلة العراقية اليوم خلافاً عابراً بين آباء وأبناء، بل تواجه تحوّلاً عميقاً في منظومة الفهم والمرجعيات. ففي داخل البيت الواحد، تتجاور ذاكرتان متباينتان: ذاكرة تشكّلت في ظل الحروب والحصار والخوف من المستقبل، وأخرى نشأت في فضاء مفتوح على العالم، تُعيد تعريف الذات،

ـــــدّع العائلة العراقية

والعلاقة، والمعنى. وبين هاتين الذاكرتين، تتسع فجوة الأجيال لتتحول من اختلاف طبيعي إلى مصدر توتر دائم يهدد الاستقرار الأسري والاجتماعي.

قراءة اجتماعية صادرة عن مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية

جيل الآباء، الذي اعتاد أن يرى العائلة كجماعة متماسكة تُقدَّم على الفرد، يجد صعوبة في استيعاب جيل يرى الخصوصية حقاً أصيلاً، ويعيد رسم دوائره الاجتماعية وفق اختياراته الشخصية

بيت واحد... رؤيتان مختلفتان

في بيوت العراق، لا يدور الصراع اليوم حول السياسة أو العقائد الكبرى فقط، بل حول تفاصيل الحياة اليومية: شكل العلاقات الاجتماعية، معنى الطاعة، حدود الحرية، واختلاف تعريف النجاح والسعادة. جيل الآباء، الذي اعتاد أن يرى العائلة كجماعة متماسكة تُقدَّم على الفرد، يجد صعوبة في استيعاب جيل يرى الخصوصية حقاً أصيلاً، ويعيد رسم دوائره الاجتماعية وفق اختياراته الشخصية.

يقول علي سالم (٢٣ عاماً)، طالب جامعي:

الخلاف بيني وبين والدي شبه يومي. هو يرى أن الحضور المستمر في المناسبات العشائرية واجب لا يُناقش، بينما أراها علاقة اجتماعية اختيارية. لا أرفض العائلة، لكنني لا أجد نفسي في هذا النمط من التواصل القسري. أصدقائي قلة، لكنهم يشبهونني، وهذا يكفيني."

الجسد والهوية... معركة غير معلنة

لا يتوقف الصدام عند أسلوب الحياة، بل يمتد إلى الجسد بوصفه مساحة تعبير عن الهوية. سيف عدنان (٢١ عاماً)، يعمل في تجارة الهواتف الذكية، يروي تجربة مختلفة:

ملابسي، تسريحة شعري، وحتى الإكسسوارات التي أرتديها تُعدّ مشكلة داخل العائلة. يحاكمونني من خلال مظهري، رغم أنني أعمل وأعتمد على نفسي وأحترم القانون. المشكلة ليست في القيم، بل في رفض الاختلاف."

هذه الصدامات تكشف عن صراع أعمق: صراع بين جيل يرى المظهر انعكاساً للأخلاق والانتماء، وآخر يراه تعبيراً فردياً لا يمسّ الجوهر.

الزواج والمهنة... حين تتحول التقاليد إلى ضغط

في حالات أكثر تعقيداً، تتداخل العائلة مع قرارات مصيرية. مروان الجبوري (٢٤ عاماً) يروي تجربته:

أرادت عائلتي تزويجي من قريبة لي للحفاظ على الروابط العائلية، كما أراد والدي أن أعمل في المهنة التي ورثها عن أجداده.

لم أكن مستعداً للزواج، واخترت مهنة مختلفة نجحت فيها وافتتحت مشروعي الخاص. الخلافات دفعتني لمغادرة المنزل أكثر من مرة."

يؤكد مروان أنه لا يتمرد على أهله، لكنه يرفض أن تُصادر إرادته باسم التقاليد، معتبراً أن الألم الحقيقي يكمن في الشعور بالذنب الدائم بين الرغبة في إرضاء العائلة والحاجة إلى تحقيق الذات.

تشير مؤسسة رؤى إلى أن التعامل مع فجوة الأجيال بوصفها أزمة أخلاقية أو تمرداً شبابياً يُعمّق المشكلة ولا يحلها. المطلوب اليوم هو بناء جسر حوار يعترف باختلاف الزمن والسياق

وجهة نظر الآباء: شعور بالغربة داخل البيت

في المقابل، يشعر كثير من الآباء بأنهم فقدوا لغة التواصل مع أبنائهم. يقول أبو حيدر الكعبي، أب لثلاثة أبناء:

تربينا على الطاعة واحترام الكبار والتضحية من أجل العائلة. اليوم أرى أولادي يعيشون لأنفسهم. لا أقول إنهم مخطئون، لكن كل شيء أصبح مربكاً، ولا أشعر أننا نتكلم اللغة نفسها."

أما حسن العبودي، موظف متقاعد وأب لأربعة شبان، فيعبر عن شعور أعمق:

أحياناً أشعر أنني غريب داخل بيتي. طريقة كلامهم، أحلامهم، وحتى مخاوفهم مختلفة. لم نكن نعيش هذا الانفصال الحاد مع آبائنا."

تفسير اجتماعي: فجوة بلا تدرج

يرى مختصون في علم الاجتماع أن ما يمر به العراق هو نتيجة طبيعية لتحولات غير متدرجة. فالمجتمع العراقي انتقل من عزلة طويلة إلى انفتاح واسع خلال فترة قصيرة، دون مرحلة انتقالية تسمح للأجيال بالتكيف التدريجي.

يقول الباحث في علم النفس الاجتماعي د. فاضل كريم:

"الصدام بين الأجيال في العراق ليس صراعاً أخلاقياً، بل صراع رؤى. الجيل الذي نشأ قبل ٢٠٠٣ تكون وعيه في بيئة جماعية مغلقة فرضتها الحروب والحصار، بينما نشأ الجيل الجديد في فضاء العولمة. هذا الانتقال المفاجئ خلق فجوة عميقة في الفهم."

نحو جسر لا قطيعة

تشير مؤسسة رؤى إلى أن التعامل مع فجوة الأجيال بوصفها أزمة أخلاقية أو تمرداً شبابياً يعمّق المشكلة ولا يحلها. المطلوب اليوم هو بناء جسر حوار يعترف باختلاف الزمن والسياق، ويعيد تعريف العلاقة بين الفرد والجماعة، وبين الطاعة والاختيار.

إن إدراك أن التقاليد ليست نقيضاً للتجديد، وأن الحرية لا تعني القطيعة، قد يكون المدخل الوحيد لإعادة التوازن داخل العائلة العراقية، بوصفها النواة الأولى للاستقرار المجتمعي.

فجوة الأجيال في العراق ليست قدراً محتوماً، لكنها مؤشر على تحول تاريخي عميق. وإذا لم يُدار هذا التحول بحكمة اجتماعية وثقافية، فإن الأسرة ستبقى ساحة صراع صامت، يتوارثه الأبناء كما ورث الآباء جراحهم. وحده الحوار القائم على الفهم المتبادل يمكن أن يحول الفجوة من تهديد إلى فرصة لإعادة بناء العلاقة بين الماضي والمستقبل.

المهن الجوّالـــــ

فـــرص عمل بلا رأس مـــــ

رغم التحولات الاقتصادية المتسارعة، لا تزال عشرات المهن الجوّالة في المدن العراقية تقاوم للبقاء، بوصفها أحد أهم مصادر الرزق لفئات واسعة من المجتمع، من دون الحاجة إلى رأس مال يُذكر. مهنٌ تعتمد على الجهد البدني والتنقل اليومي، مثل شحذ السكاكين، إصلاح الأدوات المنزلية والمطابخ، لحام الأبواب، تنظيف المجاري

ـــــة في العراق

ـــــال... ومرآة لأزمة أعمق

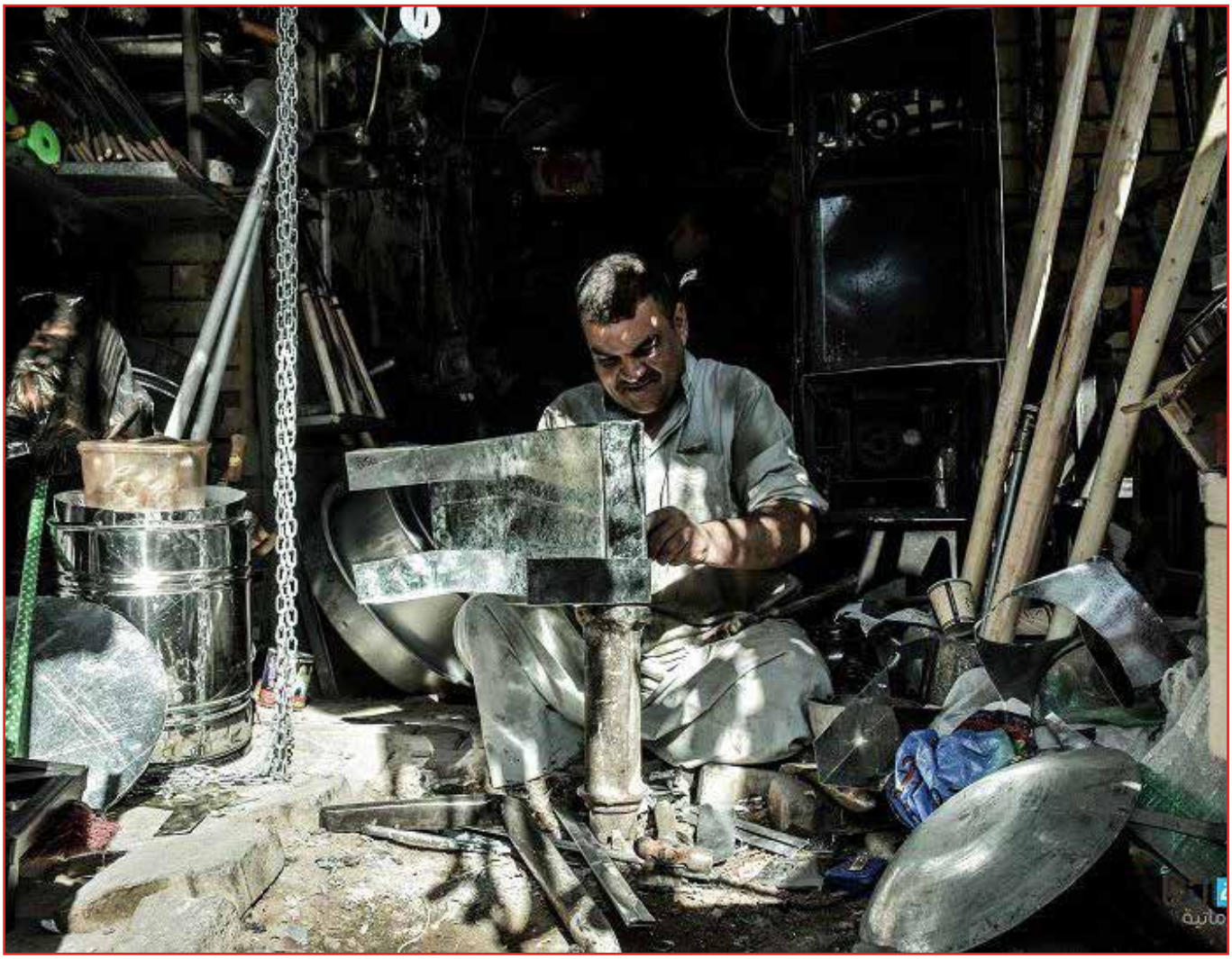

والبالوعات، بيع وشراء المواد المستعملة، وأعمال البناء البسيطة.

وتنتشر هذه المهن في معظم المدن العراقية، حيث يتنقل العاملون فيها بين الأحياء السكنية باستخدام الدراجات الهوائية أو النارية، معتمدين على مكبرات صوت بسيطة أو على السمعة الشخصية والإحالات المباشرة من السكان.

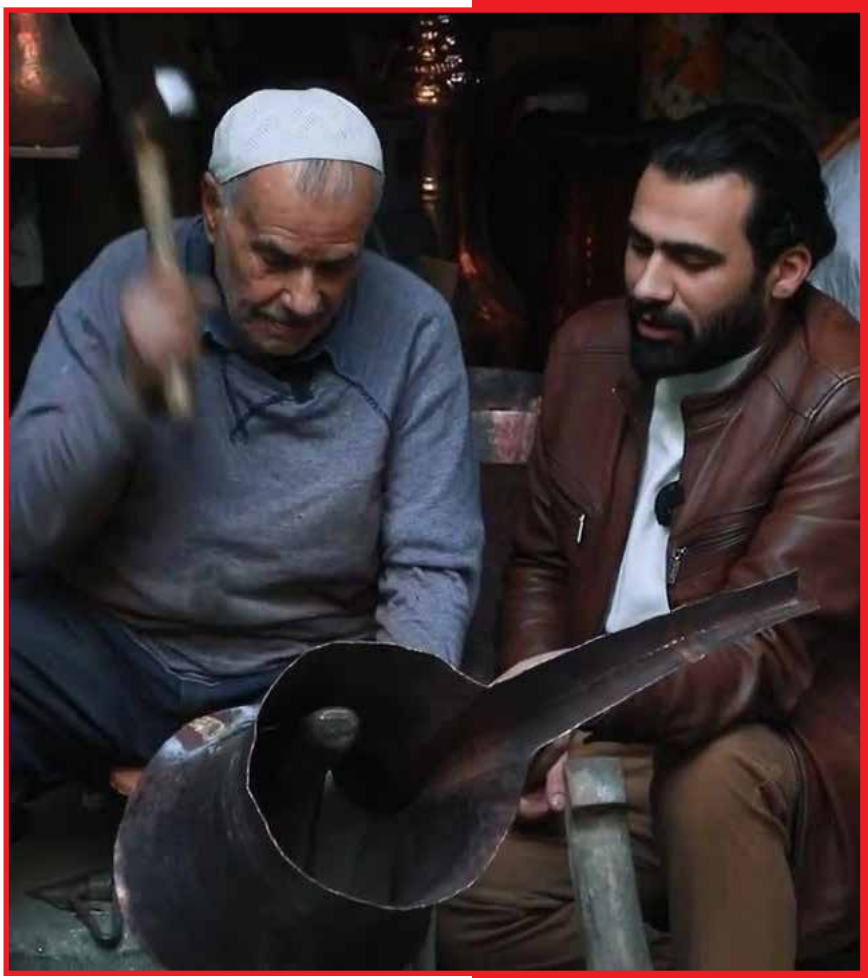

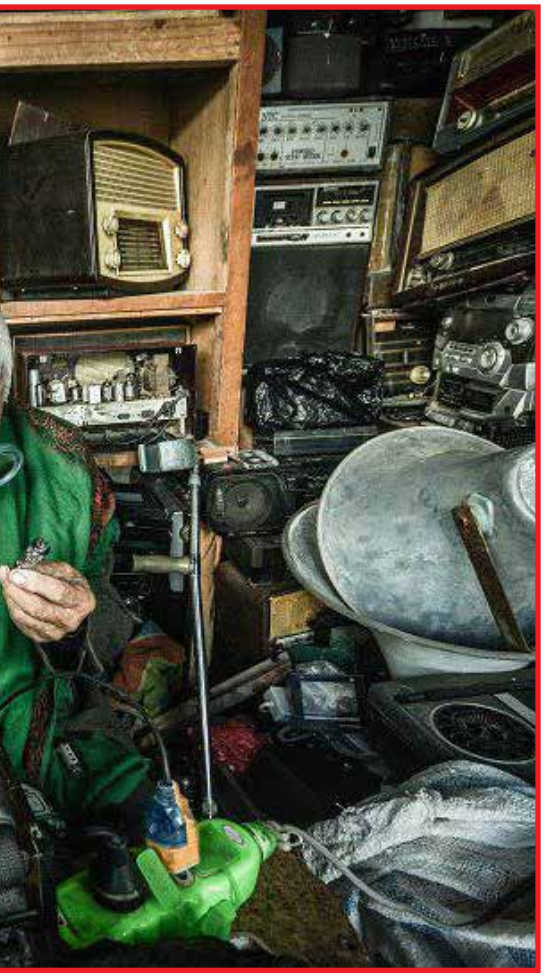

بطالة بأشكال غير معلنة

على الرغم من إعلان الحكومة العراقية، خلال الأشهر الماضية، تراجع معدلات البطالة إلى نحو ١٣%، مدفوعة بتوسع القطاع الخاص وإقرار قانون التقاعد والضمان الاجتماعي، إلا أن الواقع الميداني يشير إلى استمرار البطالة بأشكال مختلفة، أبرزها البطالة المقنّعة والعمل غير المستقر.

ورغم الإجراءات التي اتخذتها حكومة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، ومنها دعم القطاع الخاص وتوفير قروض للمشاريع الصغيرة، إلا أن تلك الخطوات لم تُحدث تحولًا جذريًا في حياة الشباب، الذين يشكّلون الشريحة الأكبر في المجتمع العراقي.

ونتيجة لذلك، عاد كثيرون إلى أعمال لا تتطلب رأس مال، لكنها لا توفر دخلًا ثابتًا أو حماية اجتماعية.

عمل شاق... ودخل محدود

يقول أبو زيد (٤٥ عامًا) من بغداد، الذي يعمل في تنظيف المجاري والبالوعات منذ ما يقرب من عقدين، إن ظروف الحياة دفعته إلى ترك الدراسة مبكرًا، مؤكدًا أنه يفضّل العمل الحر على انتظار المساعدات أو البقاء بلا مورد.

ويشير أبو زيد إلى أن خروجه اليومي لا يعني بالضرورة حصوله على عمل، إذ تمر عليه أيام من دون أي طلب على خدماته، ويعتمد في الغالب على توزيع رقم هاتفه بين الأهالي للتواصل عند الحاجة.

ويضيف أن أجرة تنظيف البالوعة الواحدة لا تتجاوز ١٥ ألف دينار عراقي، وقد تستغرق ساعات من العمل الشاق، لافتًا إلى أنه حاول مرارًا الحصول على وظيفة حكومية بسيطة، لكنه لم يُوفّق، ما دفعه إلى التخلي عن فكرة الوظيفة الرسمية نهائيًا.

تجارة المستعمل... بين الربح والمخاطر

من جانبه، يوضح كريم حسن (٤٠ عامًا)، الذي يعمل في بيع وشراء المواد

> رغم الإجراءات التي اتخذتها حكومة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، ومنها دعم القطاع الخاص وتوفير قروض للمشاريع الصغيرة، إلا أن تلك الخطوات لم تُحدث تحولًا جذريًا في حياة الشباب

المنزلية المستعملة، أنه يتنقل بين الأحياء الراقية لشراء الأجهزة القديمة، ثم يبيعها في المناطق الفقيرة بأسعار مناسبة، محققًا دخلًا مقبولًا نسبيًا.

غير أن كريم يؤكد أن هذا العمل مرهق صحيًا، نظرًا للأوزان الثقيلة التي يتعامل معها يوميًا، مشيرًا إلى أنه تعرض لمشكلات صحية متكررة نتيجة طبيعة المهنة، التي يعمل فيها بمساعدة أحد أبنائه.

قراءة اجتماعية للظاهرة

يرى الباحث الاجتماعي مروان الدليمي أن العاملين في المهن الجوالة ينتمون في الغالب إلى شريحة الفقراء، نظرًا لعدم استقرار أعمالهم وضعف مردودها، مشيرًا إلى أن كثيرًا منهم لا يختلفون فعليًا عن العاطلين عن العمل، بسبب محدودية الفرص وتذبذب الدخل.

ويضيف الدليمي أن أغلب هؤلاء يعيشون في مناطق عشوائية أو أحياء تجاوز، في ظل أوضاع اقتصادية واجتماعية صعبة، معتبرًا أن مسؤولية السلطات تكمن في توفير حياة كريمة للمواطنين، لا سيما أن العراق بلد غني بالموارد، وأن استمرار هذه المشاهد يعكس خللًا عميقًا في إدارة الفرص الاقتصادية.

أزمة ممتدة واحتجاجات متكررة

تعد البطالة من أبرز التحديات التي واجهت الحكومات العراقية المتعاقبة، وتشير المؤشرات إلى اتساعها، بالتوازي مع ارتفاع معدلات الفقر.

كما تتزايد أعداد خريجي الجامعات غير القادرين على دخول سوق العمل، في ظل غياب رؤية اقتصادية واضحة، واستمرار عدم الاستقرار السياسي والأمني.

وقد شهدت محافظات عدة، ولا سيما في جنوب العراق، موجات احتجاج واسعة قادها شبان عاطلون عن العمل، وصلت في بعض الأحيان إلى إغلاق مؤسسات حكومية ومقار شركات نفطية، وسط وعود حكومية متكررة لم تترجم بعد إلى حلول ملموسة.

أرقام تكشف حجم التحدي

وبحسب المسح الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، بلغت نسبة البطالة في العراق ١٦,٥% من مجموع السكان النشطين اقتصاديًا، مع تسجيل نسب أعلى بين النساء، تجاوزت ٢٥% مقارنة بالذكور، حيث تراوحت بطالة الرجال بين ١١% و١٢%.

تكشف المهن الجوالة في العراق عن قدرة المجتمع على التكيف، لكنها في الوقت نفسه تفضح عمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية. فهي ليست مؤشرًا على ريادة أعمال، بقدر ما هي استجابة اضطرارية لغياب فرص العمل المستقرة.

ومع استمرار هذا الواقع، يبقى السؤال مفتوحا:

هل ستتحول هذه المهن إلى شبكة أمان مؤقتة، أم إلى نمط دائم يعكس فشل السياسات الاقتصادية في استيعاب طاقات المجتمع؟

ملف المعتقـــــ

هل يتحول العراق إلى «مســـ

لم يعد تنظيم "داعش" مجرد شبح عسكري هُزم في ساحات القتال، بل تحوّل إلى ملف سياسي وأمني مفتوح، يعيش داخل الزنازين أكثر مما يعيش في الجبهات.

فمع بدء نقل دفعات من معتقلي التنظيم من سجون شمال شرقي سوريا إلى داخل العراق، لم تنتقل الأجساد فقط، بل انتقلت معها أسئلة ثقيلة:

من يتحمل مسؤولية آلاف المتطرفين؟

ـــــــلين الأجانب:

ـــــتودع الإرهـــاب العالمي»؟

ومن يضمن ألا تتحول السجون إلى ساحات انفجار جديدة؟

وهل يتحرك العراق بدافع السيادة أم تحت ضغط المجتمع الدولي؟

في لحظة سياسية حساسة تتزامن مع مخاض تشكيل الحكومة المقبلة، بات ملف سجناء "داعش" عقدة مركبة تتجاوز الأمن إلى السياسة، وتتجاوز الحدود إلى الداخل، وتضع بغداد أمام اختبار غير مسبوق: إما إدارة هذا العبء كدولة، أو أن يتحول العبء إلى تهديد للدولة نفسها.

يحتل ملف عناصر تنظيم «داعش» المنقولين من السجون الواقعة شمال شرقي سوريا إلى العراق موقعاً متقدماً في المشهدين الأمني والسياسي في بغداد، في توقيت بالغ الحساسية، يتزامن مع حراك مكثف لتشكيل الحكومة المقبلة وحسم هوية رئيس الوزراء.

فالملف الذي ظلّ لسنوات يناقش داخل غرف أمنية مغلقة وبأطر فنية محدودة، خرج اليوم إلى دائرة الجدل السياسي الأوسع، بعدما شرع العراق في استقبال دفعات من المعتقلين، بالتنسيق مع أطراف دولية وإقليمية معنية بملف التنظيم ومقاتليه الأجانب.

ويُنظر إلى هذه الخطوة بوصفها تحركاً ذا أبعاد أمنية مباشرة، لكنه في الوقت ذاته تقاطع مع مناخ سياسي داخلي شديد الحساسية، ما جعل قضية "السجناء" تتحول إلى ما يشبه "اختبار الدولة" في لحظة انتقال سياسي معقدة.

من الحسكة إلى العراق: نقل الأزمة أم احتواء الخطر؟ طوال السنوات الماضية، شكل وجود آلاف من عناصر التنظيم في سجون تقع خارج السيطرة العراقية المباشرة مصدر قلق دائم لبغداد، خصوصاً أن تلك السجون تقع في مناطق غير مستقرة قرب الحدود العراقية السورية، وتخضع لترتيبات أمنية هشة.

وقد تزايدت المخاوف العراقية مع الحديث المتكرر عن احتمالات:

انهيار المنظومة الأمنية في شمال شرقي سوريا

هجمات محتملة لتحرير السجناء

عودة الخلايا النائمة للتنظيم

تكرار سيناريو "سجن غويران" الشهير

ومع بدء نقل عدد منهم إلى الداخل العراقي، انتقل التحدي من كونه تهديداً حدودياً عابراً إلى ملف داخلي يتطلب ترتيبات أمنية وقضائية ولوجستية شديدة التعقيد.

السوداني يطالب أوروبا: استعيدوا مواطنيكم

في هذا السياق، دعا رئيس حكومة تصريف الأعمال العراقية محمد شياع السوداني، في مكالمة مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، "دول العالم ولا سيما دول الاتحاد الأوروبي" إلى استعادة مواطنيها من معتقلي التنظيم.

وتعكس هذه الدعوة إدراك بغداد لحقيقة أساسية:

العراق لا يريد أن يتحول إلى مستودع دائم للمقاتلين الأجانب الذين ترفض دولهم إعادتهم.

فملف "داعش" لم يعد عراقياً فقط، بل بات ملفاً دولياً تتقاطع فيه اعتبارات الأمن العالمي، وحقوق الإنسان، والسيادة، والعدالة الجنائية.

من عبء حدودي إلى تحدٍّ داخلي

تؤكد الجهات العراقية أن التعامل مع هذا الملف يندرج ضمن مسؤوليات الدولة تجاه مواطنيها أو تجاه من ارتكبوا جرائم داخل الأراضي العراقية.

لكن في المقابل، يطرح نقل المعتقلين إلى الداخل أسئلة شديدة الحساسية:

هل السجون العراقية مهيأة لاستيعاب هذا العدد؟

ما الكلفة الأمنية طويلة الأمد؟

هل يمتلك العراق القدرة على منع الهروب أو التمرد؟

كيف ستدار محاكمات آلاف المتهمين؟

وتبرز أيضاً مخاوف مجتمعية من أن يتحول وجود هؤلاء المعتقلين إلى مصدر دائم للتوتر الأمني داخل المدن

> **تؤكد الجهات العراقية أن التعامل مع هذا الملف يندرج ضمن مسؤوليات الدولة تجاه مواطنيها أو تجاه من ارتكبوا جرائم داخل الأراضي العراقية.**

العراقية.

تقاطع الأمن والسياسة: توقيت بالغ الحساسية

يتزامن تحريك ملف السجناء مع مرحلة حساسة من المفاوضات بين القوى السياسية داخل تحالف "الإطار التنسيقي" بشأن تشكيل الحكومة واختيار رئيس الوزراء.

ورغم أن الملف في جوهره أمني، إلا أن توقيته جعله حاضراً في النقاشات السياسية، خصوصاً مع صدور مواقف دولية رحبت بخطوات بغداد، مقابل متابعة إقليمية حذرة لتطورات المشهد العراقي.

وثمّن المبعوث الأميركي إلى سوريا توم براك ما وصفه بـ"القيادة الاستثنائية لبغداد" في المساهمة بحماية المجتمع الدولي من خطر معتقلي التنظيم.

لكن هذا الترحيب الأميركي يفتح أيضاً باباً آخر للتساؤلات:

هل تتحرك بغداد بحرية كاملة؟

أم أن الملف جزء من تفاهمات وضغوط دولية أوسع؟

حسابات داخلية معقدة: الأمن أولاً... لكن السياسة حاضرة

داخلياً، لا ينفصل الجدل حول السجناء عن المخاوف المرتبطة بإعادة تنشيط الخلايا المتطرفة أو استهداف السجون ومحاولات الهروب.

وقد شهد العراق سابقاً سيناريوهات خطيرة تمثلت في:

> **ثمّن المبعوث الأميركي إلى سوريا توم براك ما وصفه بـ"القيادة الاستثنائية لبغداد" في المساهمة بحماية المجتمع الدولي من خطر معتقلي التنظيم.**

اقتحام سجون

عمليات تحرير جماعية

استهداف مراكز الاحتجاز

عودة موجات العنف

لذلك يتركز النقاش الأمني حول:

جاهزية المنظومة الاستخبارية

تأمين مراكز الاحتجاز

تسريع الإجراءات القضائية

منع الاكتظاظ والتسرب

سياسياً، يحرص أغلب الأطراف على تجنب الظهور بموقف قد يُفهم على أنه تهاون في ملف الإرهاب، لكنهم يتباينون حول توقيت إدارة الملف في ظل مرحلة انتقال سياسي غير محسومة.

السيادة أم الاستجابة الدولية؟ معادلة بغداد الصعبة

يعكس الملف طبيعة التوازن الذي تحاول بغداد الحفاظ عليه:

الاستجابة لاعتبارات الأمن الدولي

وفي الوقت نفسه تأكيد السيادة الوطنية

فالدول الغربية تدفع باتجاه حلول دائمة لمقاتلي "داعش"، بينما تسعى بغداد إلى تفادي أن يتحول العراق مجدداً إلى ساحة مفتوحة لتداعيات صراعات إقليمية ودولية.

وبهذا المعنى، لم يعد ملف سجناء "داعش" قضية أمنية معزولة، بل عقدة تتداخل فيها:

اعتبارات الحدود والسيادة

الجاهزية الأمنية

التجاذبات السياسية الداخلية

الضغط الدولي المستمر

مستقبل العدالة الجنائية في العراق

بعد هزيمة "داعش" عسكرياً، لم تنته المعركة.

بل انتقلت من ساحات القتال إلى ساحات القضاء، ومن الحدود إلى الداخل، ومن الأمن إلى السياسة.

ويبقى السؤال المركزي:

هل سينجح العراق في إدارة هذا الملف كدولة ذات سيادة وعدالة؟

أم أن السجون ستتحول إلى قنبلة مؤجلة في قلب المرحلة المقبلة؟

روج آفا...

حين انتصر الكرد في الحرب وخسروا في السياسة

ليست مأساة الكرد في روج آفا (غرب كوردستان) أو كوردستان سوريا استثناءً في تاريخ الصراعات الشرق أوسطية، بل هي امتداد لنمط سياسي متكرر، يقوم على توظيف الأقليات والقوى المحلية في لحظات الخطر، ثم التخلي عنها عند إعادة ترتيب المصالح. هذا النمط لا يُدار بلغة الوعود، بل بلغة "الضرورة المؤقتة"، حيث تُختزل التضحيات الكبرى في وظائف عسكرية آنية، تُسحب فور انتهاء الحاجة.

ملف خاص صادر عن مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية

> مع سقوط آخر معاقل "داعش"، تغيّرت الخريطة الدولية للصراع. لم يعد التنظيم خطرًا وجوديًا يستدعي تعبئة عالمية، فتراجعت أولوية الشركاء المحليين

في شمال شرقي سوريا، خاض الكرد حربا وجودية ضد تنظيم "داعش"، لا دفاعًا عن مناطقهم فحسب، بل عن الإقليم والعالم. ومع ذلك، تحوّل هذا الدور، بعد نهاية المعركة العسكرية، إلى عبء سياسي في حسابات القوى الكبرى، التي أعادت تعريف أولوياتها بعيدًا عن فكرة الاعتراف أو الشراكة.

أولًا: روج آفا... من الهامش الوطني إلى مركز الثقل العسكري

قبل عام ٢٠١١، لم يكن الكرد في سوريا فاعلين في المعادلة السياسية أو الأمنية. عانوا من سياسات إقصاء مزمنة، شملت سحب الجنسية، ومنع اللغة الكردية، وسياسات التعريب، والتهميش الاقتصادي. ورغم ذلك، لم تكن قضيتهم حاضرة في الأجندات الدولية، لا لغياب المظلومية، بل لغياب الوزن السياسي في ميزان المصالح.

مع اندلاع الحرب السورية، وانسحاب الدولة من مناطق واسعة في الشمال الشرقي، وجد الكرد أنفسهم أمام فراغ أمني وإداري شامل. لم يكن أمامهم خيار الانتظار أو الحياد، فأسسوا إدارة ذاتية فرضتها الضرورة الأمنية والاجتماعية، لا الطموح الانفصالي. كانت محاولة لتنظيم الحياة اليومية، حماية السكان، ومنع الانزلاق إلى الفوضى التي اجتاحت مناطق سورية أخرى.

ومع تمدد تنظيم "داعش"، تحولت روج آفا إلى خط الدفاع الأول. من كوباني إلى الرقة ودير الزور، لم تكن المعركة دفاعًا عن جغرافيا كردية فقط، بل عن نموذج حياة مهدد بالإبادة. في تلك اللحظة، أصبح الكرد شريكًا عسكريًا لا غنى عنه في الحرب الدولية على الإرهاب.

ثانيا: التحالف مع الولايات المتحدة... شراكة أمنية بلا عقد سياسي

قدمت الولايات المتحدة دعمًا عسكريًا مباشرًا لقوات سوريا الديمقراطية، شمل التدريب، التسليح، والدعم الجوي. جرى تسويق هذا الدعم بوصفه تحالفًا في مكافحة الإرهاب، غير أن هذا التحالف، وفق قراءات سياسية متعددة، لم يُبنَ على أسس سياسية واضحة أو التزامات طويلة الأمد.

لم توقّع واشنطن أي اتفاق قانوني يضمن مستقبل الإدارة الذاتية، ولم تُدرج حقوق الكرد ضمن أي مسار تفاوضي ملزم. كان الدعم مشروطًا بالحاجة العسكرية، وقابلًا للسحب فور تغير الأولويات. بهذا المعنى، لم يكن الكرد شركاء سياسيين، بل قوة وظيفية ضمن استراتيجية مؤقتة.

هذا الفراغ القانوني والسياسي جعل التجربة الكردية هشة أمام أي تحول في المزاج الدولي، وأبقى مصيرها معلقًا بقرارات لا يملكون التأثير فيها.

ثالثا: الانتصار على داعش... وبداية الفراغ الاستراتيجي

مع سقوط آخر معاقل "داعش"، تغيرت الخريطة الدولية للصراع. لم يعد التنظيم خطرًا وجوديًا يستدعي تعبئة عالمية، فتراجعت أولوية الشركاء المحليين الذين شكلوا العمود الفقري للمعركة البرية.

بدأ الانسحاب الأميركي التدريجي، وبرزت سياسة "إدارة الخسائر" بدل "حماية الحلفاء". في هذه المرحلة، اكتشف الكرد أن الانتصار العسكري لا يتحول تلقائيًا إلى مكاسب سياسية، وأن الدم لا يُترجم إلى حقوق ما

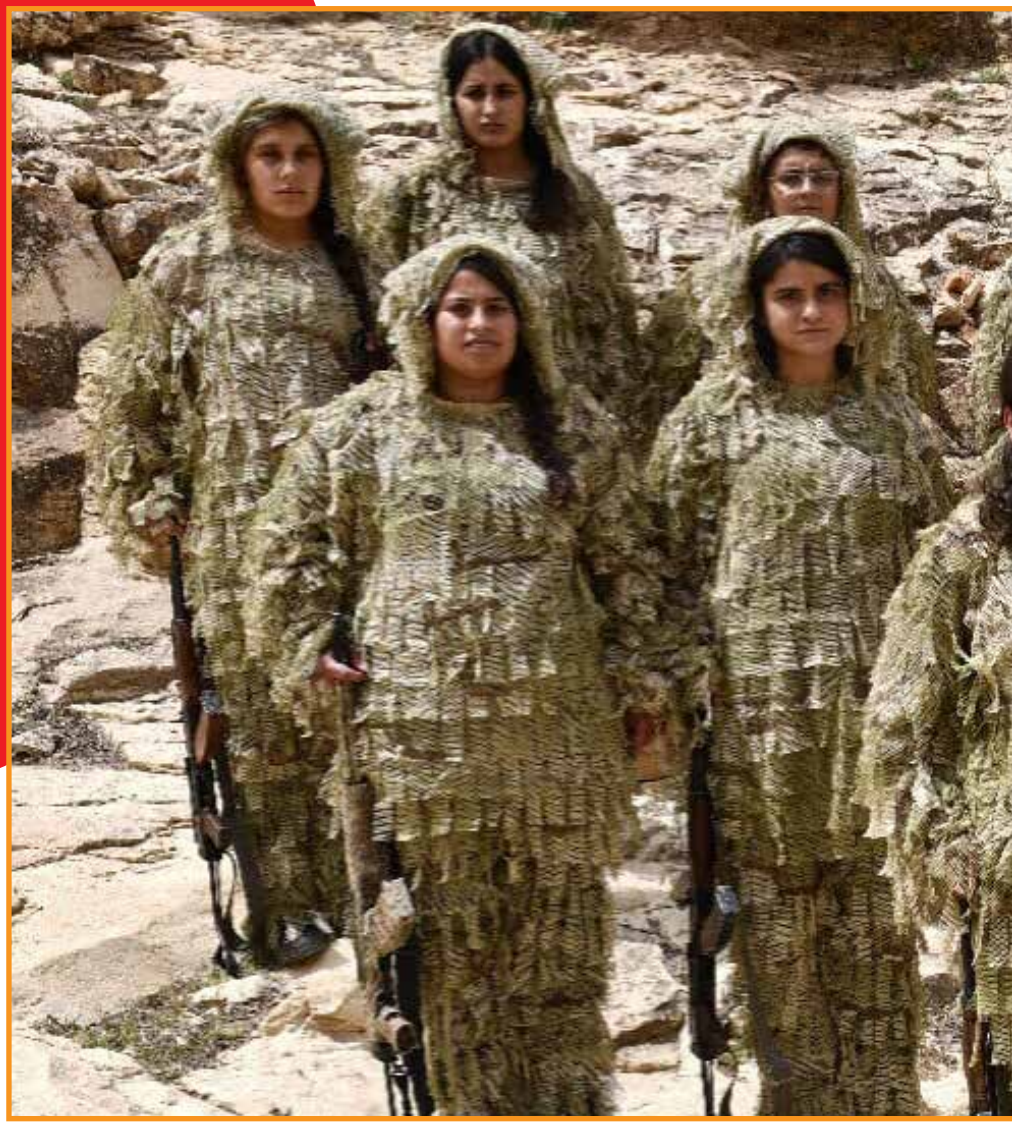

لم يحم بعقود والتزامات.

هنا، دخلت روج آفا مرحلة الفراغ القاتل: لا حرب كبرى تفرض وجودها، ولا سلام يضمن اعترافها.

رابعا: سوريا ما بعد الحرب... السياسة تُفرغ ما حملته البنادق

مع صعود حكومة الرئيس أحمد الشرع، دخلت سوريا مرحلة إعادة التموضع الإقليمي والدولي. قدّمت الحكومة الجديدة نفسها بوصفها ضامن الاستقرار، وسعت إلى طمأنة الجوار، وإعادة فتح قنوات التواصل مع العواصم المؤثرة، متعهدة بتفكيك بقايا محاور الصراع، وفي مقدمتها النفوذ الإيراني.

في هذا السياق الجديد، لم تعد الورقة الكردية أولوية دولية، بل عائقًا أمام مشروع "توحيد الدولة السورية" وفق الشروط المطروحة. جرى التعامل مع الإدارة الذاتية لا كشريك سياسي متكافئ، بل كملف أمني يجب احتواؤه، وإعادة دمجه بشروط المركز.

ما لم يحسم بالقوة، أُعيد تفريغه سياسيًا. وما لم يُكسر في الحرب، جرى تطويعه عبر التفاهمات والضغوط.

خامسا: الخيانة في ميزان السياسة لا الأخلاق

لا تُقاس الخيانة هنا بمعايير العاطفة، بل بلغة المصالح. الولايات المتحدة لم "تخن" الكرد لأنها تراجعت عن وعود خطابية فحسب، بل لأنها لم تؤسس منذ البداية لحماية سياسية بعد انتهاء المهمة العسكرية.

أما القوى الإقليمية، فقد تعاملت مع الوجود الكردي بوصفه خطرًا مؤجلًا، يُسمح له بالتمدد حين يخدم التوازنات، ويُقلّص حين يتعارض معها. في كل مرة، يُطلب من الكرد الواقعية، لكن الواقعية ذاتها لا تُمنح لهم عندما يطالبون بحقوقهم.

سادسا: روج آفا كنموذج سياسي محاصر

رغم الأخطاء البنيوية، والانقسامات الداخلية، والقيود الاقتصادية، نجحت روج آفا في تقديم نموذج إداري مختلف نسبيًا عن الفوضى السورية: إدارة محلية، مشاركة مجتمعية، ومحاولات لتنظيم التعددية القومية والدينية.

غير أن هذا النموذج وضع تحت حصار سياسي واقتصادي وأمني خانق، مُنع من التطور، لا لأنه فشل، بل لأنه نجح خارج إرادة الخرائط المرسومة. لم يُمنح فرصة النضج، بل جرى خنقه تدريجيًا.

سابعا: الخريطة... العدو الصامت

كما في العراق وتركيا وإيران، لم يكن الكرد في سوريا شركاء في رسم الخريطة. وحين حاولوا التكيف داخلها، اتُّهموا بتقويضها. الخرائط في الشرق الأوسط لا تُكافئ من يدافع عنها، بل من يملك مفاتيح رسمها وإعادة ترسيمها. روج آفا اصطدمت بهذه الحقيقة القاسية: أن الدفاع عن الجغرافيا لا يمنح حق امتلاك القرار فيها. تبقى لهم التاريخ، والذاكرة، والحق الأخلاقي. لكن السياسة، كما تُدار في الشرق الأوسط، لا تعترف إلا بميزان المصالح القاسي. قضية الكرد في روج آفا ليست قضية انفصال، بل قضية شعب قاتل دفاعًا عن العالم، وطلب منه بعد النصر أن يعود إلى الهامش. إن تجاهل المظلومية الكردية، وإعادة إنتاج الخيبات، لن يصنع استقرارًا دائمًا في سوريا ولا في الإقليم. فالشعوب التي تُهزم في السياسة بعد أن تنتصر في الحرب، لا تنسى... بل تنتظر.

> مع صعود حكومة الرئيس الشرع، دخلت سوريا مرحلة إعادة التموضع الإقليمي والدولي. قدّمت الحكومة الجديدة نفسها بوصفها ضامن الاستقرار

القانون والغلبة
أيهما ينتصـــــر في ٢٠٢٦؟

نبيل فهمي
وزير الخارجية المصري السابق

لم تعد التوترات الدولية أحداثًا متفرقة، بل تحوّلت إلى نمط مستقر من الفوضى المنظمة، حيث تتراجع القواعد، ويتآكل القانون الدولي، وتُعاد صياغة العلاقات بين الدول بمنطق القوة لا بمنطق الشرعية.

2026 لا تبدو مجرد عام جديد في التقويم السياسي، بل تبدو لحظة فاصلة في تاريخ النظام الدولي: إما إعادة إنتاج نظام عالمي قابل للحياة، أو الدخول في مرحلة "اللانظام" حيث تسود الغلبة، وتختفي الضوابط، وتدار السياسة بمنطق الصفر لا بمنطق التوازن.

بين من يدفع أنه مبني فقط على القوة، إذ تسود مصالح الدول الكبرى والأقوياء، التي تفرض إرادتها بالقوة السياسية والعسكرية والاقتصادية

تعددت وتشعبت التوترات والاضطرابات الدولية طوال ٢٠٢٥ ومع بداية ٢٠٢٦، ووصلت إلى مستويات فريدة وغير مسبوقة عدداً وتنوعاً، في أوروبا والشرق الأوسط وآسيا وأميركا اللاتينية. روسيا تحارب وفي توتر مع أوكرانيا وبولندا وغيرهما من الحلفاء السابقين، والولايات المتحدة تعلن نيتها الاستيلاء على غرينلاند من حليفها الدنمارك، فيقوم عدد من أعضاء حلف الشمال الأطلنطي بإيفاد متخصصين عسكريين للتنويه بأنها ستقف ضد هذه الخطوة الأميركية، أوضاع لها انعكاسات على شكل النظام والاستقرار الدولي، والملفت في كثير من هذه الاضطرابات التوسع في اللجوء إلى القوة من دون مهادنة، والاستهتار التام والتجاهل لكل معايير وأسس النظام والقانون الدولي.

وأمام الاضطرابات الأخيرة، نشطت النقاشات حول أساس النظام العالمي ومدى استمراره، بين من يدفع أنه مبني فقط على القوة، إذ تسود مصالح الدول الكبرى والأقوياء، التي تفرض إرادتها بالقوة السياسية والعسكرية والاقتصادية، وآخرين يتمسكون بأن الممارسات تحكمها المعايير الدولية والقانون انطلاقاً من ميثاق الأمم المتحدة، وشمل ذلك الدول الكبرى والمؤسسة للنظام الدولي المعاصر، بخاصة مع بدء بوتين «العمليات العسكرية الخاصة» في أوكرانيا واختطاف ترمب مادورو من العاصمة الفنزويلية وقيام الولايات المتحدة بالانسحاب من أو وقف الدعم لكثير من المؤسسات والبرامج المتعددة الأطراف.

أصبحنا الآن في مفترق طرق، بين خيار غير مثالي إنما يحقق قدراً من الأمان، يشهد تعاوناً أو المنافسة غير السوية ونزاعات بين الدول في إطار قوانين وضوابط، أم نترنح على مشارف مرحلة غير منضبطة واستخدام مفرط للقوة لتحقيق أهداف آنية، تؤدي إلى تآكل القواعد والضوابط.

سعى العالم بعد الحرب العالمية الثانية إلى بناء نظام دولي يرتكز على المعايير والقوانين لتجنب تكرار الكوارث الكبرى والحروب العالمية، وأسست الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ لتعزيز السلام والتعاون، وصدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ كأساس للعدالة الدولية، كذلك شكلت اتفاقات جنيف قواعد الحروب، وأنشئت منظمات اقتصادية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتعزيز الاستقرار.

وكان الهدف خلق عالم يحكمه القانون لا القوة، إنما أظهرت الممارسات تعدد التجاوزات وأن مفاهيم فرض الأمور بالقوة ظلت سائدة، إذ قسمت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي العالم إلى كتل، وتدخلا في شؤون الدول الأخرى للحفاظ على نفوذهما.

وعلى سبيل المثال وليس الحصر، دعمت الولايات المتحدة انقلابات في أميركا اللاتينية وغيرها متجاهلة مبادئ الديمقراطية، وأخيراً تبنى ترمب سياسة «أميركا أولاً»، وانسحبت الولايات المتحدة من اتفاقية باريس للمناخ عام ٢٠١٧، ومن الاتفاق النووي الإيراني عام ٢٠١٨، معتبرة أنها تضر بمصالحها الاقتصادية، كذلك نقلت السفارة الأميركية إلى القدس عام ٢٠١٨، متجاهلاً قرارات الأمم المتحدة.

كذلك غزا الاتحاد السوفياتي أفغانستان عام ١٩٧٩ لفرض هيمنته، وضم فلاديمير بوتين عام ٢٠١٤ القرم إلى روسيا بعد استفتاء مثير للجدل، متجاهلاً معاهدة بودابست لعام ١٩٩٤، ثم هاجمت روسيا أوكرانيا في حرب ممتدة حتى الآن.

الهدف خلق عالم يحكمه القانون لا القوة، إنما أظهرت الممارسات تعدد التجاوزات وأن مفاهيم فرض الأمور بالقوة ظلت سائدة

وسبق كل ذلك طوفان الاستعمار الأوروبي عبر القارات والمحيطات، طامعاً في موارد وخيرات الغير، مستغلاً قدراتها وقواها. وتبني الصين جزراً اصطناعية في بحر الصين الجنوبي على رغم قرار محكمة التحكيم الدائمة عام ٢٠١٦ على أساس أنها تحمي حقوقها التاريخية، وتقف الولايات المتحدة وعدد من الدول الغربية تهدد بالتصدي للصين إذا فرضت سيطرتها على تايوان، على رغم أنهم يسعون إلى امتداد نفوذهم إلى آسيا، في حين يعارضون تنامي نفوذ الصين في الأميركتين وفقاً لنظرية مونرو، ويرفضون توغلها في صناعات حساسة في أوروبا.

في الشرق الأوسط، تعتمد إسرائيل على قوتها العسكرية للحفاظ على أراض احتلتها، على رغم أن قرارات الأمم المتحدة، مثل القرار ٢٤٢، تدعو إلى الانسحاب وتقرير مصير الفلسطينيين، وتستخدم الاعتقال والعنف والقتل والتهجير والتجويع على رغم مخالفة كل ذلك القوانين والشرعية، وتتمادى في عجرفتها عبر حدود وساحات عدة.

والنقاش حول القوة أم القانون ليس جديداً، ويعود إلى التاريخ السياسي الحديث، ولا أعتقد أنه سيحسم لصالح رأي على حساب الآخر في المستقبل القريب، كذلك لا أجدها خيارات حصرية أو متعارضة بصورة مطلقة، لأن القوة تشكل الواقع الجيوسياسي، وباعتبار أن المعايير والقواعد الدولية ضرورية وحتمية أيضاً، لتعدد المصالح والرؤى بين الدول والشعوب، من أجل توسيع الاتفاقات الدولية وتعددها وفي ضبط النزاعات والحد من الخسائر حتى بين الأطراف المتصارعة.

وتعكس محصلة تجارب التاريخ مع اختفاء الإمبراطوريات وظهور قوة جديدة والممارسات أن توازنات القوة غير ثابتة وتتغير على الدوام، والنظام العالمي ليس قائماً على الاختيار الحصري بين القوة والمبادئ، وعلى الكل التصرف بحكمة ورشد، ولا يختلف أحد على أن الأوضاع الحالية ليست مثالية بل تحتاج إلى مراجعة شاملة وجهد حقيقي للتقويم، بخاصة مع تجاوزات ومخالفات الأقوياء، التي طرحت تساؤلات جادة حول صدقية النظام القائم واحتمالات استمراره من عدمه.

ولا أنشغل بالجدل حول «ترجح القوة أو القانون» في تفسير آليات النظام الدولي، وإنما يقلقني أن ممارسات العالمية للدول القوية، وما نشهده في الشرق الأوسط، بخاصة وتوسعها في استخدام القوة، مؤشراً إلى أننا نندفع وبعنف نحو ترجيح المعادلات الصفرية(zero sum gaming) ، بتوجه متزايد نحو «الانفرادية الأحادية المصلحة"(unilateralism) ، على حساب» الجماعية والمصالح المتبادلة "(collective common good)، التي كانت تشكل نقطة ارتكاز النظام الدولي حتى الآونة الأخيرة، ونكون قد وصلنا إلى نهاية منظومة دولية غير مثالية إنما مستقرة إلى درجة كبيرة، خشية أن نقضي كلياً على ما أنجز، ونسقط في فخ بدء مرحلة فوضى اللانظام والهمجية، مع تآكل مفهوم التعددية والمصلحة الجماعية، وتحملنا جميعاً ثمناً غالياً لأخطاء جسيمة أعواماً طويلة.

وأذكر الدول عامة والقوية بصورة خاصة بمقولة الفيلسوف الفرنسي فولتير «بأهمية تجنب جعل الحلول المثالية عدو الحلول والخيارات الجيدة»، وبتعبير عربي دارج «الطمع قل ما جمع".

أميركا تضغط على العراق لنزع سـ

الدولار كسلاح سـ

سلاح الفصائل المدعومة من إيران: سياسي جديد

لم تعد الضغوط الأميركية على العراق محصورة في البيانات الدبلوماسية أو التحذيرات السياسية التقليدية، بل دخلت مرحلة أكثر حساسية وخطورة، عنوانها: سلاح الدولار.

فبحسب ما كشفته صحيفة فايننشال تايمز، فإن مسؤولين أميركيين كباراً مارسوا ضغوطا مباشرة على القيادة العراقية خلال اجتماعات مغلقة، مطالبين بغداد بوضع خطة "موثوقة وسريعة" لنزع سلاح الفصائل المسلحة المدعومة من إيران، في إطار استراتيجية إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترمب لتقليص نفوذ طهران داخل العراق. لكن ما يجعل هذه الضغوط غير مسبوقة، هو أن واشنطن لم تكتفِ بالمطالبة السياسية، بل لوّحت بإجراءات عقابية اقتصادية تمس شريان الدولة العراقية نفسه: عوائد النفط بالدولار.

فريق التحقيق – مؤسسة رؤى

الإدارة الأميركية تدفع باتجاه تشكيل حكومة عراقية جديدة تستبعد هذه الفصائل أو تحد من نفوذها السياسي، معتبرة أن وجودها داخل القرار الرسمي يمثل استمراراً مباشراً للنفوذ الإيراني في بغداد

الفصائل المسلحة... ملف داخلي أم عقدة إقليمية؟

منذ سنوات، يمثل ملف الفصائل المسلحة أحد أكثر الملفات تعقيداً في الدولة العراقية الحديثة. فهذه الجماعات التي نشأت في سياقات أمنية متداخلة بعد ٢٠٠٣، ثم توسعت خلال الحرب على تنظيم "داعش"، تحولت تدريجياً إلى قوة موازية داخل المشهد العراقي. وبينما ترى أطراف عراقية أنها "جزء من المنظومة الأمنية"، تعتبر واشنطن أنها أذرع إيرانية مسلحة تقوض سيادة الدولة وتعرقل أي مشروع لاستقرار طويل الأمد. وبحسب مصادر مطلعة نقلت عنها فايننشال تايمز، فإن الإدارة الأميركية تدفع باتجاه تشكيل حكومة عراقية جديدة تستبعد هذه الفصائل أو تحد من نفوذها السياسي، معتبرة أن وجودها داخل القرار الرسمي يمثل استمراراً مباشراً للنفوذ الإيراني في بغداد.

التهديد الأكبر: تقييد تدفقات الدولار

التحول الأخطر في الموقف الأميركي يتمثل في استخدام الاقتصاد كأداة ضغط مركزية.

فوفقاً للتقرير، هدد مسؤولون أميركيون باتخاذ إجراءات عقابية إذا لم تستجب بغداد، من بينها:

الحد من التدفقات الدولارية المرتبطة بمبيعات النفط العراقي

فرض قيود على النظام المالي العراقي

تشديد الرقابة على التحويلات المصرفية

وهذه التهديدات ليست رمزية، لأن العراق يعتمد بشكل شبه كامل على الدولار في التجارة الخارجية والاستيراد واستقرار سعر الصرف.

كيف تسيطر واشنطن على عائدات النفط العراقي؟

منذ الغزو الأميركي عام ٢٠٠٣، نشأ ترتيب مالي خاص يجعل عائدات النفط العراقي تمر عبر النظام الأميركي.

إذ تودع إيرادات النفط في حسابات مرتبطة بالبنك المركزي العراقي داخل الاحتياطي الفيدرالي الأميركي في نيويورك.

وبموجب هذا الترتيب، تقوم واشنطن بإرسال شحنات نقدية ضخمة إلى بغداد سنوياً عبر رحلات جوية شهرية، تقدّر بمليارات الدولارات، لتلبية احتياجات السوق العراقية من العملة الصعبة.

هذا النظام يمنح الولايات المتحدة نفوذاً استثنائياً على الاقتصاد العراقي، ويجعل قرار "قطع الدولار" بمثابة ضغط وجودي على الدولة.

سابقة ٢٠١٥: حين أوقفت أميركا الإمدادات

المخاوف العراقية ليست نظرية.

ففي عام ٢٠١٥، أوقفت الولايات المتحدة مؤقتاً الإمدادات الدولارية إلى بغداد وسط تقارير عن احتمال تسرب الأموال إلى إيران أو إلى تنظيم "داعش".

وكانت تلك الخطوة كافية لإحداث

تقوم واشنطن بإرسال شحنات نقدية ضخمة إلى بغداد سنوياً عبر رحلات جوية شهرية، تُقدّر بمليارات الدولارات، لتلبية احتياجات السوق العراقية من العملة الصعبة

اضطرابات واسعة في السوق العراقية، ورفع أسعار الدولار، وإثارة القلق من انهيار مالي محتمل.

واليوم، تعود التهديدات نفسها، لكن في سياق أكثر تعقيداً، حيث أصبحت الفصائل المسلحة جزءاً من توازن داخلي حساس، وأي محاولة لنزع سلاحها بالقوة قد تؤدي إلى انفجار سياسي وأمني.

بغداد بين خيارين أحلاهما مرّ

بحسب مصادر عراقية تحدثت للصحيفة، فإن الحكومة العراقية تخشى سيناريوهين في آن واحد:

الاستجابة للضغوط الأميركية بما قد يفتح مواجهة داخلية مع الفصائل المسلحة

رفض الضغوط بما قد يؤدي إلى أزمة اقتصادية خانقة إذا تم تقييد الدولار

وهكذا يجد العراق نفسه عالقاً بين المطرقة الأميركية والسندان الإيراني، في معادلة تهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي.

الهدف الأميركي: كبح إيران من بوابة بغداد

تندرج هذه الضغوط ضمن استراتيجية أوسع لإدارة ترمب تقوم على:

تقليص النفوذ الإيراني في المنطقة

إعادة ترتيب الحضور الأميركي في الشرق الأوسط

استخدام الأدوات الاقتصادية بدل التدخل العسكري المباشر

ويرى مراقبون أن العراق أصبح الساحة الأكثر حساسية في هذا الصراع، لأنه يمثل نقطة التقاء المصالح الأميركية والإيرانية في آن واحد.

سيناريوهات المرحلة المقبلة

وفق تقديرات سياسية، فإن بغداد قد تلجأ إلى أحد المسارات التالية:

خطة تدريجية لإعادة هيكلة الفصائل ودمجها في الدولة

تفاهمات سياسية داخلية لتخفيف النفوذ المسلح

محاولة التفاوض مع واشنطن لتجنب العقوبات أو البحث عن بدائل مالية تقلل الاعتماد على الدولار الأميركي

غير أن كل خيار من هذه الخيارات محفوف بالمخاطر، لأن الدولة العراقية ما تزال تعتمد بشكل شبه كامل على النفط والدولار.

النفط والسلاح والدولار... ثلاثية الصراع

العراقي الجديد لم يعد السؤال في العراق مقتصراً على من يمتلك السلاح، بل أصبح: من يمتلك الدولار؟

فالولايات المتحدة تملك القدرة على خنق الاقتصاد العراقي، وإيران تملك شبكة نفوذ مسلح داخل البلاد، بينما تقف بغداد في المنتصف تحاول حماية الدولة من الانهيار.

إن الضغط الأميركي لنزع سلاح الفصائل لا يبدو مجرد ملف أمني، بل هو عنوان لمعركة كبرى حول مستقبل العراق: هل سيكون دولة ذات سيادة كاملة؟ أم ساحة صراع دائم بين القوى الكبرى؟

العراق بيتنا

في زمن تتزاحم فيه الخرائط فوق الخرائط، وتعلو فيه أصوات الانقسام أكثر من أصوات البناء، يعود سؤال العراق الأول: هل يمكن لهذا الوطن أن يبقى بيتاً للجميع؟ ليس شعارا عاطفيا ولا عبارة مناسبة لواجهة مؤتمر.

بل هو جوهر المعركة السياسية والأخلاقية التي يخوضها العراق منذ عقود:

أن يبقى العراق بيتا جامعا، لا ساحة تصفية، ولا غرفة انتظار، ولا مشروعا مؤجلًا. العراق ليس لطائفة، ولا لحزب ولا لقومية واحدة، فحين نقول «العراق بيتنا» فنحن لا نقولها كمجاز شعري.

نقولها كحقيقة سياسية لا يمكن تجاوزها: العراق ليس بيت الشيعة وحدهم، ولا بيت السنة وحدهم، ولا بيت الكرد وحدهم، ولا بيت طائفة أو مذهب أو قومية لوحدها.

ليس بيت الإسلاميين وحدهم، ولا المدنيين، ولا بيت السلطة ولا بيت المعارضة. العراق بيت الجميع... أو لن يكون بيتاً لأحد، إن التناغم السياسي بين القوى المختلفة ليس ترفا ولا خيارا تجميليا، بل هو المفتاح الوحيد لاستمرار الدولة نفسها.

فالدولة التي تتحول إلى «غرفة لطرف واحد» تنهار مهما طال الزمن. مؤتمر «العراق بيتنا» بغداد تفتح الباب من جديد

في التجربة الكردية، ظل الزعيم مسعود بارزاني يمثل صوتاً سياسياً يؤكد أن العراق لا يمكن أن يُدار بالإقصاء، فالعلاقة بين بغداد وأربيل ليست ملفاً إدارياً، بل جوهر الشراكة الوطنية.

ضمن هذا المعنى، تعلن مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية عن إطلاق مؤتمرها الوطني الكبير في شهر حزيران/يونيو القادم في العاصمة بغداد، تحت عنوان:

العراق بيتنا

مؤتمرٌ لا يُراد له أن يكون مناسبة بروتوكولية، بل منصة حوار وطني تعيد تثبيت الأصل:

أن العراق ليس فرعا في شجرة الآخرين، بل هو الجذر، وأن على القوى السياسية كافة أن تعود إلى فرعها الأصلي في شجرة السياسة الإقليمية:

بغداد أولاً، العراق أولاً، البيت أولاً.

السياسة العراقية بين الداخل والخارج: اختبار الولاء الحقيقي

لا أحد ينكر أن العراق يعيش في قلب صراع إقليمي شديد، فالجغرافيا هنا ليست مجرد حدود، بل قدر، والعراق يقع في مركز توازنات حساسة، بين الشرق والغرب، بين الخليج وبلاد الشام، بين مشاريع متنافسة لا ترى فيه دائما وطنا مستقلا، بل تراه أحيانا ساحة أو ممرا أو ورقة ضغط، لكن الخطر الأكبر ليس في وجود التأثير الخارجي بحد ذاته، لأن التأثير الخارجي ظاهرة طبيعية في عالم السياسة الدولية.

كل دولة في العالم تتعرض لضغوط، وتدخلات، ومحاولات جذب أو احتواء، والخطر الحقيقي يبدأ حين يصبح الداخل نفسه تابعاً دائماً، لا شريكاً مستقلاً، فحين تتحول القوى السياسية من «صانعة قرار» إلى «منفذة قرار»، وحين يصبح الانتماء السياسي مرتبطاً بمحور خارجي أكثر مما هو مرتبط بالعاصمة بغداد، في تلك اللحظة، يفقد الوطن معناه تدريجياً، ويتحول العراق من «بيت» إلى «ساحة»، ومن «دولة» إلى «مساحة نفوذ»، ومن مشروع حياة لمواطنيه، إلى مشروع صراع لغيره.

إن أخطر ما يمكن أن يصيب دولة مثل العراق ليس الحرب المباشرة، بل أن تتآكل سيادتها بصمت، عبر التبعية السياسية والاقتصادية والأمنية، حتى تصبح الدولة مجرد واجهة، بينما القرار الحقيقي يُصنع خارج حدودها.

وهنا يصبح السؤال المصيري:

هل القوى السياسية العراقية تعمل من أجل العراق، أم من أجل العراق بوصفه جزءاً من مشروع آخر؟

فالعراقي لا يحتاج من سياسيه أن يرفع شعار السيادة فقط، بل أن يمارسها.

أن يثبت أن العراق ليس ملحقًا، ولا تابعاً، ولا ساحة اختبار، فالسيادة ليست خطاباً عاطفياً، بل ممارسة يومية، ومسؤولية الجميع اليوم، شيعة وسنة وكـرداً، إسلاميين ومدنيين، حكومة ومعارضة، هي أن يعود الانتماء للعراق أولًا.

أن يعود «العراق بيتنا» ليس كشعار، بل كعقيدة سياسية وطنية، فالعراق لا يحتاج إلى وكلاء، بل يحتاج إلى رجال دولة، لا يحتاج إلى من يمثل المحاور، بل من يمثل الشعب.

ولا يحتاج إلى سياسة تُدار من الخارج، بل إلى قرار يولد من الداخل.

وهذا هو اختبار الولاء الحقيقي:

أن يكون الانتماء للعراق... لا لما وراء العراق، أن يكون البيت هو المرجع، لا الطريق إلى بيوت الآخرين.

الزعيم مسعود بارزاني: العراق شراكة لا إلغاء

في التجربة الكردية، ظل الزعيم مسعود بارزاني يمثل صوتاً سياسياً يؤكد أن العراق لا يمكن أن يُدار بالإقصاء، فالعلاقة بين بغداد وأربيل ليست ملفاً إدارياً، بل جوهر الشراكة الوطنية.

السيد نوري المالكي: الدولة القوية شرط الاستقرار

ويمثل السيد نوري المالكي تياراً

> كل دولة في العالم تتعرض لضغوط، وتدخلات، ومحاولات جذب أو احتواء، والخطر الحقيقي يبدأ حين يصبح الداخل نفسه تابعاً دائماً، لا شريكاً مستقلًا

خطاب القوى الوطنية الشيعية المعتدلة يبرز مشروع الدولة الجامعة حيث لا معنى لدولة تنتصر لطرف وتكسر طرف

سياسياً يركز على فكرة الدولة المركزية القوية بوصفها شرطاً للاستقرار، في بلد عانى طويلًا من الفوضى والانفلات.

لأنه يرى أن العراق بيتٌ لا يقوم إن شعر أحد أبنائه أنه ضيفٌ فيه.

السيد عمار الحكيم: الدولة الجامعة لا الدولة الغالبة

في خطاب القوى الوطنية الشيعية المعتدلة، يبرز مشروع الدولة الجامعة الذي يطرحه السيد عمار الحكيم، حيث لا معنى لدولة تنتصر لطرف وتكسر طرفاً آخر.

الدولة الحقيقية لا تقاس بقوة السلطة، بل بقدرتها على احتواء الجميع.

لكن الدولة القوية لا تكون قوية بالسلاح وحده... بل بالعدالة السياسية أيضاً.

السيد قيس الخزعلي: السيادة قرار لا شعار

أما القوى السياسية التي يمثلها السيد قيس الخزعلي، فهي تضع ملف السيادة في مقدمة الأولويات، وترى أن العراق لا يجب أن يكون ساحة مفتوحة أمام أي تدخل.

والسيادة هنا ليست مجرد موقف، بل مشروع دولة كاملة.

وكذلك السيد مقتدى الصدر الذي يتبنى الإصلاح الشعبي واستعادة القرار

حيث يمثل **السيد مقتدى الصدر** ظاهرة سياسية عراقية خاصة، حيث يلتقي الخطاب الشعبي مع مشروع الإصلاح، ومع فكرة أن العراق يجب أن يعود لأبنائه لا لشبكات المصالح.

فالوطن حين يختطفه الفساد، يصبح البيت مهدداً من الداخل قبل الخارج.

القوى السنية: الشراكة الوطنية واستعادة التوازن

ولا يكتمل معنى «العراق بيتنا» دون حضور القوى السنية الوطنية، ممثلة بشخصيات مثل **السيد مثنى السامرائي**،

ورئيس البرلمان الحالي السيد محمد الحلبوسي.

لقد دفعت المحافظات السنية ثمن الإرهاب والتهميش والصراع، وهي اليوم شريك أساسي في إعادة بناء الدولة.

العراق لا يكتمل دون توازن شراكته.

العراق بيتنا، هو عقد سياسي جديد، والمطلوب اليوم ليس اتفاقاً هشاً بين الأحزاب، بل عقداً سياسياً جديداً بين العراقيين:

لا غالب ولا مغلوب، لا مركز يبتلع الأطراف، لا طائفة فوق الوطن، لا قومية خارج البيت

لا حزب يستبدل بغداد بعاصمة أخرى، العراق بيتنا، أي أن الجميع مسؤول عن جدرانه وسقفه ومستقبله.

رؤية رئيس مؤسسة رؤى المستقبل - الدكتور سعد الهموندي

«إن مؤتمر العراق بيتنا ليس حدثاً عابراً، بل دعوة وطنية كبرى لإعادة تعريف العراق بوصفه وطناً جامعاً لا مشروعاً متنازعاً عليه، نريد للعراق أن يعود بيتاً سياسياً وأخلاقياً لكل أبنائه، بيتاً يشعر فيه الشيعي أنه شريك، والسني أنه شريك، والكردي أنه شريك، والتركماني والمسيحي والصابئي وكافة القوميات والطوائف أنهم جزء من المعنى الكامل للعراق.

لقد تعب العراقيون من أن يكون وطنهم ساحة صراع للآخرين، وتعبوا من أن تتحول السياسة إلى انقسام دائم، العراق بيتنا، تعني أن القرار يجب أن يعود لبغداد، وأن الولاء يجب أن يعود للعراق، وأن المستقبل يجب أن يكتب بأيدي العراقيين وحدهم.

ندعو جميع القوى السياسية، وجميع النخب الثقافية والاجتماعية، إلى المشاركة في هذا المؤتمر بوصفه خطوة نحو وطن يتسع للجميع.

العراق بيتنا، فلنحافظ عليه معاً.

حين يصبح سقوط الخصم أخطر من بقائه

إيران بين الثورة والحرب

سعد بن طفلة العجمي

وزير الإعلام السابق في الكويت

لا توجد حرب نظيفة، ولا سقوط نظام بلا أثمان. لكن في حالتنا مع إيران، تبدو الخيارات أكثر التواء من أي وقت مضى. على مدى أكثر من أربعة عقود، شكّل النظام الإيراني عامل توتر دائم في المنطقة، عبر سياسات التدخل، وتصدير الأزمات، وبناء شبكات نفوذ مسلحة في أكثر من دولة عربية. ورغم ذلك، فإن التفكير في انهياره المفاجئ، سواء بثورة داخلية أو بضربة عسكرية خارجية، يفتح سيناريوهات لا تقل خطورة عمّا نعيشه اليوم.

هل تتحول إيران ما بعد النظام إلى دولة مستقرة تتصالح مع جوارها؟ أم تنزلق

إلى فوضى شاملة في بلد مترامي الأطراف، متعدد الأعراق والطوائف، يمتلك ترسانة صاروخية وخبرات أمنية قد تنفلت من عقالها؟ بين نظام يرهقنا ببقائه، ومستقبل قد يحرقنا بسقوطه، تقف دول الخليج أمام اختبار تاريخي لا يحتمل الإجابات السهلة. أجواء منطقتنا ملبدة بالاضطرابات والتظاهرات التي اندلعت قبل أسبوعين في الجارة إيران، وتهديدات أميركية بالتدخل عسكرياً إذا ما قامت السلطات الإيرانية بقتل المتظاهرين، وهو ما أتت التقارير الإخبارية المتسربة به، فهل ينفذ الرئيس دونالد ترمب تهديده بضرب إيران؟.

على رغم كل الخسائر التي تكبدها الطرفان بالأرواح والاقتصاد، فإن نظام الخميني لم يتوقف يوماً عن العمل على تنفيذ تصدير الثورة، فتدخل بسوريا ولبنان والبحرين واليمن والكويت وهيمن على عراق اليوم بعد سقوط صدام حسين.

صحيح أنها لم تكن منطقة هادئة بالمطلق، لكن نظام الخميني أطلق شعار «تصدير الثورة» فتحرش بالعراق، ودفع الأهوج صدام حسين للدخول معه في حرب شاملة شعواء استمرت ثمانية أعوام

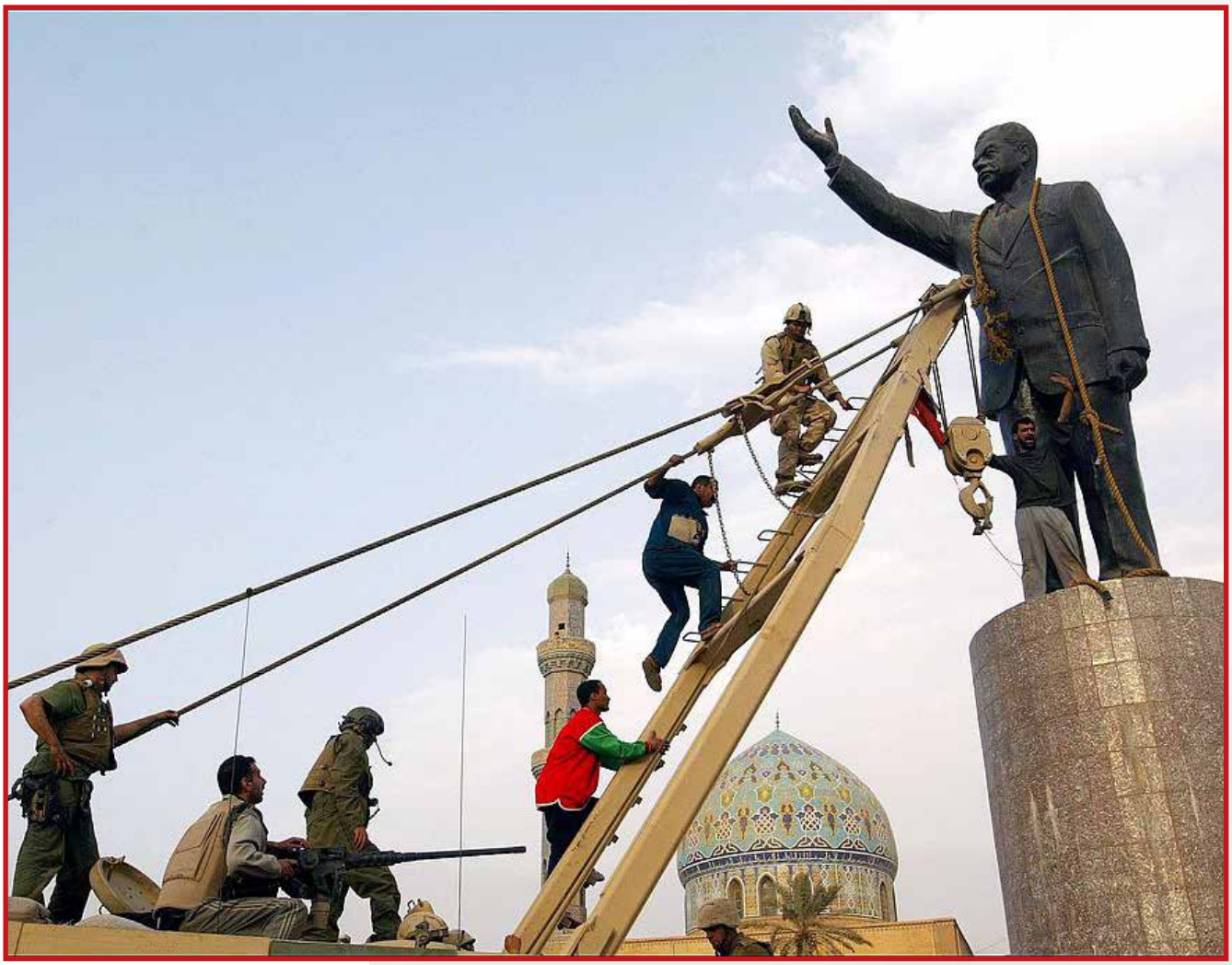

الاحتمال أن ترمب سوف يقوم بذلك، فهو قد قام بهجوم على منشآت إيران النووية الصيف الماضي، ومساعدة إسرائيل بهجومها على إيران والتصدي لرد فعل طهران وصواريخها الباليستية التي أحدثت أضراراً غير مسبوقة بإسرائيل.

ولكن كيف نتمنى أن يتطور المشهد الإيراني القريب منا بدول الخليج العربية؟ أظن أن غالبية من بيننا تتمنى زوال النظام الإيراني لأسباب ليست بخافية على أحد، فمنذ مجيء الخميني للحكم عام ١٩٧٩ والمنطقة بحالة شديدة من التوتر والحروب والتدخلات والاحتقان الطائفي. صحيح أنها لم تكن منطقة هادئة بالمطلق، لكن نظام الخميني أطلق شعار «تصدير الثورة» فتحرش بالعراق، ودفع الأهوج صدام حسين للدخول معه في حرب شاملة شعواء استمرت ثمانية أعوام.

وعلى رغم كل الخسائر التي تكبدها الطرفان بالأرواح والاقتصاد، فإن نظام الخميني لم يتوقف يوماً عن العمل على تنفيذ تصدير الثورة، فتدخل بسوريا ولبنان والبحرين واليمن والكويت وهيمن على عراق اليوم بعد سقوط صدام حسين. ونتيجة هذا التدخل هو موت ونزوح الملايين وتشريدهم وتحويل دولهم إلى دول فاشلة. فيتمنى بعضنا - ولعلهم الغالبية - أن تنشب حرب بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل كي نتخلص من كابوس هذا النظام الجاثم على صدر المنطقة منذ أربعة عقود.

ولكن، وآه من لكن! هناك من يتخوف من أن نشوب الحرب ستحرقنا بعض نيرانها، فقد هددت إيران بأن كل المصالح الأميركية بأي مكان بالعالم ستكون هدفاً لها بما في ذلك المصالح والقواعد الأميركية بدول الخليج، وهو تهديد يمكنها تنفيذه، ولا يمكن ردع صواريخها في حال تنفيذه، فقد وصلت صواريخها إلى تل أبيب الصيف الماضي وهي أبعد من الساحل العربي الغربي للخليج بأضعاف المرات، ولم تستطع قبة إسرائيل الحديدية ولا الباتريوت

الأميركية أن توقف صواريخها ومسيراتها. المؤيدون لإسقاط النظام الإيراني بيننا يقولون إن تلقي ضربات إيرانية علينا هي ضريبة يجب أن ندفعها للتخلص من هذا النظام، بدلاً من العيش المستمر بهاجس إيران وتدخلاتها وميليشياتها، وذلك على قاعدة المثل الشعبي: «رمح تزرق به، ولا رمح توعد به». لكن الخوف أن يكون الرمح نافذاً بطعنته، مدمراً «بزرقته".

كذلك يتخوف البعض من أن سقوط النظام قد تنتج منه فوضى عارمة بإيران المترامية الأطراف ذات الملايين الثمانين والأقليات المتنوعين. وتتحول إيران إلى دولة فاشلة تصدر المخدرات والحروب والسلاح واللاجئين والإرهابيين. لكنها مصدر لكل هذه الشرور الآن - كما يقول مؤيدو سقوط النظام وإزالته - واسألوا مسؤولي الأمن بدول الخليج عن مصدر تهريب المخدرات والسلاح والإرهاب وتدريب الإرهابيين وأدلجتهم بأدمغة طائفية حاقدة على العرب جميعاً - وعلى دول الخليج خصوصاً.

السجل الأميركي بإزالة الأنظمة بمنطقتنا غير نظيف، ويدور دوماً لمصلحة مخطط إسرائيل المعلن بتحويل محيطها إلى دويلات طوائف فاشلة متشرذمة ومتقاتلة، فالنموذج الليبي لا يزال شاخصاً للعيان، والنموذج العراقي أتى بنوري المالكي وقد يأتي

> المؤيدون لإسقاط النظام الإيراني بيننا يقولون إن تلقي ضربات إيرانية علينا هي ضريبة يجب أن ندفعها للتخلص من هذا النظام

به ثانية بعد أيـام، وبالتالي قد لا تكون إيران بعد سقوط نظامها بلداً صديقاً مستقراً ومتعاوناً مع جيرانه، بل معاد لنا ومصادق لإسرائيل إن بقي موحداً، ومتشرذماً متقاتلاً إن تفتت وفشل، وعليه فإن بيننا من يقول إن بقاء النظام على علاته أفضل من الدخول إلى المجهول، ترجمة للمثل الشعبي: «امسك مجنونك لا يجيك أجنّ منه!".

الشاهد أن المشاعر العربية - وبالذات الخليجية - مختلطة تجاه سقوط النظام في إيران بالثورة الشعبية أو بالضربات الأميركية، ويصدق فيها القول الشعبي: «يا ويلي منّه، ويا ويلي عليه".

القوة والدبلـــ
المعادلة الغائبة فـ

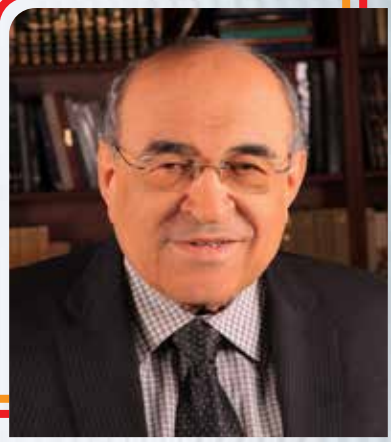

مصطفى الفقي

سياسي وبرلماني
وأكاديمي مصري

استقر في أذهان كثيرين أن الصراع بين القوى لا يُدار إلا بأحد خيارين متناقضين: إما المواجهة المسلحة حتى النهاية، أو التفاوض المجرد الذي يوقف كل أشكال الضغط. غير أن التاريخ، بكل تجاربه القاسية، يعلّمنا أن هذا التقسيم الحاد وهمي وخادع، وأن النصر الحقيقي لا يولد من البندقية وحدها، كما لا يُصنع على طاولة المفاوضات المجردة من القوة. فالصراعات الكبرى لم تُحسم يومًا إلا حين التقت المقاومة بالسياسة، وساند الضغط

ـــــوماســـــية
ـــــي الوعـــي العربي

العسكري الجهد الدبلوماسي في معادلة واحدة متكاملة.لقد أثبتت التجارب التي مرت بها الأمم والمحن التي اجتازتها الشعوب أن النصر لا يكون بالمعارك وحدها ولا بالدبلوماسية والمفاوضات من دون غيرهما، ومما لا مراء فيه أن الكفاح قد يكون مسلحاً ولكن تكتمل عناصره بالمفاوضات الموازية، فالمقاومة التي تتمسك بها الشعوب المناضلة لا تقتصر على العمل العسكري أو حتى حرب العصابات من دون غيرها.

الثورات المنتصرة والدول المستقلة حققت أمانيها بالعنصرين معاً، إذ إن للسياسة كما يعلم الجميع وجهين، وجه عسكري يعتمد على قوة الجيوش وكفاءتها تدريباً وتسليحاً وتطوراً تكنولوجياً، بينما هناك وجه آخر للعملة ونعني به الجهود الدبلوماسية لدولة معينة أو جماعة قادرة على استخدام التفاوض بذكاء، بحيث تمتلك مقومات النصر على الجانبين.

أقول ذلك بمناسبة التفاؤل الذي أقدمت عليه عدد من الدول العربية مؤيدة النقاط التي وضعها ترمب، وأفكاره ومن حوله من الجانبين الأميركي والإسرائيلي، والتي جعلته يتباهى أمام العالم بأنه يملك مفاتيح السلام ويتجه - من وجهة نظره - إلى استحقاق جائزة نوبل، يرصع بها التواطؤ المكشوف الذي مارسه ويمارسه رئيس الولايات المتحدة الأميركية استجابة للقاتل الإرهابي المدلل نتنياهو.

الأمر يكشف لنا كل يوم عن متانة العلاقة بين تل أبيب وواشنطن والتنسيق الكامل بينهما في المجالات كافة، وتبني الإدارة الأميركية الحالية أجندة إسرائيل بتفاصيلها، بل إنها تفتح أمامها الأبواب لكي يطل منها بنيامين نتنياهو على خريطة وهمية لإسرائيل الكبرى في الشرق الأوسط بدعم من مساعديه وفي مقدمهم صهره «كوشنير»، حتى تبدو إدارة الرئيس ترمب إدارة كاشفة للسياسة الأميركية وليست منشئة لها.

لقد تبنى الرئيس الأميركي دونالد ترمب كل آمال إسرائيل وتطلعات اليمين المتطرف فيها، واتخذت سياساته منحى جديداً يفضح بصورة كبيرة الانحياز الأميركي المطلق للحركة الصهيونية وسياسة إسرائيل التوسعية العدوانية العنصرية، وفي هذه الظروف الصعبة والأوضاع المعقدة يصبح أمام العرب خريطة سياسية واضحة تختلف عن كل

ما تداولناه في الماضي، إذ إن قراءة الحاضر تتأرجح بين ملفات سياسية اقتصادية وأخرى استراتيجية عسكرية، دعنا نطرح بعض الملاحظات في هذا السياق.

أولاً، نتوهم دائماً في الإقليم العربي أن العلاقات بين الدول خصوصاً المتجاورة تقوم على إحدى دعامتين، إما مواجهة عسكرية في ميادين القتال أو تراشق سياسي باهت في مجالات السياسة، ولكننا لم نتعلم أبداً أن العلاقات بين الدول تقوم - صعوداً وهبوطاً - على عوامل متداخلة، ليست بالضرورة خاضعة للتقسيم الحدي بين الحرب والسلام أو بين العمل العسكري والنشاط الدبلوماسي، ولقد أثبتت تجارب الشعوب في صراعات الدول المختلفة أنه يمكن استخدام الأمرين معاً.

لعل عبارة الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، عندما صاح صيحته التاريخية «لقد جئتكم أحمل غصن الزيتون في يد والبندقية في يدي الأخرى، فلا تسقطوا غصن الزيتون من يدي»، كانت للدلالة على اختلاف بين النمطين من التعامل على رغم أنهما يعملان معاً في الحقيقة من أجل هدف سياسي واحد.

يكفي أن ننظر إلى العامين الماضيين إذ تكفلت جرائم إسرائيل في غزة بتغيير مواقف عدد كبير من الدول شعبياً بل ورسمياً أيضاً، فقد أدرك الجميع أن إسرائيل ليست هي ذلك الحمل الوديع الذي يحيط به أعداء من الذئاب العربية، بل تيقن كثر أن إسرائيل سرطان دولي ينهش في كيان الشعب الفلسطيني بل والأمة العربية كلها.

لا شك أن الجهود الدبلوماسية التي جرى بذلها خلال الحقبة الماضية هي المسؤولة عن تحقيق النتيجة التي وصلت إليها القضية الفلسطينية اليوم، وحقوقها الضائعة في غمار

السياسات الإسرائيلية التي تحترف الكذب والتزوير والتضليل في الماضي والحاضر، كما تفعل حالياً في تغيير نصوص نقاط ترمب الـ٢١، إذ عبثت حكومة تل أبيب بالنص الذي يشير إلى الانسحاب الإسرائيلي من غزة فأحالوه إلى وضع متدرج على رغم حديث النقاط ذاتها عن الإفراج المباشر عن الرهائن الإسرائيليين، وليس ذلك جديداً على إسرائيل التي احترفت تاريخياً العبث بالنصوص وتشويه الاتفاقات وتطويع السياسات الدولية لصالحها، بالتزوير الكاذب حتى في الوثائق الأميركية!

ثانياً، تبدو نقاط ترمب مزيجاً من التعامل مع الأمور العاجلة والقضايا الآجلة، فهو يتحدث عن أمور وترتيبات سريعة لا تخلو من إيجابية للجانب العربي، منها إسقاط أسطورة التهجير والكف عن أكذوبة الضم، وكلتاهما كانت ولا تزال تشكل عقبة كبرى أمام حل الدولتين الذي تناوله النص الترمبي في آخر النقاط، على نحو هامشي وبطريقة عابرة، وقد يكون ذلك لأن النقاط التي يتحدث عنها ترمب تتعلق بالحلين العاجل والآجل في خلط متعمد يعطي إسرائيل دائماً اليد العليا في ما تفعل وما تقول.

نحن نرى بوضوح أن التفاوض أمر لا بد منه لتسوية النزاعات والوصل إلى مراحلها النهائية، إذ إن مائدة المفاوضات هي المحطة الأخيرة لأية صراعات، ولنأخذ العلاقات المصرية - الإسرائيلية نموذجاً لذلك، فقد استرد المصريون سيناء وطابا بكل الوسائل المتاحة، عسكرية ودبلوماسية، فالحروب المصرية - الإسرائيلية معروفة، وكذلك اللجوء إلى الوساطة والتحكيم والمفاوضات غير المباشرة ثم المباشرة، وهي كلها تصب في خانة العمل السياسي الذي تدعمه قوة عسكرية رادعة ليست بالضرورة هي الأداة العاجلة، بل قد لا تستخدم أبداً ولكن وجودها يضيف إلى أسلحة الردع مهابة واهتماماً.

ثالثاً، يتوهم بعض العرب أمام جبروت الآلة العسكرية الإسرائيلية أننا الأضعف وهم الأقوى، وذلك ليس أمراً محسوماً، فالفارق بين الانتصار التكتيكي والهزيمة المرحلية معروف جيداً في تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي، ولقد كشفت أحداث الأشهر الماضية أن القوى الكامنة لدى الجانب العربي والفلسطيني كبيرة على رغم سقوط الضحايا والخسائر الفادحة التي تكبدها الشعب الفلسطيني الباسل وأهل غزة الأبطال.

كل ذلك يؤكد أن لدينا أوراقاً لم

> يتوهم بعض العرب أمام جبروت الآلة العسكرية الإسرائيلية أننا الأضعف وهم الأقوى، وذلك ليس أمراً محسوماً، فالفارق بين الانتصار التكتيكي والهزيمة المرحلية معروف جيداً في تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي

نُحسن استخدامها ولم نتمكن من وضعها في مكانها الصحيح، لذلك فإن مرحلة التفاوض القادمة - إذا صدقت النيات - ستكون حاسمة وقاطعة لحل صراع طويل تعاقبت عليه الحكومات العربية والإدارات الأميركية والظروف الدولية، ولا يزال مع كل ذلك عصياً على الحل لأن الطرف الآخر يجيد أساليب الخداع والتعنت، ويتخذ مواقف مضللة لا تتفق مع الحقيقة والواقع بل ولا التاريخ والماضي أيضاً.

رابعاً، إننا نتطلع إلى أن تكون نقاط ترمب بكل ما لها وما عليها مقدمة للالتزام الكامل من الطرفين بالسعي نحو الحل النهائي للصراعات القائمة في المنطقة، ووضع دولها في المكان الطبيعي بعد طول معاناة ضمن صراع هو الأطول عمراً في عالمنا المعاصر والأشد قسوة على شعوبه، خصوصاً الشعب الفلسطيني الذي دفع ويدفع فاتورة الدم مرات عدة ويقدم مواكب الشهداء طواعية.

ونحن نثمن التطورات غير المسبوقة التي أدت إلى توافق مبدئي بين المقاومة الفلسطينية بما لها وما عليها، وبين إسرائيل بتاريخها الطويل وسجلها الحافل، لنقرر هنا أننا للمرة الأولى نشم رائحة الأمل في مستقبل واعد بالسلام والاستقرار بعد أعوام طويلة من الصراع.

دعنا نتطلع في ثقة وأمل إلى حياة أفضل لنا ولأجيالنا القادمة حتى يسود السلام أرض الديانات ومهبط الرسالات في أجمل بقاع الدنيا، كي تزول هذه الغمة وتنتصر الأمة داعين الله أن تزدهر بارقة الأمل لشعوب المنطقة بغير استثناء، بالبعد من العنف ونبذ المواجهات الدامية من أجل سلام عادل وشامل.

الاقتصاد العراقي بين ريعية النفط وثقل الدولة

إشكاليات بنيوية وسيناريوهات الخروج من مأزق التصنيف الائتماني

د. عائد الهلالي

باحث وأكاديمي

يواجه الاقتصاد العراقي اليوم واحدة من أكثر مراحله تعقيدًا منذ عام 2003، في ظل استمرار الاعتماد شبه المطلق على النفط كمورد أساسي لتمويل الموازنة العامة، مقابل غياب حقيقي لتنويع مصادر الدخل الوطني. هذا الواقع جعل الدولة العراقية شديدة الحساسية لتقلبات أسعار النفط العالمية، بحيث تنعكس أي صدمة في السوق النفطية مباشرة على الاستقرار المالي والاقتصادي، دون وجود شبكات أمان كافية أو بدائل إنتاجية فاعلة.

إن المشكلة لا تكمن في النفط بحد ذاته، بل في نمط الإدارة الريعية الذي حوله من فرصة تنموية إلى عامل هشاشة مزمن. فخلال سنوات الوفرة، اتجهت الحكومات المتعاقبة إلى التوسع في الإنفاق الاستهلاكي بدل توجيه الموارد نحو الاستثمار طويل الأمد، بينما جرى التعامل مع الموازنة بوصفها أداة إنفاق سياسي واجتماعي أكثر من كونها وثيقة تخطيط اقتصادي.

وتبرز التعيينات الحكومية الواسعة بوصفها أحد أخطر مظاهر هذا الخلل. فقد تحولت الوظيفة العامة إلى وسيلة لمعالجة البطالة وامتصاص الغضب الاجتماعي، ما أدى إلى تضخم الجهاز الإداري للدولة على حساب الكفاءة والإنتاجية. ونتيجة لذلك، باتت الرواتب والأجور تستحوذ على الجزء الأكبر من الإنفاق العام، الأمر الذي قيّد قدرة الدولة على تمويل مشاريع تنموية حقيقية، وأضعف دور القطاع الخاص الذي لم يعد قادرًا على منافسة الدولة بوصفها ربّ العمل الأكبر.

ورغم كثرة الحديث الرسمي عن "الإصلاح الاقتصادي"، إلا أن الخطوات العملية بقيت محدودة ومجزأة، وغالبًا ما جاءت كردود فعل لأزمات مالية طارئة، لا ضمن رؤية استراتيجية شاملة. فلا النظام الضريبي شهد إصلاحًا جوهريًا، ولا الشركات العامة الخاسرة أُعيدت هيكلتها، ولا الاقتصاد غير المنظم جرى دمجه بشكل فعّال في الدورة الاقتصادية الرسمية، ما أبقى الاختلالات البنيوية قائمة.

أما ملف الاستثمار، الذي يُفترض أن يشكل رافعة للنمو والتنويع، فقد بقي دون مستوى التوقعات الشعبية. فعلى الرغم من الإمكانات الكبيرة التي يمتلكها العراق من حيث الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي والسوق الاستهلاكية، إلا أن البيئة الاستثمارية ما زالت تعاني من تعقيد الإجراءات، وضعف النظام المصرفي، وتعدد الجهات الرقابية، فضلًا عن تذبذب الاستقرار السياسي.

ونتيجة لذلك، لم تتحول الاستثمارات إلى مشاريع استراتيجية قادرة على خلق فرص عمل مستدامة أو نقل التكنولوجيا أو تعزيز القيمة المضافة.

في هذا السياق، يكتسب تصنيف مؤسسة موديز للاقتصاد العراقي أهمية خاصة، كونه يعكس نظرة المؤسسات المالية الدولية لمستوى المخاطر والقدرة الائتمانية للدولة. فرغم إشادة موديز أحيانًا بتحسن الاحتياطيات الأجنبية أو قدرة العراق على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل، إلا أنها تُبقي تصنيفه ضمن المستويات المتدنية، بسبب الاعتماد المفرط على النفط، وضعف التنويع الاقتصادي، وهشاشة المؤسسات، وارتفاع المخاطر السياسية. وهو تصنيف لا يمكن التعامل معه بوصفه موقفًا سياسيًا، بل قراءة فنية لمسار السياسات العامة.

أما الارتقاء بتصنيف العراق إلى مديات أفضل، فهو ممكن نظريًا وعمليًا، لكنه مشروط بإصلاحات حقيقية ضمن أفق زمني واضح. فعلى المدى القصير (١-٢ سنة)، يمكن تحسين الصورة الائتمانية عبر ضبط الإنفاق العام، وتقليل الهدر، وتعزيز الشفافية المالية، وتحسين إدارة الدين، والحفاظ على احتياطيات قوية لدى البنك المركزي. أما على المدى المتوسط (٣-٥ سنوات)، فإن المطلوب يتمثل في إصلاح أعمق يشمل تنشيط القطاع الخاص، وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإصلاح النظام الضريبي، وإعادة هيكلة الشركات العامة، وتحسين بيئة الاستثمار بشكل ملموس. وعلى المدى الطويل (٥-١٠ سنوات)، لن يتحقق الارتقاء الحقيقي إلا عبر تنويع فعلي للاقتصاد، من خلال تطوير قطاعات الزراعة والصناعة والطاقة المتجددة، وبناء مؤسسات قوية قادرة على العمل بعيدًا عن تقلبات النفط. إن استمرار الاقتصاد العراقي على مساره الحالي يعني بقاءه في دائرة التصنيف المتحفظ والمخاطر العالية، أما كسر هذه الحلقة، فيتطلب الانتقال من إدارة الأزمات إلى صناعة المستقبل، ومن اقتصاد الريع إلى اقتصاد الإنتاج، ومن دولة توزع الموارد إلى دولة تصنع الفرص...

أما الارتقاء بتصنيف العراق إلى مديات أفضل، فهو ممكن نظريًا وعمليًا، لكنه مشروط بإصلاحات حقيقية ضمن أفق زمني واضح

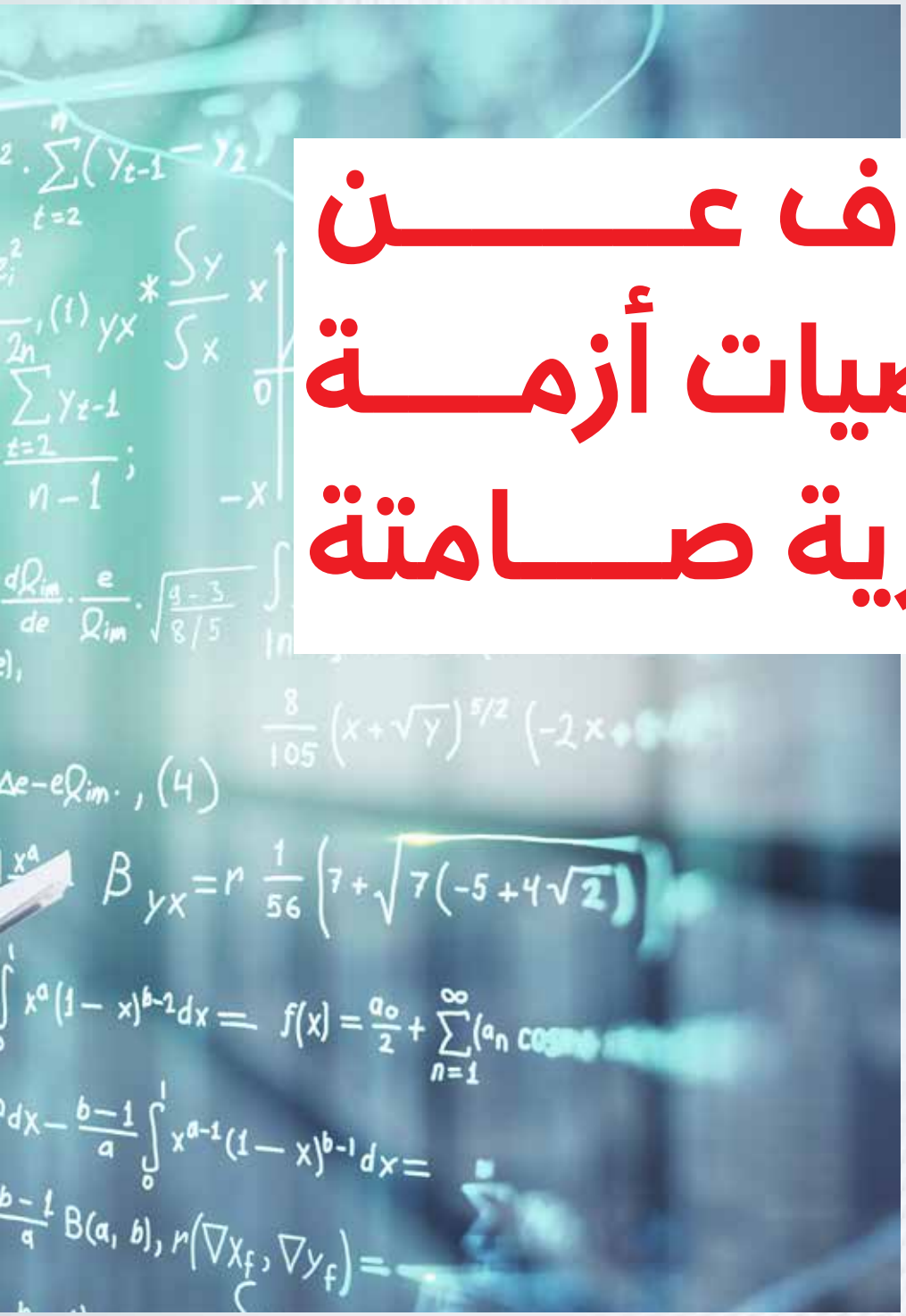

العزوف عن الرياضيات أزمة حضارية صامتة

د. آمال موسى

وزيرة الأسرة والمرأة
والطفولة في تونس سابقاً

الرياضيات ليست مادة مدرسية عادية يمكن الاستغناء عنها أو التعامل معها بوصفها عبئًا ثانويًا، بل هي لغة العلم، وأداة التفكير المنطقي، وأساس التكنولوجيا والهندسة والاقتصاد والطب والبيئة. وحين ينفر جيل كامل من هذه اللغة، فإننا لا نواجه مشكلة تعليمية فحسب، بل نقف أمام أزمة حضارية عميقة تهدد قدرتنا على المنافسة والإبداع والبقاء في عالم لا يرحم المتأخرين. فمنذ سنوات طويلة ونحن نعرف

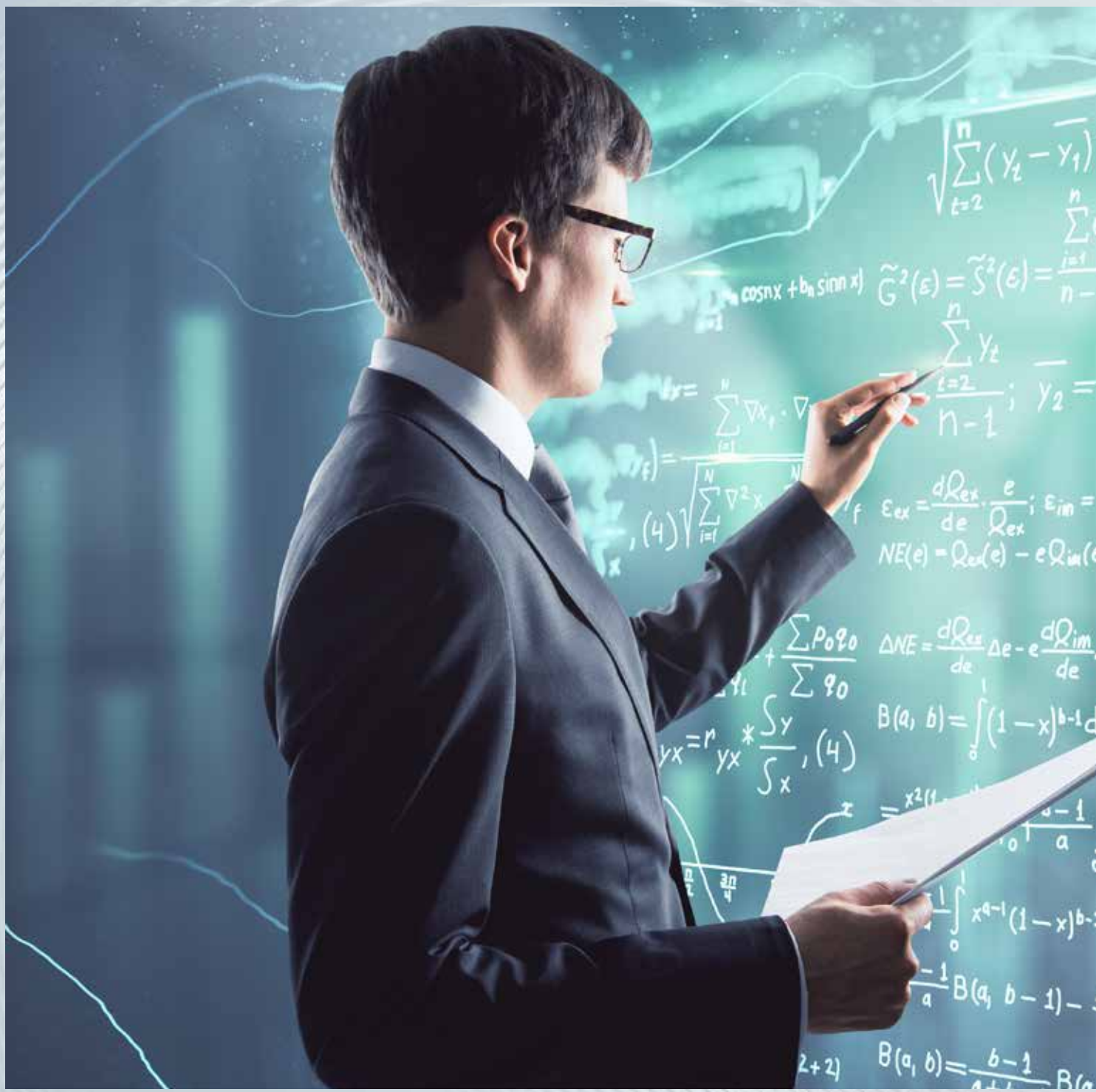

في مجتمعاتنا حالة مركّبة من العزوف: عزوف عن المشاركة السياسية في الانتخابات بجميع مستوياتها، وعزوف عن القراءة والمطالعة، وأيضاً بدأنا نسجل عزوفاً عن الزواج، وفي طريقنا بخطى ثابتة نحو نوع آخر أو تمظهر جديد من تمظهرات حالة العزوف الذاتية والعامة، وهو العزوف عن الإنجاب والاكتفاء بالحد الأدنى، حيث إنه في بعض الأوساط بدأت تُروَّج، بشكل هامس، فكرةُ الطفل الواحد.

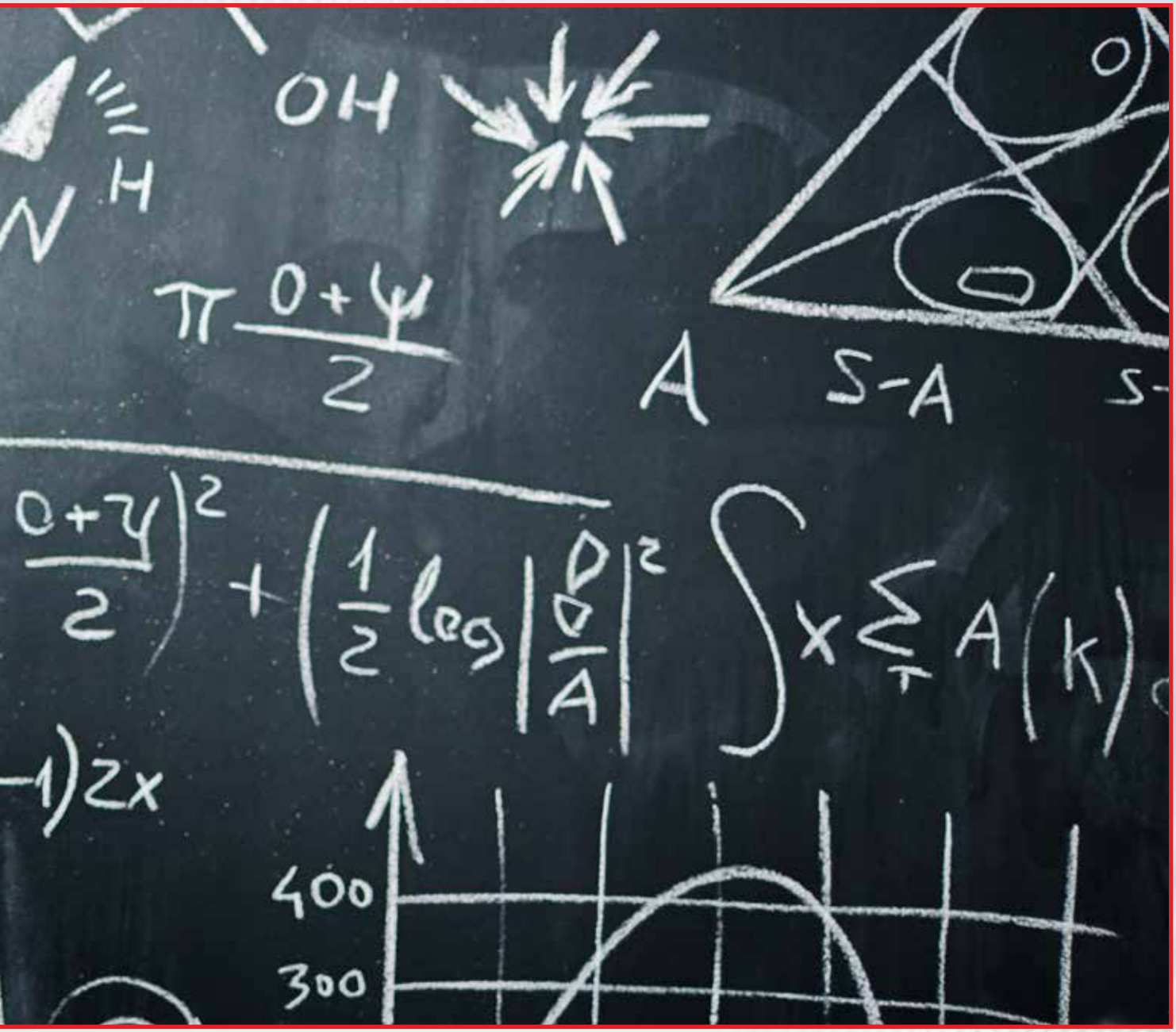

كل هذه الأبعاد نلاحظها في الواقع الاجتماعي العربي العام ونتحدث عنها، وهناك البعض من هذه الأبعاد أو التمظهرات من حالة العزوف، تم تناولها في دراسات، خصوصاً ظاهرتي العزوف عن المشاركة السياسية، والعزوف عن القراءة.

ولكن لا نتحدث إلا همساً عن ظاهرة خطيرة، تتمثل في العزوف عن مادة الرياضيات في صفوف تلاميذنا وطلبتنا. والأمر بالنظر إلى الأرقام قد بلغ درجة تبعث على القلق باعتبار ارتباط الرياضيات بالمستقبل، والعلم، والازدهار، والتفوق، والإبداع التكنولوجي.

لا شك في أن العزوف خصوصاً في طابعه المركب المعقد هو تعبير عن حالة نفسية واجتماعية واقتصادية وحضارية ليست حسنة ولا صحية. غير أن ما يتصل بالتعليم والعلم والمعرفة عادة ما يمثل نوعاً من العلاج وطوق الأمل والنجاة في كل اللحظات الحضارية الداكنة. لذلك فإن العزوف عن مادة الرياضيات تحديداً يعد عزوفاً إشكالياً ومقلقاً، وهو يختلف عن العزوف عن القراءة مثلاً، الذي يمكن تفسيره بغلاء الكتب وتأثير وسائل التواصل الاجتماعي وتكنولوجيا الاتصال الحديثة، في حين أن مشكلة مادة الرياضيات أنها مادة أساسية تدرس في المدارس والمعاهد وينفر منها التلاميذ، وتحصيل الأغلبية فيها ضعيف جداً. كما أن الذين يختارون التوجه لشعبة الرياضيات أصبحوا، مقارنة بعدد التلاميذ الذي يختارون شعب الاقتصاد والتصرف والآداب والإعلامية، يعدون على الأصابع

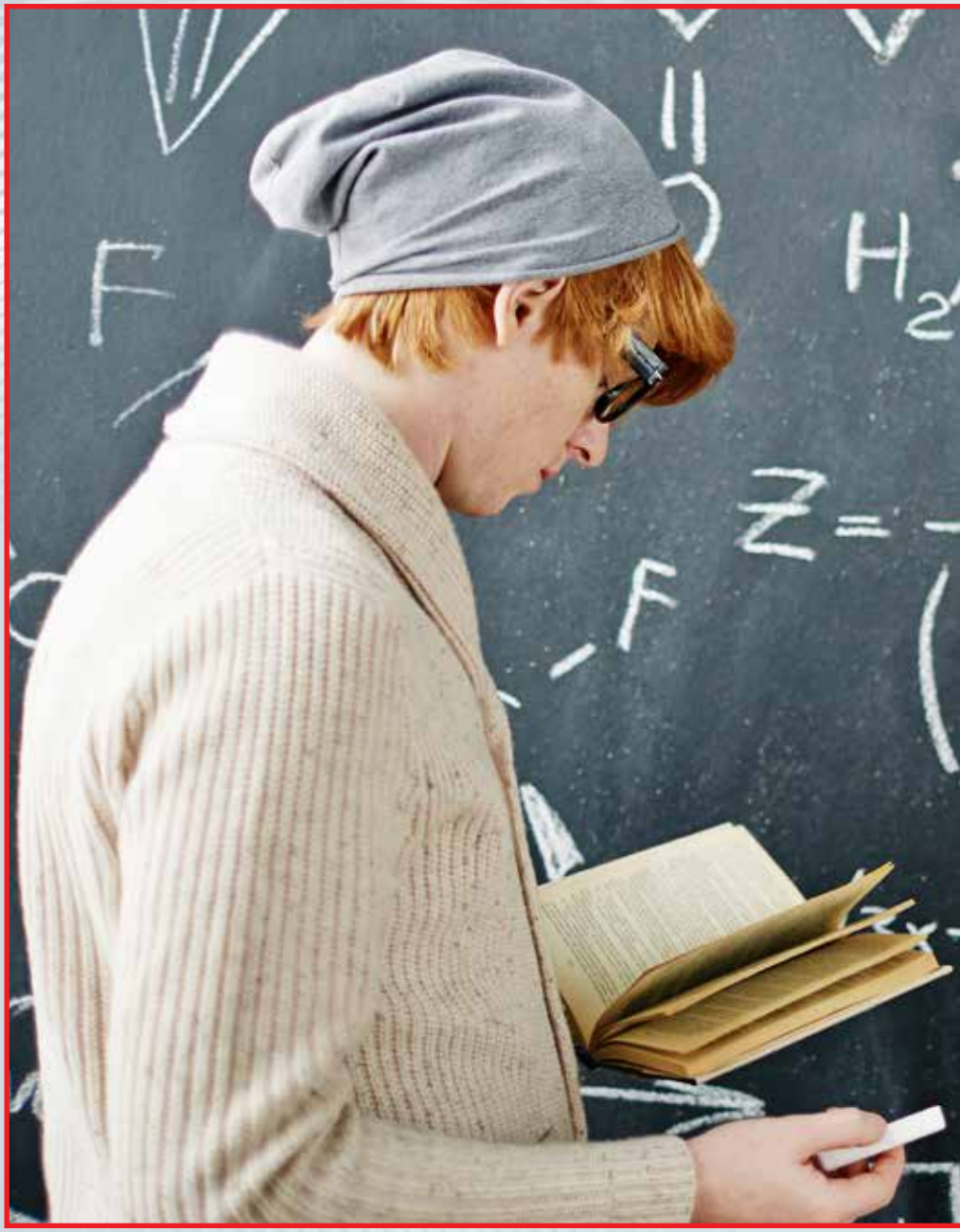

ما يلفت الانتباه أننا ننتمي إلى حضارة ذات صلة وإسهامات في علم الرياضيات، بل إن تأسيس علم الجبر قد تم على يد الخوارزمي في القرن التاسع الميلادي، من دون أن نغفل الإسهامات الدقيقة للأعلام مثل الطوسي والبيروني وابن الهيثم في الهندسة ونظرية الأعداد، وصولاً إلى المعطى التاريخي الذي يقول صراحة إن العلماء العرب نقلوا هذه المعارف إلى أوروبا عبر الترجمات اللاتينية، التي شكلت سبباً مهماً في النهضة الأوروبية، وظهور النهضة العلمية التي مهدت للثورة الصناعية.

حقيقة، وليس مجازاً.

لماذا هذا النفور الرهيب من الرياضيات من طرف تلاميذنا وطلبتنا؟ وما مصداقية الرهان على التقدم والتنمية والحال أن الجيل الذي سيأخذ المشعل بعد سنوات قليلة في بلداننا ينفر من الرياضيات ويسقطها من اهتماماته؟

من المهم الإشارة إلى أن العالم يحتفل غداً باليوم الدولي للتعليم، إضافة إلى أن التعليم الجيد يشكل هدفاً رابعاً من أهداف التنمية المستدامة، ويأتي هذا الهدف مباشرة بعد هدفَي مقاومة الجوع والفقر. لذلك فإن تناول قضية النفور من الرياضيات لدى الناشئة اليوم في بلداننا إنما يندرج ضمن شرط أساسي للتعليم الجيد.

ما يلفت الانتباه أننا ننتمي إلى حضارة ذات صلة وإسهامات في علم الرياضيات، بل إن تأسيس علم الجبر قد تم على يد الخوارزمي في القرن التاسع الميلادي، من دون أن نغفل الإسهامات الدقيقة للأعلام مثل الطوسي والبيروني وابن الهيثم في الهندسة ونظرية الأعداد، وصولاً إلى المعطى التاريخي الذي يقول صراحة إن العلماء العرب نقلوا هذه المعارف إلى أوروبا عبر الترجمات اللاتينية، التي شكلت سبباً مهماً في النهضة الأوروبية، وظهور النهضة العلمية التي مهدت للثورة الصناعية.

هكذا هو التاريخ بكل عنفوانه ولمعانه. أما اليوم فمادة الرياضيات تعرف مشكلاً عميقاً في بلداننا كافة، ونذكر من هذه البلدان مصر وتونس: في مصر هناك عزوف عن دراسة الرياضيات في الجامعات المصرية، وفي تونس يوجد حديث عن هجرة التلاميذ لشعبة

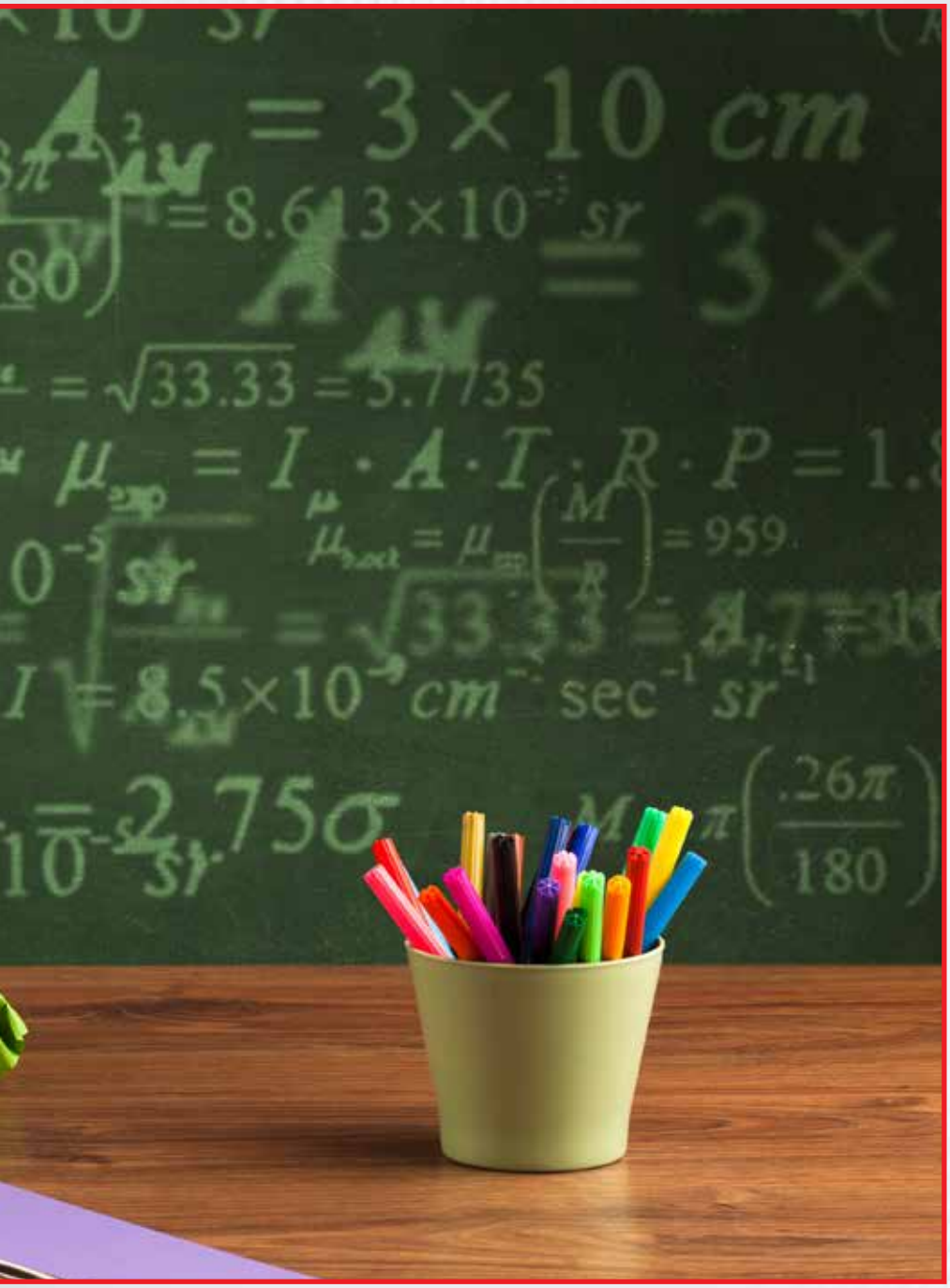

الرياضيات، حيث إن عدد التلاميذ الذين اجتازوا بكالوريا الرياضيات في تونس في إحدى الدورات الأخيرة لم يتجاوز الـ٧٠٠ تلميذ في بلد يجري فيه الآلاف من التلاميذ مناظرة البكالوريا في كل عام.

إننا نقترب من لحظة عربية سيئة سنجد فيها أنفسنا أمام انقراض شعبة الرياضيات في مدارسنا وجامعاتنا، ولا يجب أن نغتر بالمرة بعدد قليل من المتفوقين.

من الواضح وجود مشكل بيداغوجي، ومشكل في طريقة تدريس الرياضيات في سياساتنا التربوية، وهذا المشكل متأصل في المرحلة الابتدائية من التعليم، حيث تُصنع بدايات الشغف بالمواد. فالرياضيات تكون صعبة عندما لا يتم ربطها بالواقع وبالحياة اليومية فتظل مجردة، والطفل يجد صعوبة في التعلق بما هو مجرد. وبعد المرحلة الابتدائية تأتي المرحلة الإعدادية، وهي مرحلة تشكو أيضاً مشكلات، من أهمها

من الواضح وجود مشكل بيداغوجي، ومشكل في طريقة تدريس الرياضيات في سياساتنا التربوية، وهذا المشكل متأصل في المرحلة الابتدائية من التعليم، حيث تُصنع بدايات الشغف بالمواد. فالرياضيات تكون صعبة عندما لا يتم ربطها بالواقع وبالحياة اليومية فتظل مجردة، والطفل يجد صعوبة في التعلق بما هو مجرد.

غياب آليات المرافقة الميسرة لصعوبات الانتقال من مرحلة إلى أخرى، وتعبر لنا إخفاقات التلاميذ في الرياضيات عن هذه الصعوبات باعتبار أن التكوين في أساسه ضعيف.

كما لا يفوتنا البعد النفسي أيضاً، فالتلميذ ينفر من الرياضيات لأنها تظهره ضعيفاً، وتضعف ثقته بنفسه وذكائه. وهذا الوضع العلائقي السلبي يتحمل مسؤوليته معلمون غالبيتهم فشلوا في غرس التعلق بالرياضيات، فكانت الأعداد الصادمة، والنفور، وضعف الثقة، والقلق، والخوف من الرياضيات.

إننا نعدّ هذا المشكل خطيراً ومانعاً للتعليم الجيد وللتنمية، خصوصاً أن مجالات الهندسة، والإعلامية، والطب، وعلوم الأحياء، والإحصاء، والبيئة، والمناخ، وغيرها تقوم على الرياضيات التي هي كما نعلم لغة العلم وأساس التحليل والتفكير النقدي والمنطقي وبناء النماذج المثالية، وهي - أي الرياضيات - أساس التعليم والعلم الحديثين. نقترح على منظمة «الألكسو» إيلاء هذه المشكلة حجمها، وإطلاق صيحة فزع من خلال تنظيم سلسلة من المؤتمرات ترصد فيها الواقع التربوي العربي العام في مادة الرياضيات، ووضع توصيات عملية مدعمة بتجارب تربوية بيداغوجية ناجحة وملهمة في مجال عظيم وحده يغير حاضرنا هو علم الرياضيات. أغلب الظن أن الخوارزمي وجماعته مستاؤون منا جداً.

مواقع التواصل

تلاحق المتحرشين
وغضب نسائي واسع في العراق

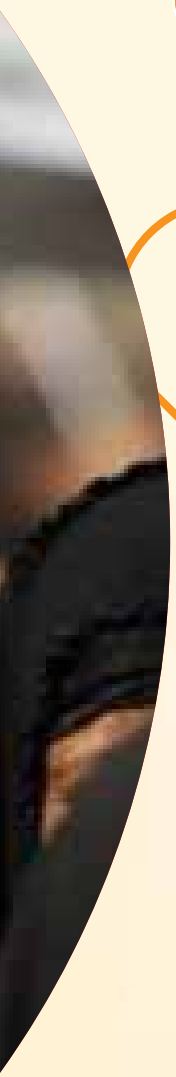

لم يعد الصمت خياراً لدى كثيرين في العراق، بعد أن تجاوزت ظاهرة التحرش حدود الحوادث الفردية، لتتحول إلى سلوك متكرر في الشوارع والأسواق والأماكن العامة. وخلال الأشهر الأخيرة، ظهرت حسابات ناشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، أنشأها شبان وفتيات بهدف توثيق حالات التحرش اللفظي والجسدي وفضح مرتكبيها، في محاولة لردع المتحرشين وإجبار المجتمع على مواجهة المشكلة بلا مواربة.

هذه الصفحات تحولت سريعاً إلى منصات تفاعلية ساخنة، تنشر مقاطع مصورة وصوراً التقطت في أماكن عامة، يظهر فيها شبان وهم يضايقون فتيات ونساء، أحياناً في وضح النهار وخلال مناسبات مزدحمة. وقد شجع ذلك كثيراً من العراقيات على التقاط صور للمتحرشين أو تسجيل مقاطع قصيرة وإرسالها إلى هذه الحسابات المنتشرة خصوصاً على فيسبوك وإنستغرام.

تحقيق مؤسسة رؤى للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الله اكبر
الله

> وترى هبة أن انتشار صفحات فضح المتحرشين «خطوة مهمة جداً»، لأن المتحرش حين يشعر أن الكاميرا قد تكون بانتظاره «سيحسب ألف حساب".

الانتشار السريع لهذه المقاطع أثار غضباً واسعاً وجدلاً حاداً في الشارع العراقي، بين من اعتبرها خطوة شجاعة لكسر ثقافة الصمت، ومن رأى فيها صدمة ضرورية لإيقاظ المجتمع.

تقول سارة عبد الله (٢٧ عاماً)، موظفة في القطاع الخاص، لمؤسسة رؤى، إن التحرش اللفظي بات جزءاً مزعجاً من حياتها اليومية، لكن الأكثر قسوة حين يصل الأمر إلى المضايقة في الطريق ومحاولة إجبار المرأة على التفاعل أو المرافقة.

وتضيف:

"الأمر يحدث في الطريق إلى العمل، في السوق، وأحياناً أمام محال مكتظة بالناس... كلمات مقززة وتعليقات جارحة تجعل المرأة تشعر أنها مستباحة".

وترى سارة أن أغلب المتحرشين «مراهقون أو شبان صغار السن يتصرفون بجرأة غريبة كأن لا أحد سيحاسبهم»، مؤكدة أن مشاهدة مقاطع فضح المتحرشين منحتها شعوراً مزدوجاً: «غضباً مما نعيشه، وارتياحاً لأن أحداً أخيراً يقول إن هذا خطأ".

العزلة القسرية... حين تغير النساء نمط حياتهن

لا يتوقف الأمر عند حدود الإزعاج اليومي، بل يتحول لدى كثيرات إلى تغيير جذري في نمط الحياة. تقول ريم ناصر (٣٥ عاماً) إن التحرش المتكرر أجبرها على إعادة ترتيب حياتها بالكامل:

"أصبحت لا أخرج إلا للضرورة... السوق، المشي، حتى زيارة قريبة، كل شيء صار محسوباً".

وتروي حادثة شكلت نقطة تحول بالنسبة لها:

"شاهدت مجموعة شباب يتحرشون بفتيات صغيرات، قررت تصوير ما يجري ونشر الفيديو... لأول مرة شعرت أن الخوف انتقل من الضحية إلى المتحرش".

وترى ريم أن هذه الحسابات تمثل «وسيلة ردع حقيقية»، مضيفة:

"المتحرش لا يخاف النصيحة... لكنه يخاف الفضيحة".

الخوف يعيد رسم خرائط المدن

بدورها، تقول هبة كريم (٣٩ عاماً)، موظفة حكومية، إن التحرش دفعها إلى تعديل تفاصيل يومها:

"هناك شوارع لا أسلكها، وأماكن لا أذهب إليها في الأعياد والمناسبات... لأن التجمعات تصبح بيئة خصبة للمضايقات".

> "المسألة لم تعد شخصية... إنها قضية مجتمع. حين يوثق الناس ويتكلم الإعلام يصبح المتحرش هو الطرف المعزول لا الضحية".

وترى هبة أن انتشار صفحات فضح المتحرشين «خطوة مهمة جداً»، لأن المتحرش حين يشعر أن الكاميرا قد تكون بانتظاره «سيحسب ألف حساب".

ردة فعل رسمية تحت ضغط الشارع

وخلال مناسبات عامة وأعياد، انتشرت مقاطع وصفت بغير المسبوقة توثق حالات تحرش في أماكن مزدحمة، ما فجر موجة غضب واسعة. وفي ردة فعل رسمية، أعلنت القوات الأمنية إلقاء القبض على عدد من المتحرشين الذين ظهرت صورهم في المقاطع المتداولة، في خطوة اعتبرها كثيرون نتيجة مباشرة لضغط الشارع والرأي العام.

الإعلام والمجتمع... كسر حاجز الخوف

يقول الصحافي علاء الجبوري لمؤسسة رؤى إن تصاعد الظاهرة دفعه إلى تبني تصوير مقاطع توعوية لمواجهة التحرش:

"المسألة لم تعد شخصية... إنها قضية مجتمع. حين يوثق الناس ويتكلم الإعلام يصبح المتحرش هو الطرف المعزول لا الضحية".

ويرى أن نشر هذه المقاطع، رغم الجدل، «كسر حاجز الخوف»، وشجع نساء كثيرات على الحديث عما كن يتعرضن له بصمت.

الآباء يدخلون خط المواجهة

في زاوية أخرى من المشهد، يظهر قلق الآباء بشكل مباشر، ما يدفع بعضهم لاتخاذ خطوات لحماية بناتهم.

يقول أبو مصطفى السامرائي (٥٧ عاماً) إنه زود بناته بأدوات دفاع شخصي:

"هذا ليس عنفاً... إنه دفاع عن النفس. الخوف إذا بقي داخل نفوس بناتنا سيعطي مساحة أكبر للمتحرشين".

ويضيف:

"دائماً أوصي بنشر المقاطع لكي يُفضح المتحرش ويصبح منبوذاً بين الناس".

تخلص مؤسسة رؤى إلى أن ظاهرة فضح المتحرشين عبر مواقع التواصل ليست مجرد موجة إلكترونية، بل انعكاس لتحول عميق في المزاج المجتمعي العراقي، حيث لم تعد النساء مستعدات لدفع ثمن الصمت، ولم يعد الشارع يتسامح مع ثقافة الإفلات من العقاب.

وفي ظل غياب الردع القانوني الكافي، تتحول الكاميرا إلى أداة دفاع، والتوثيق إلى وسيلة ضغط، والمجتمع إلى شريك مباشر في مواجهة واحدة من أخطر الظواهر التي تهدد الأمن الاجتماعي وكرامة الإنسان في العراق.

سوريا وسؤال "داعش" المؤجل

تنظيم هُزم عسكـــ

لـــــم يعد تنظيم "داعـش" مجرد صفحة من الماضي القريب، ولا مجرد ذكرى عسكرية انتهت بسقوط "الخلافة" المزعومة عام ٢٠١٩، بل تحوّل إلى سؤال مفتوح في قلب الجغرافيا السورية والعراقية، وإلى ملف أمني دولي لم يغلق، بل أُجّل... ثم عاد بقوة إلى الواجهة. فبعد سنوات من إعلان هزيمته الميدانية، يعود التنظيم اليوم بوصفه "تهديداً كامناً" يتغذى على الفراغات الأمنية، والانقسامات السياسية، ومخيمات الاحتجاز التي تحولت إلى مصانع صامتة لإعادة إنتاج التطرف.

وفي الـ٢١ من يناير (كانون الثاني) الماضي، أعلنت القيادة المركزية الأميركية (سنتكوم) إطلاق مهمة جديدة لنقل معتقلي التنظيم من شمال شرقي سوريا إلى العراق، في خطوة تؤكد أن ملف "داعش" لم ينته، بل دخل مرحلة أكثر تعقيداً.

ـــرياً وبقي سياسياً

> يمثل نقل السجناء من الحسكة إلى العراق تحولاً نوعياً في إدارة الملف، إذ لم يعد وجود عناصر التنظيم محصوراً في مناطق خارجة عن السيطرة المركزية السورية، بل بات ينتقل إلى داخل الدولة

وقالت "سنتكوم" في بيان رسمي:

"أطلقت القيادة المركزية الأميركية مهمة جديدة لنقل معتقلي داعش من شمال شرقي سوريا إلى العراق، لضمان بقائهم في مرافق احتجاز آمنة"، مشيرة إلى أن العملية بدأت بنقل ١٥٠ معتقلاً من الحسكة، مع توقعات بنقل ما يصل إلى ٧٠٠٠ معتقل خلال الفترة المقبلة.

ملف السجون... من عبء أمني إلى اختبار سيادي

يمثل نقل السجناء من الحسكة إلى العراق تحولاً نوعياً في إدارة الملف، إذ لم يعد وجود عناصر التنظيم محصوراً في مناطق خارجة عن السيطرة المركزية السورية، بل بات ينتقل إلى داخل الدولة العراقية، ما يفتح أسئلة كبرى حول:

القدرة على الاحتجاز طويل الأمد، الاستعداد القضائي لمحاكمات واسعة، احتمالات الهروب أو الاستهداف

انعكاسات الملف على الاستقرار الداخلي.

وتشير التطورات الأخيرة إلى أن السجون لم تعد مجرد منشآت احتجاز، بل أصبحت نقاط صراع سياسي وسيادي بين الأطراف المختلفة في سوريا والعراق.

داعش" نتاج زمن الحروب

المفتوحة

ترى مؤسسة رؤى أن التنظيم ليس ظاهرة طارئة أو حادثة عابرة، بل نتاج تراكمي لانهيار الدول بعد ٢٠٠٣، وتفكك السلطة، وتوظيف الدين داخل النزاعات السياسية والطائفية.

ففي العراق، ولد التنظيم من رحم الفوضى التي أعقبت الغزو الأميركي، ثم تمدد لاحقاً إلى سوريا مستفيداً من الحرب الأهلية وانهيار الجغرافيا والسيادة.

ويمتاز "داعش" عن التنظيمات السابقة بأنه لم يكتف بالقتال، بل سعى إلى بناء نموذج حكم قسري كامل:

قضاء، تعليم، اقتصاد، أمن، وطقوس يومية قائمة على الطاعة والعقاب.

لماذا بقيت قيادات داعش على قيد الحياة؟

على الرغم من الضربات الجوية والاستخباراتية المكثفة، لا تزال بعض القيادات الشبحية للتنظيم حاضرة.

وترى مؤسسة رؤى أن السبب لا يعود إلى "قوة التنظيم" بقدر ما يعود إلى عوامل مركبة، أبرزها:

اللامركزية والخلايا المستقلة

الجغرافيا الرمادية في البادية السورية، الحسابات الاستخباراتية التي تراقب بدل التصفية

> **ترى مؤسسة رؤى أن التنظيم ليس ظاهرة طارئة أو حادثة عابرة، بل نتاج تراكمي لانهيار الدول بعد 2003، وتفكك السلطة، وتوظيف الدين داخل النزاعات السياسية والطائفية.**

أكثر من 43 ألف نازح في المخيمات - بينهم 25 ألف طفل دون سن 12 عاماً - ويؤكد المبعوث الأميركي لمكافحة الإرهاب أن إعادة المقاتلين الأجانب إلى أوطانهم هي "الأداة الأهم لمنع عودة داعش

تغير الأولويات الدولية بعد ٢٠١٩، توظيف وجود "الخطر الكامن" لتبرير النفوذ العسكري

وبهذا المعنى، فإن بقاء بعض القيادات ليس دليلاً على عجز مطلق، بل على توازن بارد بين "الاحتواء والاستهداف".

مخيمات داعش... تأجيل الأزمة لا حلّها

لماذا أُقيمت مخيمات مثل "الهول" و"روج"؟ ولماذا لم تُغلق حتى الآن؟

الإجابة تكمن في أن المخيمات لم تُنشأ ضمن خطة مدروسة، بل كحل اضطراري بعد انهيار التنظيم، حين وجدت "قسد" والتحالف الدولي أنفسهم أمام عشرات آلاف النساء والأطفال والمقاتلين بلا دولة مركزية، ولا منظومة قضائية، ولا توافق دولي حول مصير الأجانب.

فتحولت المخيمات إلى:

مستودعات بشرية كيانات اجتماعية مغلقة - فضاءات لإعادة إنتاج الهوية الداعشية - حواضن لجيل جديد لم يعرف سوى المخيم، وبذلك خسر التنظيم الأرض... لكنه احتفظ بالمجتمع.

لماذا لا يموت داعش؟

تخلص مؤسسة رؤى إلى أن "داعش" لم يبق لأنه قوي، بل لأن البيئة التي أنتجته ما زالت قائمة:

الفراغ السيادي - هشاشة الدولة - السجون غير المستقرة - المخيمات بلا حلول قانونية - النزاعات السياسية التي تؤجل الحسم

فالهزيمة العسكرية أسقطت "الدولة"، لكنها لم تسقط

"الشروط".

وهكذا تحول التنظيم إلى فيروس أمني يتراجع حين يرتفع الضغط، ثم يعود حين تنشغل القوى الكبرى بحروب أخرى.

التحالف الدولي... إنجازات كبيرة وهزيمة غير مكتملة

وفق تقرير أميركي رُفع إلى الكونغرس عام ٢٠٢٣، لا يزال في مناطق "قسد" نحو: ٨٩٥٠ مقاتلاً محتجزاً

أكثر من ٤٣ ألف نازح في المخيمات - بينهم ٢٥ ألف طفل دون سن ١٢ عاماً - ويؤكد المبعوث الأميركي لمكافحة الإرهاب إيان مكاري أن إعادة المقاتلين الأجانب إلى أوطانهم هي "الأداة الأهم لمنع عودة داعش"، لكن معظم الدول ما زالت ترفض استعادة مواطنيها.

داعش كملف معلق لا كتنظيم منتصر

لم يعد داعش بحاجة إلى عاصمة كي يثبت وجوده. يكفيه أن يبقى بين البادية والسجون والمخيمات، وأن يستثمر كل فجوة أمنية وكل نزاع سياسي.

لن يعود التنظيم كـ"خلافة"، لكنه سيظل خطراً كامناً ووظيفة داخل الفوضى، ما لم تُغلق المسرح الذي يمنحه سبب البقاء:

دولة موحدة - عدالة قانونية - تفكيك المخيمات - إنهاء الفراغ السيادي - معالجة جذور التطرف لا أعراضه

إن سؤال "داعش" في سوريا لم يعد سؤالاً عسكرياً، بل سؤال دولة، وسيادة، وعدالة مؤجلة.

لم يعد داعش بحاجة إلى عاصمة كي يثبت وجوده. يكفيه أن يبقى بين البادية والسجون والمخيمات، وأن يستثمر كل فجوة أمنية وكل نزاع سياسي.

الشرق الأوسط صـــ
من منظور «قـــ

د. نازدار علاء الدين سجادي

باحثة واكاديمية متخصصة في السياسة الدولية

مع طي صفحة العام ٢٠٢٥ الذي شهد الكثير من الاحداث التي مرت بها منطقة الشرق الأوسط فتحت أبواب العام ٢٠٢٦ على احداث أخرى مكملة, حيث ان الحد من النفوذ الإيراني والتوسع الإقليمي لها في المنطقة على يد قوى دولية واقليمية شكل فراغا تحاول فيه بعض الدول ملئه, خاصة وان المنطقة كانت ومازالت تعاني من صراعات مختلفة في درجات حدتها حسب حدة الازمات التي تتعرض لها القوى الإقليمية بتأثيرها على المنطقة بالمجمل, فايران كانت الفاعل الرئيس المحرك لمجمل الصراعات التي طالت

ـــراع متعدد الأوجه:

ـانون السيرك»

دولا بحكم قاعدة الولاءات التي امتد نفوذها الى مدى بات مؤرقا, حيث زادت فيه المخاوف الإقليمية والدولية من عدم إمكانية السيطرة عليه ان لم يتم الحد منها الان, وبعد ما تعرضت اليه ايران من خلال ضربات جوية اقل ما يقال لها صفعات لتعديل المسار, توجهت الأنظار الى معالجة صراعات اقل حدة كان لابد لها من ان تسوى, فبعد التصفيات التي طالت اذرعا قوية لإيران خلال السنوات الماضية, كان لابد من ان تستكمل هذه العملية بما بقي لها منهم سواءا في سوريا واليمن ولبنان والعراق.

قبل عام ٢٠٠٣، كانت هذه الأعراف تمثل ركيزة أساسية في ضبط السلوك الاجتماعي، وتعمل غالباً بالتوازي مع القانون لا في مواجهته

ان تأمين دائرة القوى الإقليمية تتمركز حول إسرائيل, حيث ان ما يدور في المنطقة بكل تفاعلاتها المهيئة تدور حول دائرة امن إسرائيل, وبما انها الحليف الأول للولايات المتحدة الامريكية فلن تتوانى الأخيرة على توفير كل السبل المتاحة للحفاظ على مكانتها الاقليمية , وبالعودة الى دائرة الصراعات الإقليمية وربطها بالأمن القومي الإسرائيلي, فنرى ان وجود منطقة مثل الشرق الأوسط متعدد القوميات والمذاهب والاعراق ليست في وفاق مع بعضها البعض بحكم هذا التعدد القومي والمذهبي ضمن قوى تحاول جاهدة بسط الهيمنة الإقليمية لصالحها, وكانت ايران قريبة من تحقيق أهدافها بحكم مشروعها السياسي «الهلال الشيعي» الذي من خلاله دخلت بلدانا عربية تحت عباءة ولاية الفقيه, وفي خضم كل ذلك تبقى معادلة البقاء وميزان القوى الإقليمية لمن تكون رجاحة كفتها, ان وجود هذا التعدد القومي والمذهبي والعرقي هو في الواقع سيكون لصالح إسرائيل, نعم فلا يجب لإيران ان تقع من دائرة القوى الإقليمية, فرغم كل ما نراه من ضربات جوية والحد من نفوذ الجماعات المسلحة الموالية لها وحتى محاولة التلويح بإنهاء أنظمة ما هو الا تحجيم للقوة, فليس من مصلحة الولايات المتحدة الامريكية بان تخلق أعداء جدد في الساحة الإقليمية بل الأفضل تحجيم القديم مع الإبقاء عليه بعد تطويعه.

لو حاولنا رسم معادلة دائرة القوى الإقليمية وحاولنا تحريك او إزالة لاعبيه الاقليمين ونقصد هنا الفواعل الإقليمية الكبرى سنرى, ان هناك اربع فواعل إقليمية كبرى في المنطقة (إسرائيل, ايران, تركيا والسعودية) مع اختلاف الأدوار والقوى بين نووي وعسكري واقتصادي وعلى راس الهرم تتربع إسرائيل بحكم سياسة الردع النووي لكونها الدولة الوحيدة الحائزة على السلاح النووي في الشرق الاوسط, فنرى ان تلك الفواعل تجمعها أيديولوجيا واحدة هي العقيدة, فكل تلك القوى تتصارع تحت عقيدة الدين او المذهب او القومية, إسرائيل بنت أسس دولتها على أساس الدين, ايران أسست نظامها على أساس الدين (المذهب), تركيا أسست عقيدتها على أساس القومية وباتت مدافعة في السنوات الأخيرة عن المذهب وتحاول جاهدة تمثيله على الساحة الإسلامية الدولية, السعودية تتربع على قائمة الدول الإسلامية الاقوى اقتصاديا في المنطقة مع صعود سريع لها الى مصاف الدول الاقتصادية الأكثر تقدما في العالم, ولا واحدة من تلك الدول تعي ما تقصد فيما يخص العقيدة والمذهب فهي أيديولوجيا زائفة تحاول فيها كسب الرأي العام المحلي والدولي وكل واحدة من تلك الدول تنظر بعين الريبة والحذر والترقب الى الاخرى, ولنوضح الية الصراع نرى ان ايران ذات المذهب الشيعي ترى في إسرائيل العدو الأكبر ليس لكونها يهودية او صهيونية او محتلة كما تدعي بل لكونها تتمتع بسياسة الردع وهذا ما يضعف من مكانتها الإقليمية ويجعلها عاجزة عن الرد امامها فتحاول ان تمتلك النووي لتتوازن القوى, وفي الوقت نفسه تحاول خلق الفوضى بدعم جماعات مسلحة ضد أنظمتها كما في تركيا ومد اذرعها في العراق وسوريا ولبنان واليمن وفلسطين وبسط الهيمنة, وكذلك ترى في نفوذ دول إقليمية سنية كبرى كتركيا والسعودية عائقا اما مد مشروعها السياسي الشيعي.

بينما إسرائيل تحاول ان تحد هذا النفوذ بتأمين الداخل الاسرائيلي وما يجاوره و القضاء على كل أنواع المقاومة في الداخل الاسرائيلي وكذلك حدودها الخارجية مع دول الجوار مهما كلف ذلك سواءا بالحروب او بالتطبيع مانعة أي دولة إقليمية من حيازة السلاح النووي حرصا منها على مكانتها الإقليمية.

بينما تتطلع تركيا لزعامة إقليمية في محاولة منها لمنع المد الشيعي الإيراني من الامتداد او على الأقل التقرب من حدودها وكذلك الحفاظ على الداخل التركي وعدم المساس بنسيج مكوناته خاصة وانها تعاني من مسالة حقوق المكون الكردي فيه والجماعات المسلحة المؤرقة لأمنه فبات العراق ساحة نزاع خفي بينهما، ومن جانب اخر هناك مصلحة مشتركة بينهما تتعلق بالجغرافيا السياسية والتي لا تتحقق الا ببقاء إيران كقوة اقليمية الا وهي عدم امتداد تجربة فدرالية كرد العراق الى حدود دولتهما.

اما السعودية فمخاوفها من امتداد المشروع الإيراني الى أراضيها والمساس بمكونات مجتمعه واقتصاده المتنامي شكل هاجس ترقب وبرود دام لسنوات عدة بين البلدين، وفي المقابل نرى ان إيران تتعامل بحذر وترقب مع تركيا والسعودية وإسرائيل وقد اثبتت حرب ١٢ يوم بين إسرائيل وإيران من فيهما الأقوى على الساحة، وتركيا وإسرائيل والسعودية وبقية الدول السنية تتعامل بحذر وترقب، فلو اخرجنا إيران من المعادلة الاقليمية سنرى ان هناك إسرائيل والدول العربية بزعامة السعودية وتركيا، نسيج جميل بلا مشاكل لكن الى متى؟! فطالما كان هناك صراعا شيعي سني عربي فارسي تركي فأن دائرة المخاوف والخطر ستكون موزعة على عدة اطراف لن تتحد فيما بينها ابدا، لكن لو خرجت ايران من المعادلة فقد يتحد العرب والترك تحت طائلة الدين والمذهب الواحد وقد يشكلون على المدى البعيد مخاطر على إسرائيل وهذا ما يجعل في بقاء التعددية ضرورة امنية شرق اوسطية لديمومة الصراع حفاظا على امن إسرائيل مع اولوية التدخل عند الحاجة بهدف منع قيام أي اتحاد امني إقليمي شرق أوسطي قد يشكل خطرا على نفوذ القوى الدولية والإقليمية المهيمنة, إضافة الى إمكانية إضافة فواعل جديدة تتماشى مع تنفيذ اجندات إقليمية كمستجدات وتصحيح مسار على نفس الساحة كمبررات للتدخل. ان جوهر ممارسة السلطة في الشرق الأوسط يتجسد بقانون السيرك فعلى عكس الدبلوماسية التقليدية، غالباً ما تتكشف السياسة من خلال الارتجال والإيماءات الرمزية والاستعراضات المحسوبة. وتتحول الروايات إلى أسلحة، ويحل التمثيل محل الجوهر، وغالباً ما تطغى العروض العلنية على الاتفاقات الخفية.

قانون السيرك

الأسود العنيدة إذا ما اريد لها ان تكون قططا مطيعة وديعة، لا حاجة لاستبدالها بأسود جديدة، والتي إذا ما دربت قد ينجح تدريبها أو يفشل. بدلاً من ذلك، بالإبقاء على الأسود القديمة، وإخضاعها للاحتواء والترويض، والسيطرة عليها من خلال الانضباط، فأنها ستطيع الأوامر. وبهذه الطريقة ستعيش الأسود، ويعيش عليها من في السيرك.

> يرى الشيخ إبراهيم الجبوري، وهو أحد وجهاء محافظة ديالى، أن «العشيرة وُجدت لحماية الناس لا لترهيبهم

الضغط الأميركي والمناورة الداخلية:

كيف يقرأ «الإخوان» المرحلة الأردنية الجديدة؟

وسط تصاعد القراءات السياسية في الأردن، يعيش حزب جبهة العمل الإسلامي، الذراع السياسي التاريخي لجماعة الإخوان المسلمون في المملكة، حالة قلق متزايدة تتجاوز قرار الرئيس الأميركي دونالد ترمب تصنيف الجماعة منظمة إرهابية، إلى مخاوف أعمق تتعلق بسيناريوهات داخلية قد تقود إلى حلّ مبكر للبرلمان، بوصفه خيارًا أقل كلفة سياسية من

المواجهة المباشرة مع حزب مرخّص قانونيًا. وتشير تقديرات سياسية إلى أن الحزب دخل بالفعل سباقًا مع الزمن، على الرغم من المناورة التي يمارسها عبر مراجعات تنظيمية وتعديلات في نظامه الداخلي، في محاولة لإعادة التموضع داخل المشهد السياسي الأردني المتحوّل.

مخاوف استراتيجية: البرلمان بوصفه الحلقة الأضعف

وفق معلومات حصلت عليها مؤسسة رؤى من مصادر مطلعة داخل الحزب، ثمة خشية حقيقية من أن يشكّل القرار الأميركي مدخلًا لضغوط سياسية داخلية أوسع، خصوصًا أن حلّ البرلمان قد يكون، من وجهة نظر رسمية، أداة دستورية أسهل وأقل تصادمية من الدخول في مسار قانوني مع حزب سياسي قائم.

وفي هذا السياق، تحدثت مصادر عن توجيهات داخلية صدرت لنواب الحزب تدعو إلى ضبط النفس وتجنّب الصدام المباشر مع الحكومة، في محاولة لسحب الذرائع التي قد تُستخدم لتبرير حلّ المجلس قبل انتهاء مدته الدستورية. وتقوم هذه المقاربة الاحترازية على تجنّب رفع سقف الاشتباك السياسي، خشية أن يؤدي ذلك إلى إنهاء المشاركة البرلمانية للحزب كليًا، لا تقليصها فقط.

> **تؤكد مصادر داخل الحزب وجود انعكاسات مالية مباشرة لقرار ترمب، تمثلت بقيام شخصيات وازنة محسوبة على الجماعة بسحب أرصدتها المصرفية أو إغلاق حساباتها في بنوك أردنية**

وتفسر مصادر إسلامية هذا القلق تحديدًا بأن حلّ البرلمان يعني فقدان النواب الحصانة البرلمانية، وما يرافق ذلك من خروج فعلي من "مطبخ التشريع" والعزلة عن التأثير المؤسسي في صناعة القوانين.

ذعر مالي: حين تنتقل السياسة إلى المصارف

على خط موازٍ، تؤكد مصادر داخل الحزب وجود انعكاسات مالية

مباشرة لقرار ترمب، تمثلت بقيام شخصيات وازنة محسوبة على الجماعة بسحب أرصدتها المصرفية أو إغلاق حساباتها في بنوك أردنية، خشية إدراجها على قوائم عقوبات أو تعرّضها لتجميد محتمل.

وعلى الرغم من عدم صدور أي تأكيد رسمي من الجهات المالية، فإن هذه التحركات تعكس حالة ذعر مالي غير مسبوقة في تاريخ حضور الجماعة السياسي والاجتماعي في الأردن، الممتد لنحو ثمانية عقود. ويجري في الصالونات السياسية تداول أسماء قيادات بارزة يُعتقد أنها قد تكون ضمن قوائم أميركية متوقعة، بعضها سبق أن وجهت إليه اتهامات داخلية خلال الأشهر الماضية.

وكانت السلطات الأردنية قد وجهت في مايو الماضي اتهامات تتعلق بـ"غسل الأموال" لعدد من قيادات وكوادر الجماعة، إلى جانب تحذيرات رسمية لمن يحتفظون بأملاك تعود لها، مع التلويح بملاحقات قانونية.

> **الكتلة النيابية للحزب تمارس دورها التشريعي والرقابي بفاعلية لافتة، مع اشتباكات محسوبة مع الحكومة تُستخدم لاستعادة الحضور الإعلامي والسياسي**

ويرى مراقبون أن القرار الأميركي قد لا يستهدف الحزب السياسي مباشرة، بل الشبكات التنظيمية والمالية المرتبطة بالجماعة الأم، غير أن آخرين يربطون الذعر المالي بحقيقة التداخل التنظيمي بين الحزب والجماعة، إذ إن غالبية منتسبي الحزب ينتمون، بدرجات مختلفة، إلى التنظيم المحظور.

هاجس الإقصاء:

إعادة التموضع بدل المواجهة

في قراءة للمشهد، رصد الكاتب والمحلل السياسي حسين الرواشدة

يحذّر الكاتب محمد العودات من أن تفعيل المسار الأميركي لتصنيف الجماعة قد يوسّع دائرة التداعيات لتشمل الأذرع السياسية والاجتماعية المرتبطة بها، وعلى رأسها الحزب، ما قد يفتح الباب نظريًا لتحريك ملفه قضائيًا بدعوى مخالفة قانون الأحزاب.

تحركات "مدروسة بعناية" لحزب جبهة العمل الإسلامي، تهدف إلى التكيف مع الواقع الجديد.

وتشمل هذه التحركات شطب مواد أساسية من النظام الداخلي القديم، والاستجابة لمعظم المقترحات الرسمية، في مسعى واضح لإعادة التموضع داخل الإطار السياسي القائم.

ويرى الرواشدة أن الكتلة النيابية للحزب تمارس دورها التشريعي والرقابي بفاعلية لافتة، مع اشتباكات محسوبة مع الحكومة تستخدم لاستعادة الحضور الإعلامي والسياسي، في وقت تعاني فيه قوى سياسية أخرى من فراغ واضح.

ويشير إلى أن الحزب قلص حضوره في الشارع، وخفّف من خطابه المرتبط بحرب غزة، مقابل تكثيف نشاطه تحت القبة وداخل المجتمع، في إشارة إلى إدراكه أن كلفة الاشتباك المفتوح باتت أعلى من مكاسبه.

فحلّ الحزب قد يفتح سجالًا قانونيًا طويلًا ومعقّدًا، بينما يتيح حلّ البرلمان، بوصفه صلاحية دستورية بيد الملك عبدالله الثاني

الحزب أم البرلمان؟ أيهما يُضحى به أولًا؟

على الرغم من أن سيناريو حلّ الحزب لا يزال قائمًا نظريًا، فإن تقديرات داخلية تشير إلى أن حلّ البرلمان يُعد الخيار الأخطر والأكثر واقعية في آنٍ معًا. فحلّ الحزب قد يفتح سجالًا قانونيًا طويلًا ومعقّدًا، بينما يتيح حلّ البرلمان،

يرى الرواشدة أن الكتلة النيابية للحزب تمارس دورها التشريعي والرقابي بفاعلية لافتة، مع اشتباكات محسوبة مع الحكومة تُستخدم لاستعادة الحضور الإعلامي والسياسي، في وقت تعاني فيه قوى سياسية أخرى من فراغ واضح.

بوصفه صلاحية دستورية بيد الملك عبدالله الثاني، تفكيك الأداة السياسية الأخيرة للحزب من دون مواجهة مباشرة مع كيان مرخّص.

ويحذّر الكاتب محمد العودات من أن تفعيل المسار الأميركي لتصنيف الجماعة قد يوسّع دائرة التداعيات لتشمل الأذرع السياسية والاجتماعية المرتبطة بها، وعلى رأسها الحزب، ما قد يفتح الباب نظريًا لتحريك ملفه قضائيًا بدعوى مخالفة قانون الأحزاب.

غير أن هذا المسار يصطدم بتعقيد بالغ الحساسية، يتمثل في امتلاك الحزب كتلة نيابية وازنة قوامها ١٧ نائبًا منتخبًا عبر القوائم الحزبية، وهو ما يثير أسئلة دستورية وسياسية حول شرعية المجلس في حال حلّ الحزب أو إسقاط عضوية نوابه.

لم تعد المناورة وحدها كافية لضمان البقاء، فيما يحاول الحزب تطهير صورته من إرث الجماعة المحظورة عبر تعديلات هيكلية، وربما تغييرات اسمية

بين أرصدة مصرفية تسحب خشية المقص الأميركي، ومقاعد برلمانية يهددها شبح الحلّ، يجد "إخوان" الأردن أنفسهم مع دخول عام ٢٠٢٦ أمام الاختبار الأصعب في تاريخهم السياسي.

لم تعد المناورة وحدها كافية لضمان البقاء، فيما يحاول الحزب تطهير صورته من إرث الجماعة المحظورة عبر تعديلات هيكلية، وربما تغييرات اسمية، في سباق مفتوح مع تحولات داخلية وإقليمية لا تزال ملامحها النهائية غير محسومة.

الاستثمار في رأس المال الشبابي المعرفي
ثروة الأمم الحقيقية

د. اميرة جعفر شريف

باحثة وأكاديمية

في عالم يتسارع نحو المستقبل، لم تعد الثروات الطبيعية وحدها معيار تقدم الأمم، بل أصبح رأس المال البشري، وتحديداً المعرفي منه، هو المحرك الأساسي للتنمية المستدامة. والشباب، بما يمثلونه من طاقة وحيوية وقدرة على التعلم والابتكار، هم القلب النابض لهذا الرأس المال. لماذا الاستثمار في المعرفة الشبابية؟ الاستثمار في رأس المال الشبابي المعرفي ليس ترفا حضارياً، بل ضرورة استراتيجية. فالشباب الذين يمتلكون المعرفة والمهارات المتقدمة قادرون على: قيادة الابتكار التكنولوجي والعلمي في مختلف المجالات وتطوير حلول إبداعية للتحديات الاقتصادية والاجتماعية، المنافسة في الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة، بناء مجتمعات أكثر وعياً وتقدماً. العائد على هذا الاستثمار يفوق أي استثمار آخر، فكل دولار يُنفق على تعليم وتدريب الشباب يعود بمضاعفات كبيرة على الاقتصاد والمجتمع على المدى الطويل.

سوق العمل يتطور بسرعة فائقة،
الفجوة بين ما يتعلمه الشباب وما يحتاجه
السوق تتسع باستمرار.
من هنا تأتي أهمية برامج التدريب المهني
والتقني التي تربط التعليم بالواقع
العملي، وتزود الشباب بالمهارات
المطلوبة فعلياً.

تشجيع ثقافة ريادة الأعمال بين الشباب يُحفز الإبداع والاستقلالية. توفير التمويل الأولي، الإرشاد، والدعم الفني للمشاريع الشبابية يساهم في خلق جيل من رواد الأعمال القادرين على خلق فرص العمل وليس فقط البحث عنها.

أبعاد رأس المال المعرفي الشبابي

رأس المال المعرفي للشباب لا يقتصر على المعلومات الأكاديمية، بل يشمل منظومة متكاملة:

المعرفة العلمية والتقنية: إتقان العلوم الأساسية والتكنولوجيا الحديثة، من البرمجة والذكاء الاصطناعي إلى علوم البيانات والهندسة الحيوية.

المهارات الناعمة: القدرة على التواصل الفعال، العمل الجماعي، القيادة، وإدارة الوقت والمشاريع.

التفكير النقدي والإبداعي: القدرة على تحليل المعلومات، حل المشكلات المعقدة، والابتكار في إيجاد الحلول.

المرونة والتكيف: الاستعداد للتعلم المستمر والتكيف مع التغيرات السريعة في سوق العمل والتكنولوجيا.

محاور الاستثمار الاستراتيجية

اولاً: التعليم المتطور

يتطلب بناء رأس المال المعرفي الشبابي إعادة تصميم منظومة التعليم لتواكب متطلبات العصر. هذا يعني الانتقال من التلقين إلى التعلم النشط، من الحفظ إلى الفهم والتطبيق، ومن المناهج الجامدة إلى التعليم المرن القائم على المشاريع والتجارب العملية.

المؤسسات التعليمية بحاجة لدمج التكنولوجيا في صلب العملية التعليمية، وتطوير مناهج تركز

> تشجيع ثقافة ريادة الأعمال بين الشباب يُحفز الإبداع والاستقلالية. توفير التمويل الأولي، الإرشاد، والدعم الفني للمشاريع الشبابية يساهم في خلق جيل من رواد الأعمال القادرين على خلق فرص العمل وليس فقط البحث عنها.

على

المهارات المستقبلية كالبرمجة، التفكير التصميمي، وريادة الأعمال.

ثانياً: التدريب المهني والتقني

سوق العمل يتطور بسرعة فائقة، والفجوة بين ما يتعلمه الشباب وما يحتاجه السوق تتسع باستمرار. من هنا تأتي أهمية برامج التدريب المهني والتقني التي تربط التعليم بالواقع العملي، وتزود الشباب بالمهارات المطلوبة فعلياً.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص ضرورية لتصميم برامج تدريبية تلبي احتياجات السوق وتمنح الشباب فرصاً حقيقية للتوظيف والنجاح.

ثالثاً: البحث العلمي والابتكار

إشراك الشباب في البحث العلمي والابتكار منذ مراحل مبكرة يُنمي قدراتهم على التفكير المنهجي وحل المشكلات. دعم المشاريع البحثية الشبابية، وإنشاء حاضنات الابتكار ومراكز الإبداع، يحول الشباب من مستهلكين للمعرفة إلى منتجين لها.

رابعا: ريادة الأعمال والمبادرات الشبابية

تشجيع ثقافة ريادة الأعمال بين الشباب يُحفز الإبداع والاستقلالية. توفير التمويل الأولي، الإرشاد، والدعم الفني للمشاريع الشبابية يساهم في خلق جيل من رواد الأعمال القادرين على خلق فرص العمل وليس فقط البحث عنها.

دور المجتمع والمؤسسات

> من أبرز هذه التحديات الفجوة التكنولوجية التي تفصل بين الشباب في المناطق الحضرية والريفية، حيث لا يزال الوصول إلى الإنترنت عالي السرعة والأجهزة الحديثة رفاهية لا يتمتع بها الجميع.

الاستثمار في رأس المال المعرفي الشبابي مسؤولية مشتركة. الحكومات عليها وضع السياسات والاستراتيجيات الداعمة وتخصيص الموارد الكافية. القطاع الخاص يلعب دوراً محورياً في توفير فرص التدريب والتوظيف. المجتمع المدني والأسر يساهمون في تعزيز ثقافة التعلم والتطوير المستمر.

المؤسسات التعليمية، الثقافية، والإعلامية جميعها شركاء في تشكيل وعي الشباب وتوجيه طاقاتهم نحو بناء المعرفة والمهارات.

التحديات والفرص

رغم أهمية هذا الاستثمار، تواجه الدول عدة تحديات: محدودية الموارد المالية، مقاومة التغيير في الأنظمة ا لتعليمية التقليدية، الفجوة الرقمية، وهجرة العقول الشابة للخارج.

لكن الفرص أكبر من التحديات. الثورة الرقمية وفرت أدوات تعليمية وتدريبية غير مسبوقة بتكلفة منخفضة. التعلم عن بعد، المنصات التعليمية المفتوحة، والموارد المعرفية المجانية جعلت المعرفة في متناول الجميع.

الصعوبات المعاصرة والحلول المقترحة

على الرغم من الوعي المتزايد بأهمية الاستثمار في رأس المال الشبابي المعرفي، إلا أن هناك عقبات حقيقية تحول دون تحقيق هذا الهدف بالشكل المطلوب. من أبرز هذه التحديات الفجوة التكنولوجية التي تفصل بين الشباب في المناطق الحضرية والريفية، حيث لا يزال الوصول إلى الإنترنت عالي السرعة والأجهزة الحديثة رفاهية لا يتمتع بها الجميع.

الأمم التي تدرك أن أعظم ثرواتها ليست تحت الأرض بل في عقول أبنائها، هي التي ستقود العالم غداً. الاستثمار في رأس المال الشبابي المعرفي ليس مجرد مشاريع تعليمية، بل هو استثمار في الحاضر والمستقبل

هذه الفجوة تخلق عدم مساواة في الفرص التعليمية وتحرم شريحة واسعة من الشباب من المشاركة في الاقتصاد المعرفي. أيضاً، تواجه العديد من الدول نقصاً حاداً في الكوادر التعليمية المؤهلة القادرة على تدريس المهارات الحديثة، فالمعلم التقليدي بحاجة لإعادة تأهيل شاملة ليواكب متطلبات التعليم في عصر الذكاء الاصطناعي والثورة الرقمية. التمويل يبقى عائقاً كبيراً، خاصة في الدول النامية حيث تتنافس الأولويات الوطنية على موارد محدودة، مما يجعل الاستثمار طويل المدى في التعليم والتدريب يؤجل لصالح احتياجات أكثر إلحاحاً. إضافة إلى ذلك، هناك مشكلة البيروقراطية والروتين الإداري الذي يعيق تطبيق الإصلاحات التعليمية بالسرعة المطلوبة، فالتغيير في المنظومات التعليمية الكبيرة يحتاج لسنوات من التخطيط والتنفيذ، بينما العالم يتغير بوتيرة أسرع بكثير.

رؤية مستقبلية

المستقبل للدول التي تستثمر اليوم في عقول شبابها. الأمم التي تدرك أن أعظم ثرواتها ليست تحت الأرض بل في عقول أبنائها، هي التي ستقود العالم غداً. الاستثمار في رأس المال الشبابي المعرفي ليس مجرد مشاريع تعليمية، بل هو استثمار في الحاضر والمستقبل، في الأمن والاستقرار، في الابتكار والتقدم، في بناء مجتمعات قادرة على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. الشباب المتعلم، المدرب، والمبدع هو ضمان حقيقي لمستقبل أفضل. وكل استثمار في معارفهم ومهاراتهم هو استثمار في غد أكثر إشراقاً للجميع.

من دبي إلى المستقبل
كوردستان بين الط

في توقيت يعكس تسارع التحولات الإقليمية والدولية، جاءت زيارة رئيس حكومة إقليم كوردستان مسرور بارزاني إلى دبي للمشاركة في القمة العالمية للحكومات ٢٠٢٦ لتؤكد أن الإقليم يسعى إلى تثبيت حضوره ضمن حوارات المستقبل، لا الاكتفاء بمتابعة نتائجها. زيارة انتهت فصولها سريعاً زمنياً، لكنها فتحت ملفات واسعة تتجاوز إطار القمة إلى آفاق الشراكة الاقتصادية والتكنولوجية وبناء الإنسان.

ـــــاقة وبناء القـــادة

حضور سياسي واقتصادي في قلب "حكومات المستقبل»

وصل رئيس الحكومة إلى دبي تلبيةً لدعوة رسمية من نائب رئيس دولة الإمارات رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، في خطوة تعكس عمق العلاقات بين إقليم كوردستان ودولة الإمارات، وحرص الطرفين على توسيع مساحات التعاون في مرحلة تتسارع فيها التحولات العالمية.

وخلال مشاركته في القمة، عقد بارزاني سلسلة لقاءات مع مسؤولين إماراتيين وقادة دول مشاركين، تركزت على تعزيز العلاقات الثنائية، ومناقشة التطورات السياسية والأمنية في العراق والمنطقة، إلى جانب بحث فرص التعاون الاقتصادي والاستثماري.

مشاركة الإقليم السنوية في هذا الحدث الدولي باتت مؤشراً ثابتاً على رغبة كوردستان في تبادل الخبرات في مجالات الإدارة والحوكمة والتكنولوجيا.

الطاقة والبنية التحتية... أولوية المرحلة المقبلة

في أحد أبرز لقاءات الزيارة، اجتمع بارزاني مع وزير الطاقة والبنية

التحتية الإماراتي سهيل المزروعي، حيث برز توافق واضح في الرؤى بشأن توسيع التعاون في قطاعات الطاقة والبنية التحتية، مع اهتمام خاص بقطاع الكهرباء.

وحظي مشروع "روناكي" - الهادف إلى توفير الكهرباء للمواطنين على مدار الساعة - بحيز مهم من النقاش، مع إعلان الاستعداد الإماراتي لتقديم الدعم والتعاون في هذا المجال، في خطوة تشير إلى انتقال العلاقات من مستوى الحوار إلى مستوى المشاريع العملية.

كما التقى رئيس الحكومة وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة سلطان الجابر، حيث جرى التأكيد على أهمية تطوير التعاون في مجالات الطاقة والثروات الطبيعية والتكنولوجيا، وهي قطاعات تمثل محوراً استراتيجياً لاقتصاد المستقبل.

> اجتمع بارزاني مع الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، حيث تناول اللقاء تطورات الوضع في العراق، ومساعي انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة الاتحادية الجديدة

ملفات إقليمية وحوارات عربية

وعلى هامش القمة، اجتمع بارزاني مع الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، حيث تناول اللقاء تطورات الوضع في العراق، ومساعي انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة الاتحادية الجديدة، إضافة إلى بحث المستجدات في سوريا والتأكيد على ضرورة الحلول السلمية وضمان حقوق جميع المكونات، بما فيها الشعب الكوردي.

هذه اللقاءات مجتمعة رسمت صورة واضحة لزيارة حملت بعداً سياسياً واقتصادياً متوازناً، وجسدت رغبة الإقليم في ترسيخ دوره ضمن معادلات الاستقرار والتنمية في المنطقة.

من بناء البنية التحتية... إلى بناء القادة

لكن المشهد لم يتوقف عند السياسة والاقتصاد. ففي إحدى جلسات القمة، برز حضور جيل جديد من الطموح الكوردي عبر مشاركة آرين مسرور بارزاني، الذي أعلن إطلاق برنامج القيادة الموجه للشباب، في مبادرة ربطت بين "الجاهزية القيادية" و"الأمن القومي". في طرح لافت، أكد آرين أن الاستثمار في صناعة القادة لا يقل أهمية عن الاستثمار في الطرق والمشاريع، لأن الأزمات لا تمنح الدول وقتاً لبناء القادة عند وقوعها، بل تكشف مستوى استعدادهم المسبق. واستعاد تجربته في الأكاديمية العسكرية الملكية "ساندهيرست"، حيث تعلّم أن الانضباط يبدأ من التفاصيل الصغيرة قبل المسؤوليات الكبرى.

وفي حديثه عن اختبار "الوصول الطويل" في مرتفعات بريكون بيكنز، استحضر تجربة مسيرٍ شاق امتد ٧٢ كيلومتراً خلال ٣٦ ساعة، ليخلص إلى أن الصمود ليس قوة جسدية فقط، بل عقلية تبنى بالتدريب والانضباط، رابطاً ذلك بهويةٍ كوردية اعتادت مواجهة التحديات.

برنامج قيادة... ورؤية للمستقبل

اختُتمت المشاركة بالإعلان عن إطلاق برنامج آرين مسرور بارزاني للقيادة بالشراكة مع مكتب التبادل المعرفي الحكومي في الإمارات، ليستهدف في مرحلته الأولى ٢٠ مرشحاً ضمن برنامج مكثف يمتد أربعة أشهر. مبادرة تحمل طابعاً عملياً لتأسيس "احتياطي استراتيجي" من القادة الشباب.

> التقى رئيس الحكومة وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة سلطان الجابر، حيث جرى التأكيد على أهمية تطوير التعاون في مجالات الطاقة والثروات الطبيعية والتكنولوجيا

الكورد والإسلام: جذور الإيمان وصلابة الس

د. مهند الجبوري

باحث وأكاديمي

لم يدخل الكورد الإسلام من بوابة الهامش، بل من بوابة القلب، ولم يكونوا متلقّين صامتين للرسالة، بل سرعان ما تحولوا إلى فاعلين في مسارها التاريخي. فمنذ القرن الأول الهجري، حين انتشر الإسلام في مناطق كوردستان، تشكّلت علاقة عضوية بين العقيدة الإسلامية والبنية الاجتماعية الكوردية، علاقة لم تُبنَ على الإكراه، بل على التماهي بين قيم الإسلام من جهة، وأخلاقيات الشرف والالتزام والدفاع عن الأرض من جهة أخرى.

ـــــيف فـــي حمـــاية الأمة

برز الكورد مبكراً في مناطق الجزيرة الفراتية، وديـار بكر، وأذربيجان، والموصل، وشهرزور، وهمدان، وهي مناطق لم تكن أطرافاً ساكنة، بل عقداً استراتيجية في الجغرافية الإسلامية. وقد تحولت هذه المناطق، بحكم موقعها، إلى خطوط تماس دائمة، ما جعل الكورد في مواجهة مستمرة مع الغزوات الخارجية، وهو ما صقل دورهم التاريخي بوصفهم حماة الثغور لا طلاب توسّع.

كانت معركة حطين 583هـ لحظة مفصلية، لا لأنها أنهت الوجود الصليبي العسكري فحسب، بل لأنها دشّنت مرحلة جديدة من الفهم الإسلامي للقوة

في القرن الخامس والسادس الهجريين، ومع تصاعد الخطر الصليبي، انتقل الدور الكوردي من المحلية إلى المركزية. فبرزت الموصل، وحلب، ودمشق، والقدس بوصفها مسارح حاسمة للتاريخ الإسلامي، وكان الكورد في صلب أحداثها. من هذه الجغرافيا خرج صلاح الدين الأيوبي، لا كقائد كوردي فحسب، بل كرمز إسلامي عالمي، أعاد توحيد مصر والشام والحجاز واليمن تحت راية سياسية أخلاقية واحدة، وأسس مشروعاً إسلامياً واجه الصليبيين دون أن يفقد بوصلته القيمية.

كانت معركة حطين ٥٨٣هـ لحظة مفصلية، لا لأنها أنهت الوجود الصليبي العسكري فحسب، بل لأنها دشّنت مرحلة جديدة من الفهم الإسلامي للقوة. فالقائد الكوردي الذي حرّر القدس لم يحوّل النصر إلى انتقام، بل إلى إعادة تأسيس للعدل، وهو ما جعل النموذج الأيوبي حدثاً أخلاقياً بقدر ما هو عسكري. ولم تكن القدس وحدها، بل عكا، ويافا، ونابلس، وطبريا كلها شهدت حضوراً كردياً فاعلاً في معارك المصير الإسلامي.

وفي مواجهة الغزو المغولي، برز الكورد مرة أخرى في مناطق أذربيجان، وهمدان، والجزيرة العليا، حيث ساهموا في صدّ موجات الدمار، وحماية المدن الإسلامية، وإعادة تنظيم السلطة بعد الانهيارات الكبرى. وفي تلك المرحلة، لم يكن الدفاع بالسيف وحده، بل بإعادة إنتاج الاستقرار، وإحياء مؤسسات الحكم والعلم.

كما لعب الكورد دوراً بارزاً في حماية بغداد والموصل وديار بكر في فترات متعددة، وأسهموا في إدارة المناطق الحدودية بين الخلافة العباسية والبيزنطيين، ثم لاحقاً بين العثمانيين والصفويين. وفي هذا السياق، تحولت جبال كوردستان من مجرد تضاريس طبيعية إلى عنصر استراتيجي في الدفاع عن العمق الإسلامي، إذ شكّلت حاجزاً جغرافياً وسياسياً أمام الاختراقات المتكررة.

ولم يقتصر الحضور الكوردي

على الساحة العسكرية، بل برزت المدارس العلمية والتكايا الصوفية في مناطق مثل أربيل، وبدليس، وعمادية، وسنجار، حيث أسهم العلماء والمتصوفة الكورد في نشر الإسلام السني المعتدل، وترسيخ القيم الروحية والأخلاقية، ما جعل الإسلام الكوردي مزيجاً متوازناً بين الصلابة والسمو.

ومع دخول العصر العثماني، حافظ الكورد على دورهم كقوة توازن داخل الدولة الإسلامية الكبرى، فكانوا حماة الأطراف الشرقية، وسداً في وجه التمدد الصفوي، مع احتفاظهم بهويتهم المحلية ضمن الإطار الإسلامي العام. وقد شكّلت إمارات بهدينان، وبابان، وسوران نماذج لحكم محلي مرتبط بالمركز الإسلامي، دون قطيعة أو تمرّد على المرجعية الدينية.

إن توصيف الكورد في الذاكرة الإسلامية بوصفهم «سيفاً من سيوف الأمة» لا يُقرأ إلا في ضوء هذا التاريخ الممتد. فالسيف هنا لم يكن رمز سفك، بل رمز حماية، ولم يكن أداة فوضى، بل أداة انضباط أخلاقي. لقد حمل الكورد عبء الدفاع حين تراجع غيرهم، وشاركوا في البناء حين سنحت الفرصة، فجمعوا بين شرف

> **توصيف الكورد في الذاكرة الإسلامية بوصفهم «سيفاً من سيوف الأمة» لا يُقرأ إلا في ضوء هذا التاريخ الممتد. فالسيف رمز حماية، ولم يكن أداة فوضى**

الجندية ومسؤولية الدولة.

وفي العصر الحديث، ورغم تمزّق الجغرافيا الكوردية، وتوزّعها بين دول متعددة، ظل العمق الإسلامي أحد عناصر الصمود، ومصدراً لإعادة إنتاج المعنى، بعيداً عن الغلو أو القطيعة مع الأمة. فالتجربة الكوردية الإسلامية لم تكن تجربة هامشية، بل تجربة مركزية في لحظات الانكسار والنهوض.

وهكذا، فإن قراءة تاريخ الكورد في الإسلام ليست قراءة لسيرة قومية معزولة، بل قراءة لصفحة عميقة من تاريخ الأمة نفسها. صفحة كُتبت في القدس وحطين، والموصل وديار بكر، وهمدان وأذربيجان، وحلب ودمشق، وشهدت أن الكورد كانوا، في أحلك اللحظات، جزءاً من الإجابة لا من السؤال، ومن الحل لا من الأزمة، يحملون السيف حين يجب أن يُحمل، ويضعونه حين ينتصر العقل والعدل

بغداد تفتح أبوابها لرؤى المستقبل

في مشهد يختزل رمزية المكان وثقل المرحلة، افتتحت مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية مقرها الرئيس في العاصمة العراقية بغداد، في خطوة لا يمكن قراءتها بوصفها إجراءً إدارياً فحسب، بل بوصفها إعلاناً عن حضورٍ فكري جديد يسعى إلى إعادة بناء الجسور بين السياسة والمعرفة، وبين الدولة والمجتمع، وبين الشعوب التي أنهكتها الأزمات.

وقد قاد هذه الانطلاقة رئيس المؤسسة الدكتور سعد الهموندي، يرافقه فريق المؤسسة، وفي مقدمتهم رئيسة فرع بغداد الدكتورة سلامة الخفاجي، حيث تحولت الأيام الأولى لافتتاح المقر إلى سلسلة لقاءات نوعية امتدت على عدة أيام متتالية، استقبلت خلالها المؤسسة شخصيات سياسية وأمنية وفكرية بارزة، في حوارات عميقة تناولت قضايا العراق الكبرى، وفي مقدمتها الأخوة العربية الكردية بوصفها مشروعاً وطنياً يتجاوز اللحظة السياسية نحو أفق الشراكة التاريخية.

لقاءات متعددة... وحوار يتجاوز المجاملة

لم تكن هذه اللقاءات بروتوكولية أو عابرة، بل جاءت ضمن رؤية المؤسسة لتأسيس منصة عراقية جامعة، تُعنى بتفكيك الأزمات لا بتدويرها، وبإنتاج خطاب عقلاني جديد يقوم على التعددية والتفاهم بدل الانقسام. وعلى مدار أيام متتابعة، شهد مقر المؤسسة في بغداد سلسلة اجتماعات منفصلة، خصصت لكل شخصية مساحة حوار مستقلة، حملت طابعاً فكرياً واستراتيجياً واضحاً.

لقاء الدكتور خالد العبيدي... الأمن والسيادة وترحيل الأزمات

وفي لقاء آخر جرت زيارة مقر الدكتور خالد العبيدي، النائب الحالي ووزير الدفاع الأسبق، حيث ركز الحوار على التحديات الأمنية التي تواجه العراق في المرحلة المقبلة، وعلى العلاقة بين الاستقرار الداخلي والتوازن الإقليمي. كما ناقش الطرفان ملف ترحيل الأزمات، وكيف يمكن للعراق أن ينتقل من إدارة الأزمات إلى بناء دولة تمتلك قرارها السيادي، بعيداً عن الاستقطابات الخارجية. وتوقف اللقاء عند أهمية أن تكون العلاقة العربية-الكردية جزءاً من معادلة الأمن الوطني، لا ملفاً مؤجلاً يستثمر عند كل أزمة سياسية.

لقاء عادل عبد المهدي... الدولة والاقتصاد وتحولات النظام الدولي

ضمن سلسلة اللقاءات التقى رئيس المؤسسة الدكتور سعد الهموندي برئيس الوزراء العراقي الأسبق الدكتور عادل عبد المهدي، حيث دار حوار موسع تناول التحولات الاقتصادية والسياسية في المنطقة، ومستقبل العراق في ظل التغيرات المتسارعة في النظام الدولي. وتطرق اللقاء إلى أهمية تعزيز دور المؤسسات الفكرية والبحثية في دعم صانع القرار العراقي، وإنتاج رؤى استراتيجية طويلة الأمد تساعد على الانتقال من إدارة الأزمات إلى بناء سياسات تنموية مستدامة.

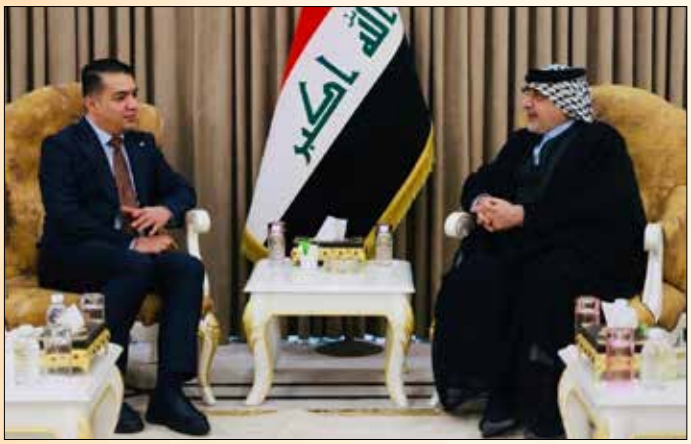

لقاء د. حيدر اللامي.. الدولة والمجتمع وإعادة بناء الثقة

وخلال يوم آخر من اللقاءات، استقبل مقر المؤسسة الدكتور حيدر اللامي، حيث دار حوار واسع حول أزمة الثقة بين المجتمع والدولة، وحول الحاجة إلى إعادة إنتاج مشروع وطني عراقي يتجاوز الانقسامات الطائفية والقومية.

لقاء النائب علي شيخ جواد... الحوار البرلماني ودور المؤسسات البحثية

كما جمع لقاء آخر الدكتور سعد الهموندي بالنائب العراقي علي شيخ جواد، حيث ركز الحوار على أهمية بناء جسور التواصل بين المؤسسات التشريعية والمراكز البحثية، بما يسهم في تطوير الخطاب السياسي وتعزيز ثقافة الحوار داخل الحياة البرلمانية.

لقاء سفيرة دولة فلسطين... فلسطين في وجدان بغداد

وعلى هامش ندوة الأخوة العربية-الكردية في ملتقى شارع المتنبي، التقى الدكتور سعد الهموندي سعادة سفيرة دولة فلسطين في العراق الدكتورة سمر عوض الله، حيث تناول اللقاء العلاقات التاريخية بين الشعبين العراقي والفلسطيني، ودور النخب الثقافية والفكرية في تعزيز الوعي بالقضايا العربية المشتركة.

لقاء القنصل المصري في أربيل... تعزيز التعاون ودور المراكز البحثية

كما جمع لقاء آخر الدكتور سعد الهموندي بالقنصل المصري في أربيل السيد محمود عامر، حيث ركز الحوار على أهمية تعزيز العلاقات والتعاون المشترك، وبناء جسور التواصل بين المؤسسات الرسمية والمراكز البحثية، بما يسهم في تطوير الخطاب العام وتبادل الخبرات وتعزيز ثقافة الحوار.

كذلك التقى الدكتور سعد الهموندي برئيس مكتب العلاقات الوطنية لتيار الحكمة الدكتور محمد حسام الحسيني في اربيل، حيث تناول اللقاء أهمية ترسيخ الحوار الوطني وتعزيز التعاون بين المؤسسات الفكرية والقوى السياسية، بما يسهم في دعم الاستقرار وتطوير الخطاب العام وتبادل الخبرات. إلى جانب هذه اللقاءات الرئيسية، شهد مقر مؤسسة رؤى في بغداد زيارات لشخصيات مؤثرة في المجال السياسي والإعلامي والتحليل الأمني، حيث ناقشت المؤسسة مع ضيوفها: مستقبل التعددية العراقية - آليات الحوار بين المكونات - سبل تجاوز صعوبات الماضي أهمية الإعلام المسؤول في حماية السلم الأهلي - ضرورة بناء خطاب وطني جامع وقد شكلت هذه اللقاءات المتتابعة، يوماً بعد يوم، حالة

فكرية جديدة داخل بغداد، تعيد الاعتبار لدور المؤسسات البحثية في صياغة الوعي السياسي، لا مجرد التعليق عليه.

وتؤكد مؤسسة رؤى أن افتتاح مقرها في بغداد ليس نهاية خطوة، بل بداية مسار طويل من العمل البحثي والتوثيقي والاستراتيجي، بهدف تحويل العاصمة إلى مركز للحوار الوطني العميق، وإعادة العراق إلى موقعه الطبيعي كجسر للتلاقي لا ساحة للافتراق.

ندوة الأخوّة العربية-الكوردية:

شراكـــــة شعـــــوب

أقامت مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية بالتعاون مع المركز الثقافي البغدادي ندوة فكرية وثقافية بعنوان: «الأخوّة العربية الكوردية... شراكة شعوب»

وذلك في قلب بغداد، في شارع المتنبي، الشارع الذي ظل عبر التاريخ مساحة للكتاب والوعي والحوار الحر.

قدّم الندوة كل من الدكتور هاوزين عمر والأستاذ حسام الغزالي، حيث تناولت محاور الندوة مفهوم الأخوّة بوصفه قيمة إنسانية عليا، تقوم على التعارف والتقارب والاحترام المتبادل، بعيداً عن الحسابات الضيقة والمصالح السياسية المؤقتة.

وأكدت الندوة أن التنوع العربي-الكوردي ليس سبباً للصراع، بل فرصة تاريخية لبناء مستقبل مشترك قائم على الثقافة والعدالة والشراكة بين الشعوب. إن مؤسسة رؤى تؤمن بأن الحوار الثقافي هو الطريق الأكثر رسوخاً لترسيخ الأخوّة، وأن بغداد، كما كانت دائماً، تبقى مدينة اللقاء لا الانقسام.

رؤى المستقبل

مجلة استشرافية مستقلة

لندن

لمواكبة الرؤى التنموية الطموحة في العراق ومنطقة الشرق الأوسط، ودعم السياسات العامة
واستشراف المستقبل في ظل التطورات المتسارعة من أجل التنبؤ السليم لمستقبل أفضل

www.ruaafoundation.com